

بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT



تخطي العقبة

تقرير
الاستقرار المالي
لعام
2020

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ



حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى

الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
حفظه الله ورعاه



سموولي العهد

الشيخ مشعل أحمد الجابر الصباح
حفظه الله



سمو رئيس مجلس الوزراء

الشيخ صباح خالد الحمد الصباح
حفظه الله

بنك الكويت المركزي تقرير الاستقرار المالي 2020

مجلس الإدارة





د. محمد يوسف الهاشيل

المحافظ
رئيس مجلس الإدارة



السيد/ يوسف جاسم العبيد

نائب المحافظ
عضو مجلس الإدارة



د. صالح عبدالمحسن العقيلي
وكيل الوزارة المساعد
وزارة التجارة والصناعة
عضواً



السيدة/ أسيل سليمان المنيفي
وكيل وزارة المالية
وزارة المالية
عضواً



السيد/ مصطفى جاسم الشمالي
عضواً



السيد/ ناصر عبدالله الروضان
عضواً



السيد/ أحمد يوسف الصقر
عضواً



السيد/ أسامة محمد النصف
عضواً

المحتويات

البيان	الصفحة
المقدمة	16
نطاق التقرير وتجميع البيانات	18
الملخص التنفيذي	20
الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية	26
المرفق (1.1): الخطوات والتدابير التي قام بها بنك الكويت المركزي للحد من أثر جائحة كورونا	37
الفصل الثاني: القطاع المالي المحلي - نظرة عامة	42
القطاع المصرفي	44
شركات الاستثمار	49
شركات الصرافة	50
المرفق (2.1): استمرار النقد أم انحصاره: إلى أين نتجه؟	52
الفصل الثالث: مخاطر البنوك	56
مخاطر الائتمان	58
مخاطر السيولة	63
مخاطر السوق	68
مخاطر التشغيل	72
المرفق (3.1): إنشاء "الهيئة العليا للرقابة الشرعية"	78
الفصل الرابع: الربحية والملاءة المالية للقطاع المصرفي	80
ربحية القطاع المصرفي	82
المرفق (4.1): محددات ربحية البنوك	86
الملاءة المالية	91
الفصل الخامس: الأسواق المحلية	96
السوق العقاري	98
بورصة الكويت	104
الفصل السادس: نظم الدفع والتسوية	112
المرفق (6.1): الإنفاق الاستهلاكي وسط جائحة كورونا	118



الدكتور محمد يوسف الهاشلي
محافظ بنك الكويت المركزي
رئيس مجلس الإدارة

المقدمة

يُعنى "الاستقرار المالي" أساساً بمدى قدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات غير المتوقعة. لذا، فإن أي نظام مالي، مكون من مؤسسات وأسواق وبنية تحتية، يعتبر مستقراً إذا استمر في ضمان توزيع موارده المالية بفاعلية، وتحقيق أهدافه الاقتصادية الكلية حتى في أوقات الضغوط أو الأزمات. ونظراً للكلفة الاقتصادية والاجتماعية الضخمة للأزمات المالية، فإن تحقيق الاستقرار المالي يظل في مقدمة أهداف البنوك المركزية والجهات الرقابية في مختلف دول العالم.

يسعى بنك الكويت المركزي من خلال إصدار تقرير الاستقرار المالي بصفح دورية إلى تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح العام عن مختلف التطورات في النظام المالي.

ومن هذا المنطلق، فقد عمّد بنك الكويت المركزي، بصفته الجهة التنظيمية والرقابية الرئيسية على الجهاز المصرفي والمالي في دولة الكويت، إلى تكريس الموارد والجهود لضمان سلامة واستقرار النظام المالي في البلاد. وعليه، فقد جاء إنشاء "مكتب الاستقرار المالي" بهدف المراقبة الحثيثة والتحليل المستمر لكل ما يطرأ على القطاع من تطورات، وإعداد وإصدار تقرير سنوي حول الاستقرار المالي يشمل تقييماً لأداء مختلف عناصر النظام المالي ويستخدم كأداة رقابية رئيسية لبنك الكويت المركزي.

عمّد بنك الكويت المركزي، بصفته الجهة التنظيمية والرقابية الرئيسية على الجهاز المصرفي والمالي في دولة الكويت، إلى تكريس الموارد والجهود لضمان سلامة واستقرار النظام المالي في البلاد.

لمختلف جوانب مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل الحالية والمستقبلية. ويوضح "الفصل الرابع" قوة ومرونة البنوك المحلية من خلال تحليل شامل لمؤشرات الربحية والملاءة المالية. ثم يتناول "الفصل الخامس" التغيرات والتطورات في الأسواق المحلية وتحديداً سوق العقار وبورصة الكويت والمخاطر المحتملة على الاستقرار المالي. وأخيراً، يعرض "الفصل السادس" تحليلاً لأداء نظم الدفع وتسوية المعاملات المالية في دولة الكويت بما في ذلك مرونة البنية التحتية ودور المدفوعات الإلكترونية خلال الجائحة.

إن بنك الكويت المركزي يسعى من خلال إصدار تقرير الاستقرار المالي بصفة دورية إلى تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح العام عن مختلف التطورات في النظام المالي. ونأمل أن تساعد التحليلات التي يشملها هذا التقرير المهتمين على تكوين رؤى واضحة وفهم أفضل للمشكلات والأمور المعروضة، ومن ثم طرح السياسات والمبادرات المناسبة لمواجهة أي تحديات محتملة.

وختاماً، أسأل الله العليّ القدير أن يُكَلِّل جهودنا ومساعدتنا جميعاً بالتوفيق والنجاح لما فيه الخير والصلاح لوطننا الحبيب، في ظل قيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد المُفدّى الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وسمو ولي العهد الأمين الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح خالد الحمد الصباح حفظه الله.

والله ولي التوفيق،

د. محمد يوسف الهاشل
محافظة بنك الكويت المركزي

واستكمالاً لتلك الجهود، يسرنا إطلاق الإصدار التاسع من تقرير الاستقرار المالي، والذي يتناول بالمراجعة والتحليل كل جوانب النظام المالي خلال عام 2020. وفي ضوء الأحداث غير المسبوقة التي شهدتها العالم، جاء تقرير هذا العام بإضافات من حيث المواضيع والتحليل بهدف تحقيق تغطية أشمل للتطورات الأخيرة الناتجة عن جائحة كورونا، مع الحرص، بالتوازي، على الحفاظ على الجوهر التحليلي للتقرير.

هذا ويتناول "الفصل الأول" فحص وتحليل للتطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية مع عرض للمؤشرات الرئيسية للوقوف على مدى تأثير الأزمة. ويعرض "الفصل الثاني" رؤية عامة للنظام المالي الكويتي مع التركيز على الخصائص الرئيسية والتطورات المهمة للقطاع المصرفي على مدار العام، فيما يغطي "الفصل الثالث" بالتحليل المخاطر الرئيسية التي واجهتها البنوك ومراجعة



ور

نطاق التقرير وتجميع البيانات

يتناول تقرير الاستقرار المالي هذا بالتحليل أداء العناصر الأساسية من النظام المالي المحلي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020. وتُعرض كافة المبالغ في هذا التقرير بالدينار الكويتي، ما لم يتم الإشارة إلى غير ذلك.

عند الإشارة إلى النظام المصرفي، فهذا يعني استخدام بيانات الجهاز المصرفي المجمع للبنوك الكويتية والتي تشمل البنوك التقليدية والإسلامية في الكويت وشركاتها التابعة وفروعها الخارجية. وبسبب محدودية بعض البيانات، لم نقم بتغطية 12 فرعاً لبنوك أجنبية في الكويت (تمثل حوالي 3.2% من الجهاز المصرفي المجمع). لذلك، يجب على القارئ الانتباه إلى أن بيانات الجهاز المصرفي المجمع تختلف عن بيانات الكويت فقط (على مستوى النشاط المحلي) والمتاحة على الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي.

مصدر البيانات: يعتمد التقرير على بيانات بنك الكويت المركزي، وتومسون رويترز وبلومبيرغ للفصل الأول من التقرير، وعلى بيانات من بورصة الكويت ووزارة العدل للفصل الخامس منه.



تقرير الاستقرار المالي 2020 الملخص التنفيذي:

بادر بنك الكويت المركزي إلى تفعيل عديد من الأدوات النقدية والتحوطية لحماية الاستقرار النقدي والاستقرار المالي ولتمكين البنوك من امتصاص الأزمة بدلاً من تضخمها.

تجاوزت التحديات الناتجة عن شلل النشاط الاقتصادي حدود الجوانب المالية. ومن هذا المنطلق، قرر مجلس الوزراء تشكيل اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي برئاسة محافظ بنك الكويت المركزي، في محاولة للتخفيف من أثر الأزمة من خلال حزمة شاملة من التدابير والتوصيات. وتجنباً لتحول مصاعب السيولة المؤقتة التي واجهتها الكيانات الاقتصادية إلى مشاكل في الملاءة المالية، كان لابد من توفير بيئة تتمتع بقدر عالٍ من السيولة لتساهم في نجاح تلك التدابير. وقد كانت الخطوات التي اتخذها بنك الكويت المركزي في هذا الشأن ترجمةً لفلسفته المتمركزة حول استغلال أوقات اليسر للاستعداد لمواجهة أوقات العسر. وثبتت جدوى هذه الفلسفة خلال الأزمة الحالية، حيث تمكنت البنوك من اجتياز السنة الأولى من الأزمة بنجاح، بل وقامت أيضاً بدورها في توفير السيولة مع المحافظة على متانتها، على عكس الأزمة المالية العالمية عام 2008 حيث كانت البنوك عموماً مصدرًا للضغط بدلاً من كونها محفزاً للتعافي.

ولتغطية سنة مليئة بالتحديات من كل جوانبها، يتناول تقرير الاستقرار المالي هذا العام بالبحث والتحليل المواضيع التالية:

التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية:

بلغ مؤشر مديري المشتريات العالمي، وهو مؤشر يصدر شهرياً لرصد الأحوال الاقتصادية، أدنى مستوى له تاريخياً، وارتفعت البطالة عالمياً إلى مستويات غير مسبوقة. أما الدول التي تعتمد على النفط، فقد كانت معاناتها على جبهتين في ظل تهوور أسعار العقود الآجلة لخام برنت

أثبتت جائحة فيروس كورونا أنها الأزمة الصحية الأشد في التاريخ الحديث لمالها من آثار غير مسبوقة على الحياة والمجيا. وقد تشكّل مشهد الاقتصاد العالمي على نحو يعكس تبعات الجائحة التي تعاونت على محاربتها كل الدول، حيث توقفت عديد من الأنشطة الاقتصادية بسبب تدابير الحظر والإغلاق في محاولة لوقف انتشارها مما أثر على جانبي العرض والطلب. ورغم شدة الأثر الاقتصادي على المستوى العالمي، إلا أنه كان متبايناً من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر. وجاءت الاستجابة من السلطات الصحية والنقدية والمالية سريعة وحاسمة، إلا أن المسار نحو تعافي الاقتصاد العالمي بدأ ضبابياً رغم تفعيل حزم غير مسبوقة من التدابير النقدية والمالية. ومع بداية النصف الثاني من عام 2020، بدأت التدابير تؤتي نتائجها، وإن كان أثرها متفاوتاً عبر القطاعات والاقتصادات، وفي ظل القلق المتزايد حول انحسار مساحة المالية العامة الممولة للتدابير، تركز الاهتمام على ضرورة ترشيدها من خلال التوجيه الفعال للدعوم. وبنهاية العام، شهد الاقتصاد العالمي تقدماً كبيراً نحو التعافي بالتوازي مع التفاؤل بشأن تطورات اللقاحات المضادة للفيروس. كما تم اختزال الأضرار والتحوّلات الهيكلية في بيئة الأعمال في مصطلح «الوضع الطبيعي الجديد» (The new normal). ونتيجة للتدابير النقدية غير المسبوقة وضخ مبالغ هائلة من السيولة في الاقتصاد العالمي، هي الأعلى على الإطلاق، اشتدت المخاوف حول ارتفاع معدل التضخم، مما يعكس قلقاً كلاسيكياً متمثلاً في أن يزرع التعامل مع الأزمة بذور أزمة أخرى.

لم يختلف الحال على المستوى المحلي، حيث شهدت الكويت صدمة مزدوجة إثر الهبوط الحاد في أسعار النفط والذي أدى إلى تفاقم العجز المالي. وبادر بنك الكويت المركزي باتخاذ خطوات حاسمة وسريعة لتجسيم الأزمة عبر إقرار وتفعيل عديد من الأدوات النقدية والتحوطية لحماية الاستقرار المالي وتمكين البنوك المحلية من المساعدة على امتصاص الصدمة بدلاً من تعزيرها. مع ذلك،

ردة الفعل العالمية القوية والمستحقة على المستوى النقدي والمالي تشكل في ذات الوقت مبعث قلق كلاسيكي من أن يزرع التعامل مع الأزمة بذور أزمة أخرى.



نظرة عامة على النظام المصرفي المحلي

الأصول:

يعتبر القطاع المصرفي في دولة الكويت المحور الأساسي للنظام المالي حيث يشكل -على أساس مجمع- أكثر من 80% من أصول النظام المالي المحلي. ورغم التراجع في الناتج المحلي الإجمالي بسبب الجائحة، سجل القطاع المصرفي نمواً بلغ 2.9% على أساس سنوي ليصل إجمالي الأصول إلى 85.4 مليار دينار. وتعادل هذه الأصول 263%

رغم التراجع في الناتج المحلي الإجمالي بسبب الجائحة، سجل القطاع المصرفي نمواً بلغ 2.9%.

جسد هبوط أسعار النفط (WTI) إلى المنطقة السالبة لأول مرة في التاريخ عمق الأزمة.

وهبوط أسعار عقود خام غرب تكساس الوسيط للمنطقة السالبة لأول مرة في التاريخ. وانتهجت الدول الحيطة في مواجهة تداعيات أزمة كورونا، مستفيدة من دروس الأزمة المالية العالمية حيث أقرت مجموعة ضخمة من تدابير الدعم والتدابير النقدية والمالية، التي شكّل تنفيذ بعضها تحدياً للدول التي تعاني ضغوطاً في موازاتها. نتيجة لذلك، لم يكن من المستغرب توجه الحكومات والشركات نحو الاقتراض، وهو ما يؤكد الارتفاع الملحوظ في إصدارات السندات، وعلى خلفية تلك التدابير النقدية والمالية، وفي ظل استمرار المعوقات على جانب العرض، سيطرت مخاوف التضخم على المشهد في نهاية العام.

والإنشاءات أعلى زيادة سنوية في القروض غير المنتظمة بنسبة 183% و128% على الترتيب. وجدير بالذكر، أن عمليات الشطب التي أجرتها البنوك خلال العام في ظل توافر مستويات جيدة من المخصصات قد خففت من وطأة القروض غير المنتظمة الجديدة البالغة مليار دينار. ومع استخدام البنوك للمخصصات في عمليات الشطب، بالإضافة إلى النمو في القروض المتعثرة، تراجع معدل التغطية (المخصصات المتوفرة إلى القروض غير المنتظمة) ولكن ظل مرتفعاً بنسبة 222% في عام 2020 مقارنة بما نسبته 271% في عام 2019.

رغم تداعيات الجائحة، ظل معدل القروض غير المنتظمة ومعدل تغطية المخصصات عند مستويات جيدة وصحية.

مخاطر السيولة:

رغم خطر اندلاع أزمة سيولة بسبب الجائحة، ظلت مستويات السيولة وفيرة لدى البنوك بحسب ما يؤكد معيار صافي التمويل المستقر ومعيار تغطية السيولة بنسبة 115% و184% على الترتيب. وقد أدت مستويات السيولة العالية مدعومة بالزيادة في ودائع الأفراد والتدابير التحوطية الكلية إلى زيادة المساحة الإقراضية لتبلغ مستويات غير مسبوقه. كما ظل إجمالي الأصول السائلة لأجل استحقاق أقل من 3 أشهر مستقراً ولكن تراجع كنسبة من إجمالي الأصول.

مخاطر السوق:

ظلت الأصول المرجحة بمخاطر السوق ثابتة نسبياً عند مستوى 1% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر، أو ما يعادل 0.6 مليار دينار. وارتفعت المحفظة الاستثمارية لدى البنوك بمعدل 3.8%، ما يعادل 519.6 مليون دينار، وبوتيرة أبطأ من متوسط معدل النمو لفترة خمس سنوات والبالغ 6.3%. ومن هذه الاستثمارات، كان حوالي 80% موجه إلى استثمارات ذات دخل ثابت و14.6% في أسهم. وتصنف معظم استثمارات البنوك كاستثمارات متاحة للبيع بنسبة 56.9% في حين تبلغ نسبة الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل 37.9% و5.2% على الترتيب. وبصفة عامة، لجأت البنوك للأدوات عالية السيولة لتحسين الربحية مع المحافظة على المرونة حين الحاجة لسيولة إضافية.

من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، وهي موزعة عبر أحد عشر بنكاً، خمسة بنوك تقليدية وخمسة إسلامية وبنك متخصص واحد. ولم توقف الأزمة مسيرة البنوك الإسلامية في تنمية حصتها السوقية مقابل نظيراتها التقليدية، لترتفع من 42% في عام 2019 إلى 45%.

القروض:

تأكيداً لنجاح البنوك في أداء دور الوساطة طوال هذا العام المليء بالتحديات، ارتفع معدل النمو في إجمالي القروض إلى 4.8%. وعلى الرغم من نمو القروض الممنوحة للشركات بوتيرة أبطأ مقارنةً بالقروض الشخصية، إلا أنها لا تزال تشكل الحصة الأكبر من المحفظة بنسبة 71.1% من إجمالي القروض البالغ 54.3 مليار دينار. وتأتي القروض الشخصية ثانياً بنسبة 25.2% من الإجمالي، وتصدرت من حيث النمو بنسبة 8.5% خلال العام. وفي ذلك إشارة إلى أن القروض الشخصية تُعد -من وجهة نظر البنوك- ذات خطورة منخفضة نسبياً. وتراجعت القروض الموجهة للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث أدى التوجه المتحفظ بشكل عام، بإفاقه اندام اليقين، إلى تراجع تمويل هذه الشريحة المتضررة. أما من حيث التوزيع القطاعي، فيعتبر قطاع العقار المستفيد الرئيسي من القروض الممنوحة للشركات، ويأتي في المرتبة الثانية بعد القروض الشخصية من حيث الحصة، لبشكلاً معاً نسبة 47.5% من الإجمالي.

الودائع:

شهدت الودائع زيادة بنسبة 4.1% بقيادة ودائع الأفراد، وجاء ذلك أساساً نتيجة لعمليات الإغلاق وما ترتب عليها من عوائق في وجه قنوات الإنفاق التقليدية وقرار تأجيل سداد أقساط القروض، لتصل ودائع النظام المصرفي لأعلى مستوى لها بمبلغ 61 مليار دينار، 78.1% منها من مصادر محلية مما يعكس ثقة الجمهور في البنوك المحلية.

مخاطر البنوك

مخاطر الائتمان:

ساهمت أزمة كورونا في تحقيق زيادة بنسبة 43% في القروض غير المنتظمة لتصل إلى 1.1 مليار دينار، ومع ذلك ظل معدل القروض غير المنتظمة عند مستوى منخفض تاريخياً بنسبة 2%. وقد بلغت القروض غير المنتظمة التي تم تصنيفها خلال العام نحو 1 مليار دينار مدفوعة بشكل أساسي بقروض القطاع العقاري، وهو أمر طبيعي أضحاً في الاعتبار حصته من إجمالي محفظة القروض. وتماشياً مع التوجهات التي سادت دول العالم، شهد قطاع الخدمات

مخاطر التشغيل:

انعكست تحديات البيئة التشغيلية على مؤشرات مخاطر التشغيل والتي سجلت ارتفاعاً واضحاً، وتُعزى معظم حالات خسائر التشغيل إلى بند «العملاء والمنتجات وممارسات الأعمال» بنسبة 53% من إجمالي الحالات. وأظهر مؤشر الدوران الوظيفي تحسناً من 17% في عام 2019 إلى 10% عام 2020، وهو ما قد يعكس أثر كل من توجيهات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن وتدابير الدعم التي تستهدف العملة في القطاع الخاص. وشهد هذا العام أيضاً قيام بنك الكويت المركزي بتطوير أداة لتقييم وتقدير مخاطر التشغيل المستقبلية، وأكدت النتائج المتانة التشغيلية للقطاع المصرفي.

الربحية والملاءة

الربحية:

رغم التحديات غير المسبوقة التي شهدها العام، سجلت البنوك صافي أرباح للمساهمين بمبلغ 455 مليون دينار بانخفاض قدره 497 مليون دينار، متراجعاً بنسبة 52% عن السنة السابقة، ونتج هذا التراجع عن انخفاض قيمته 176 مليون دينار في الإيرادات التشغيلية، بالإضافة إلى تكوين مخصصات بمبلغ 337 مليون دينار على القروض والأصول المالية الأخرى. وعكست مؤشرات الربحية والكفاءة أثر الأزمة، حيث تراجع العائد على متوسط حقوق الملكية والعائد على متوسط الأصول إلى 4.8% و0.6% على الترتيب من 9.5% و1.2% بنهاية عام 2019، واستمرت البنوك في المحافظة على هيكل إيراداتها مع هيمنة العمليات المصرفية الرئيسية على مكونات الإيرادات وعناصرها.

أدارت البنوك التحديات غير المسبوقة بنجاح، واستمرت بتحقيق ربحية جيدة.

الملاءة:

حافظت البنوك على كفايتها الرأسمالية، حيث ارتفع معدل كفاية رأس المال بمقدار 0.5% ليصل بنهاية السنة إلى 19%. وكان لإصدارات السندات والصكوك خلال العام أثر في تعزيز مستويات رأس المال، حيث استفادت البنوك من انخفاض معدلات الفائدة، وجاءت معظم هذه الإصدارات في شكل إصدارات مؤهلة لتكون ضمن الشريحة الثانية من رأس المال الرقابي مما أدى إلى زيادة إجمالي رأس مال تلك الشريحة لتشكّل 12.6% من رأس مال البنوك مقابل 9.8% في عام

2019، وكشفت سيناريوهات اختبارات الضغط بالأسلوب التنازلي (Top Down) عن قوة ومتانة البنوك بما في ذلك افتراض ضغط حاد على قطاع العقار وتدهور متسارع في المالية العامة. هذا واستناداً إلى النتائج، فإن السيناريو الأكثر شدة يتمثل في أزمة مماثلة في نطاقها وشدها للجائحة الحالية. وعموماً، ظل معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي في مختلف السيناريوهات أعلى من الحد الأدنى المطلوب بموجب إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية البالغ (8%).

كشفت اختبارات الضغط المتشددة مرونة القطاع المصرفي الكويتي.

الأسواق المحلية

العقار:

شهد سوق العقار تباطؤاً ملحوظاً مع بداية الأزمة، حيث أدت تدابير الإغلاق إلى تراجع المعاملات العقارية، ومع تخفيف القيود، استعادت الأسواق نشاطها، ولكنها ظلت تحت ضغوط هبوط أسعار النفط والإصلاحات الحكومية حول التركيبة السكانية، هذا وشهد العقار السكني نتائج أفضل من حيث عدد المعاملات وقيمتها مستفيداً من تأثير العقارات الاستثمارية بضبابية المناخ الاقتصادي والتغيرات السكانية المتوقعة، وقد أدى ذلك، إلى جانب ارتفاع الدخل الفردي القابل للإنفاق، إلى دفع مستثمرين أكثر نحو العقارات السكنية، أما بالنسبة للعقارات التجارية، فقد تأثرت بشكل ملموس بطبيعة الحال نتيجة تأثر الشركات والوحدات التجارية من الأزمة، وفيما يتعلق بانكشاف البنوك على العقار، فقد ارتفع رصيد القروض العقارية (التجارية والشخصية) وتلك الموجهة لقطاع التشييد إلى 25.7 مليار دينار، وهو ما يمثل حوالي 47% من إجمالي محفظة القروض، كما شكّل العقار ما نسبته 66% من إجمالي الضمانات لدى البنوك، وهو ما يؤكد الانكشافات الكبيرة على سوق العقار.

تأثرت العقارات التجارية والاستثمارية بضبابية المناخ الاقتصادي والتغيرات السكانية المتوقعة.

الأسهم:

استمر قطاع البنوك في هيمنته على بورصة الكويت من حيث إجمالي القيمة السوقية ونسبة بلغت 57%. ونتيجة لتداعيات جائحة كورونا، تراجع المؤشر العام مع بداية الأزمة بنسبة 30.5%. وتابعت الأسواق الكويتية مسار التعافي العالمي لتنتهي العام على تراجع بنسبة 11.7% من مستويات بداية العام. وانعكست آثار الجائحة في سوق الأسهم من حيث التذبذب، حيث بلغت نسبة التقلب السنوية 23.3% في عام 2020 مقارنةً بما نسبته 9.3% في عام 2019. كما ساهمت زيادة مشاركة المستثمرين في تفافم التقلبات، حيث ارتفع حجم وقيمة التداول فُيبل إضافة السوق لمؤشر (MSCI) للأسواق الناشئة. وتم تسجيل أعلى قيمة للتداول يوم الدخول الرسمي للسوق في المؤشر المذكور، مما أدى إلى زيادة كبيرة في صافي التدفقات الأجنبية بمبلغ 406 مليون دينار في يوم واحد. وظلت انكشافات البنوك على الأسهم المحلية المدرجة ضمن الحدود المقبولة، وبما يمثل 4% من استثماراتها و12% من الضمانات. وكشفت سيناريوهات اختبارات الضغط قدرة البنوك على امتصاص الصدمات التي قد تنشأ من سوق الأسهم.

إلا أن توجهات المدفوعات تؤكد بعض التحولات الهيكلية الناتجة عن الجائحة، وبصفة خاصة الاندفاع السريع نحو التحول الرقمي. ويبدو واضحاً في الأسواق الاستهلاكية والمالية أن البيئة المالية سريعة التطور كانت بمثابة اختبار لسرعة ومرونة استجابة الجهات الرقابية. ومن جانبه، حرص بنك الكويت المركزي على مواكبة هذه التوجهات السريعة من خلال تعزيز جهوده السابقة التي ركزت على البنية التحتية والأمن السيبراني ومتطلبات استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات لدى البنوك، بهدف تمكين وتشجيع القطاع المصرفي ليس فقط لمواكبة التطورات ولكن أيضاً لتجسيد قيادته في مسار التحول الرقمي. كما يُعد نجاح البنوك في التكيف مع هذه التغيرات مكملاً أساسياً لجهودها في إدارة المخاطر.

” عززت الجائحة من تسارع وتيرة التحول الرقمي.“

نظرة مستقبلية:

ما تزال الأزمة مستمرة في ظل امتداد فرض الحظر والإغلاق في بعض الدول وقيود السفر وفرض الالتزام بارتداء الكمامات. فالنطعيم المبكر للجمهور يعتبر ضرورياً للحد من هذه الجائحة، ومن ثم ضمان التعافي المستدام. وعلى الجانب الاقتصادي، فإن ارتفاع الديون العالمية إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، فضلاً عن التصاعد الحاد في الطلب دون أن يقابله عرض كاف، كان له أثر واضح على ارتفاع الأسعار. وهذا الارتفاع في معدلات التضخم، ما لم يكن مؤقتاً، قد يدفع إلى العودة المبكرة عن سياسات التيسير النقدي والمالي وما قد ينتج من حركات تصحيحية حادة في أسعار الأصول وتأثر الأحوال المالية في الاقتصادات النامية.

” على السلطات النقدية والمالية في الاقتصادات الكبرى ضرورة تنظيم عملية العودة عن التدابير الموجهة للأزمة بمهارة عالية لتفادي التسبب بأضرار غير محتسبة.“

” محدودية انكشافات البنوك على الأسهم المحلية المدرجة، حيث تمثل 4% من استثماراتها، و12% من الضمانات.“

المدفوعات والتسويات

لعبت المدفوعات الإلكترونية والحلول غير النقدية دوراً محورياً خلال الأزمة لتثبت كفاءتها في التخفيف من المخاطر الصحية المصاحبة للمعاملات التقليدية. وبدا ذلك جلياً من معاملات بوابة شركة الخدمات المصرفية الآلية (كي-نت) التي ارتفعت بمعدل تاريخي بلغ 89.2% من حيث العدد و120.8% من حيث القيمة في عام 2020، وهو ما يؤكد التوجه المتنامي في المجتمع نحو المدفوعات الإلكترونية وثقته فيها. من جهة أخرى، تراجع استخدام نقاط البيع بنسبة 5.4% من حيث العدد والقيمة، كما تراجع عدد إصدارات بطاقات الصرف الآلي والبطاقات البلاستيكية لأول مرة خلال عقد مما قد يجسّد مدى الاضطراب الناتج عن الأزمة. ومع مرور الوقت، سيتبين ما إذا كان هذا التوجه الجديد تحولاً دائماً في السلوك، أم تغييراً مؤقتاً سرعان ما يعود إلى النمط المعتاد قبل الأزمة.

” القطاع المصرفي قادر على الاستمرار في دوره الحيوي في تنمية الاقتصاد وتحفيز التعافي.

“
على المستوى المحلي، ومع أن القطاع المصرفي قد نجح في اجتياز السنة الأولى من الأزمة، إلا أن الأزمة لم تنته بعد، مما قد ينتج عنه ارتفاع في نسبة القروض غير المنتظمة في عام 2021. لكن القطاع المصرفي لديه من المصداق ما يكفي لمواجهة هذه الارتفاعات المحتملة، ولذا فمن المتوقع أن يظل القطاع المصرفي قادراً على أداء دوره الحيوي في الاقتصاد وكمحفز للتعافي، وذلك بحسب ما تؤكدته نتائج اختبارات الضغط التي يجريها بنك الكويت المركزي. وعلى المستوى الفردي، فإن البنوك تختلف من حيث قدرتها على تحمل الضغوط المتوقعة، مثل الاستمرار غير المتوقع للأزمة، ويُعد ذلك طبيعياً، حيث إن نقطة البداية والضغط الواقع خلال العام اختلف فيما بين البنوك، وبصفة عامة، ومع تراجع أثر الجائحة، فإن القطاع مهياً للتعافي. وبحسب نتائج اختبارات الضغط الأخيرة، فإن السيناريوهين الرئيسيين للمخاطر محلياً هما: صدمة في قطاع العقار، وتدهور المالية العامة للدولة. وإذ يمكن لقطاع العقار أن يعتمد على ديناميكيات السوق القوية للحد من المخاطر التي يواجهها، فإن الحد من تدهور المالية العامة والعجز المتصاعد فيها يتطلب تضافر الجهود لاتخاذ خطوات عاجلة وفعالة في سبيل الإصلاح المالي والاقتصادي والهيكلية.

” إن الأدوات النقدية والتحوطية الكلية ليست كافية بحد ذاتها، لذلك يواصل بنك الكويت المركزي تأكيده على أهمية الإصلاحات الشاملة لمواجهة التحديات .

“
ومع استمرار المعركة ضد الفيروس وازدياد حجم وتعميق تحديات المالية العامة، فمن الضروري أن نشير إلى أن عودة أسعار النفط للارتفاع لن يعالج الخلل الهيكلي والتحديات الاقتصادية التي تواجهها دولة الكويت، وبدوره، فإن بنك الكويت المركزي مستمر في التأكيد على أهمية تمهيد السبيل للإصلاحات الشاملة لمواجهة هذه التحديات، بدلاً من ردود فعل جزئية ومُكلفة، وعلى الرغم من أن الأدوات النقدية والتحوطية الكلية ضرورية، إلا أنها ليست كافية في حد ذاتها، فهذا المفترق التاريخي يحتاج لخطوات جادة وحاسمة وتضافر للجهود بين كل الأطراف المعنية، وخاصة على الصعيد الاقتصادي والسياسي، وفي سبيل ذلك، يظل بنك الكويت المركزي حريصاً على وجود قطاع مصرفي مستقر ومبتكر، ليشكل ركيزة أساسية من ركائز الرضاء الاقتصادي المستدام.

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية



شهد عام 2020 أحداث غير مسبوقه انعكست بشكل واضح في المؤشرات الاقتصادية على الأعدة العالمية والإقليمية. ونظراً للحساسية التي يتسم بها النظام المالي المحلي وتأثره بالتطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية، فإنه من الضروري أولاً فهم قنوات التحول بينهم لتشكيل رؤية شاملة حول دوافع الاستقرار المالي المحلي. لذلك، فإن هذا الفصل يتناول تحليل قنوات الانتقال الرئيسية مثل أسعار النفط، والصراف الأجنبي، والأسواق المالية، حيث أن الفهم الأعمق والمستمر لهذه التطورات، يضع أسس قوية وداعمة لرسم صورة مستقبلية للنظام المالي المحلي.

على اتخاذ قرارات متشدة على الأنشطة الاقتصادية بهدف تجنب الأزمة الصحية.

وفي الوقت الذي أصبح فيه تأثير تدابير الإغلاق على الأنشطة الاقتصادية ملموساً، تضررت المؤشرات العالمية بشدة، وواجهت على إثرها السلطات والجهات الرقابية معضلة في الاختيار ما بين الحياة والمحيا، خصوصاً مع ارتفاع معدلات البطالة ووصولها لمستويات غير مسبوقه واتخاذ النشاط الاقتصادي لمنحى الهبوط الحاد (الشكل 1.2). على سبيل المثال، وصل مؤشر مديري المشتريات العالمي لجى بي مورغان، وهو مؤشر اقتصادي شهري، لمستويات منخفضة غير مسبوقه في شهر أبريل مع تفاقم أثر الإغلاقات والقيود المفروضة (الشكل 1.3).

واستجابة لتلك الأحداث، اضطرت السلطات والجهات الرقابية على مستوى العالم إقرار وتطبيق حزم من التدابير المالية والنقدية التي لم يشهد لها العالم مثيلاً في السابق للسيطرة على تداعيات الجائحة، وتباينت آثار تلك التدابير على المؤشرات العالمية وانعكاس فاعليتها ونجاحها، فشهد مؤشر شنغهاي المركب هبوطاً أقل حدة من المؤشرات العالمية، وعودة أسرع للصعود بسبب سرعة تدابير احتواء تداعيات الجائحة والالتزام الصارم بالتعليمات، وعلى العكس من ذلك، تخلف مؤشر يورو ستوكس 50 عن المؤشرات الأخرى. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان الوضع استثنائياً، فعلى الرغم من الانتشار الشديد والممتد للفيروس، دفعت برامج الدعم والإنفاق المالي

هيمنت التقلبات وانعدم اليقين على الأسواق المالية، مما دفع السلطات والجهات الرقابية للاختيار ما بين الحياة والمحيا.

بدايةً، لا بد من التأكيد على أن السمة الغالبة خلال عام 2020 كانت التقلبات وعدم وضوح التوقعات، فقد بلغت التقلبات مستويات قياسية، وتسارعت الدورة الاقتصادية التي عادة ما تستغرق سنوات لتتكشف، لتتركز أحداثها خلال سنة.

وبمجرد انتشار أخبار أزمة فيروس كورونا انطلقاً من آسيا، بدأ مؤشر شنغهاي المركب في الهبوط، في الوقت الذي واصلت فيه المؤشرات العالمية الأخرى ارتفاعها خلال شهر فبراير (الشكل 1.1). ومع انتشار العدوى، أجبرت السلطات المختصة

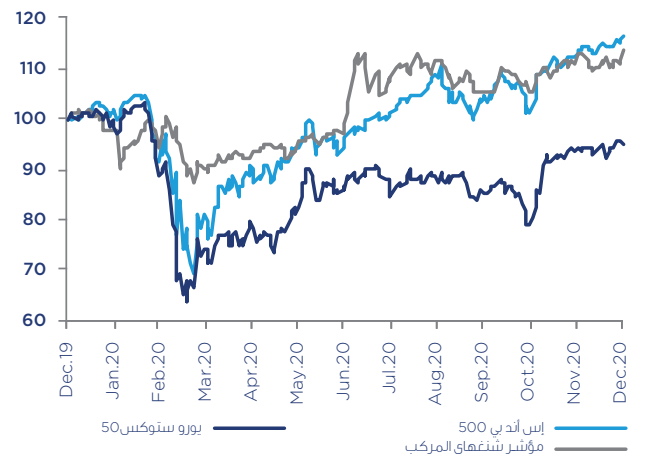
”

شهد عام 2020 تقلبات قياسية صاحبها انعدام يقين، وتسارعت فيها أحداث الدورة الاقتصادية التي عادة ما تستغرق سنوات لتتكشف.

“

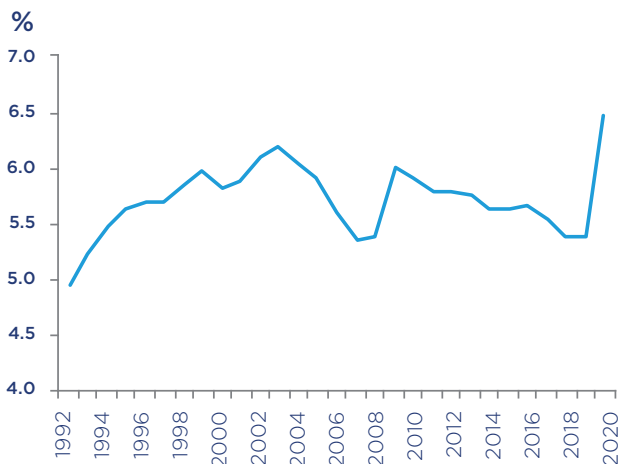
1.1

أسواق الأسهم (معاد تحديدها)



1.2

معدل البطالة العالمي



سجل الناتج الإجمالي العالمي انكماشاً بنسبة 3.3% في عام 2020



كانت الأسواق المالية عُرضة لنوبات تقلب شديدة

لم تنعكس تطورات الجائحة على الأسواق لحين انتقال الفيروس إلى إيطاليا في أواخر فبراير، حيث سيطر القلق على الأسواق المالية وانعكس في موجة من تجنب المخاطرة مدفوعة بتصاعد حاد في مؤشرات التذبذب لجميع فئات الأصول. على سبيل المثال، ارتفع مؤشر التقلب (CBOE VIX)¹ إلى مستوى تاريخي متجاوزاً مستويات الأزمة المالية العالمية ليستقر عند 83 نقطة بتاريخ 16 مارس (الشكل 1.5).

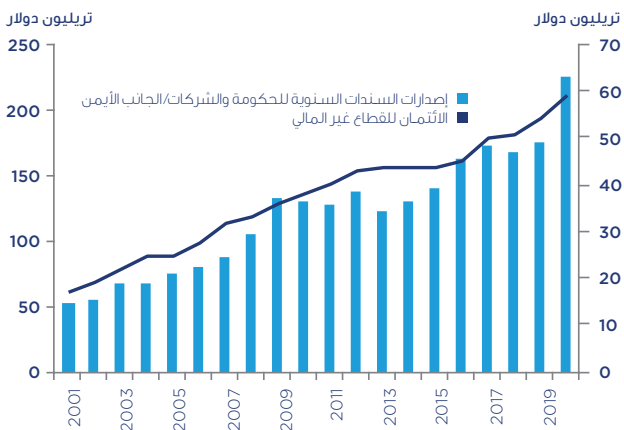
وظالت عمليات البيع جميع فئات الأصول، حيث شهد سوق أدوات الخزانة الأمريكية عالية السيولة نوبة غير عادية من التقلبات. فبعد موجة التخفيف من المخاطر التي دفعت عائداتها إلى الانخفاض، تم بيع سندات الخزانة الأمريكية التي تُعد الملاذ الآمن للمستثمرين بشكل غير متوقع مما أدى إلى ارتفاع حاد في عوائدها. ويُعزى هذا الارتداد الوجيه إلى نوبة اندفاع نحو السيولة، التي تفاقمت بسبب طلبات هامش الوقاية، حيث كان المستثمرون بما في ذلك المؤسسات المالية الأجنبية والحكومات بحاجة إلى السيولة بالدولار.

الاستثنائية والتيسير النقدي بمؤشر إس آند بي 500 لمعدلات مرتفعة تاريخياً.

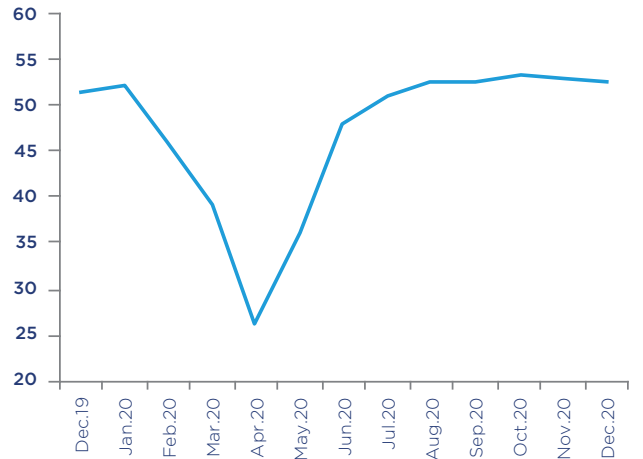
من جهة أخرى، كان للإنفاق العام والانخفاض التاريخي لأسعار الفائدة دوراً واضحاً في احتواء تداعيات الجائحة، وفقاً لصندوق النقد الدولي، سجل الناتج المحلي الإجمالي العالمي تراجعاً بنسبة 3.3% في عام 2020، وهو أفضل بنحو 1.6 نقطة مئوية من توقعات شهر يونيو بهبوط بنسبة 4.9% في الناتج المحلي الإجمالي، بالتزامن مع ذلك، تصاعدت الديون العالمية لمستويات غير مسبوقة (الشكل 1.4).

ومع ارتفاع تكلفة التدابير المطبقة، تركزت الأولويات إلى توجيه الدعم وتوقيت وقف العمل بتلك التدابير. ونتيجة لذلك، واجهت السلطات والجهات الرقابية موقفاً حرجاً آخر في ظل انكماش الحيز المالي بشكل متسارع، فمن جهة، وقف العمل بالتدابير السابق لأوانه قد يضيف المزيد من الضبابية ويضعف من مسار التعافي، ومن جهة أخرى الاستمرار بها دون حاجة قد يغذي سلوك اندفاعي غير محروس في سبيل تحقيق عوائد في الأسواق. وقد أثارت النقطة الأخيرة مخاوف حدوث فقاعات في قيم الأصول وتزايد الضعف المالي، مما يشكل معضلة كلاسيكية تتمثل في أن يسفر تحفيز التعافي من أزمة ما بأزمة أخرى.

1.4 الدين العالمي



1.3 مؤشر PMI العالمي لجي بي مورغان، مركب

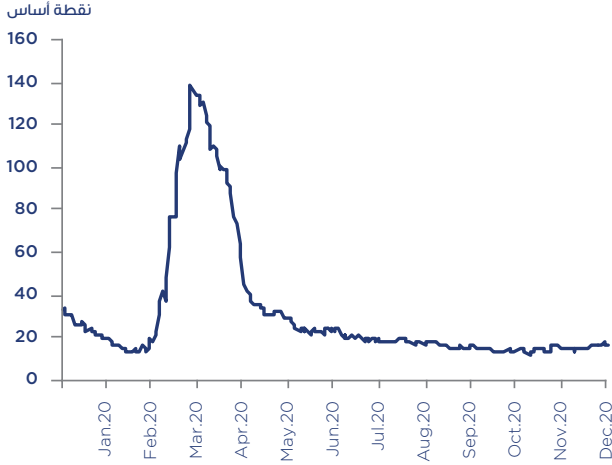


1 يعرف هذا المؤشر باسم «مؤشر مخاوف وول ستريت» ويُعد مقياساً للتقلبات الضمنية لسوق الأسهم، وهو مشتق من أسعار عقود الخيارات في مؤشر ستاندرد آند بورز 500.

1.5 مؤشر التقلب

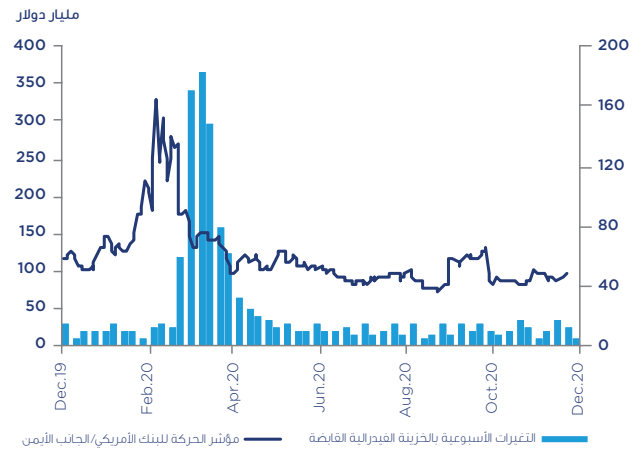


1.7 الفرق بين سعر الليبور وسعر مبادلة الفائدة



دعت هذه الأحداث البنوك المركزية الكبرى إلى التدخل وتخفيف الضغوط التي شهدتها الأسواق من خلال تطبيق برامج شراء الأصول. على سبيل المثال، عندما أعلن الاحتياطي الفيدرالي عن مشتريات غير محددة المدة لسندات الخزانة، بدأت تحركات مؤشر بنك أوف أمريكا مقابل حيازة الفيدرالي الأمريكي من سندات الخزانة² بالهبوط حيث دعمت مشتريات الأصول التدابير الأخرى في دفع الانتعاش (الشكل 1.6).

1.6 تحركات مؤشر بنك أوف أمريكا مقابل حيازة الفيدرالي من سندات الخزانة



شهد الدولار ضغوط تمويل حادة نتيجة الذعر في الأسواق

نظراً للصفات التي يتسم بها الدولار خلال الأزمات المالية أصبح العرض شحيحاً ومكلفاً بسبب امتناع بعض المشاركين في السوق عن إقراض تلك العملة الآمنة، ونتيجة لذلك، ارتفع الفرق بين سعر الليبور وسعر الفائدة ليوم واحد في سوق المبادلة³ بشكل كبير في بداية الأزمة (شكل 1.7).

كانت ضغوط تمويل الدولار واضحة أيضاً في التحركات الحادة في سوق مشتقات العملات وبشكل خاص عمليات تبادل العملات على أساس المقايضة (CCBS)⁴ التي ازداد اتجاهها السالب (الشكل 1.8). وأظهر هذا التوجه أن المستثمرين الذين يرغبون بتمويل احتياجاتهم بالدولار الأمريكي كانوا على استعداد لدفع علاوة في سوق مقايضة العملات، بعد الارتداد إلى الأعلى كدالة لضخ بنك الكويت المركزي للسيولة في السوق، عادت مقايضة العملات إلى نطاقها الطبيعي فور انحصار الصدمة الأولية.

وبالمثل، في سوق العملات الأجنبية، احتل الدولار الأمريكي الصدارة حيث لجأ المشاركون في السوق إلى الدولار وتم دفعه للأعلى مقابل معظم العملات خلال الربع الأول. وفي ذروة الأزمة، بلغ الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي قيمته عند 0.3099، وهو أعلى معدل له منذ إعادة العمل بنظام سلة العملات في عام 2007، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 2.3% للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي منذ بداية العام حتى تاريخه (الشكل 1.9). وبعد ذروته، واجه سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بشكل عام هبوطاً على مدار الجزء الأكبر من العام، حيث

2 مؤشر (ICE Bank of America Move Index). يتتبع هذا المؤشر التقلبات الضمنية في سوق الخزانة الأمريكية من خلال اشتقاق أسعار عقود الخيار للاستحقاقات المختارة في سوق الخزانة.

3 هذا الهامش يقارن الفرق بين تكاليف اقتراض البنوك في سوق غير مضمون (سعر الليبور لفترة 3 أشهر) ومعدل العائد الخالي من المخاطر (سعر الفائدة ليوم واحد في سوق المبادلة) المستند على معدل الأموال الفيدرالية، وتشير الفروق الكبيرة إلى الضغوط في أسواق المال والنظام المصرفي العام.

4 يستخدم هذا السوق كبديل للحصول على التمويل بالعملة المطلوبة في السوق بين البنوك.

1.8

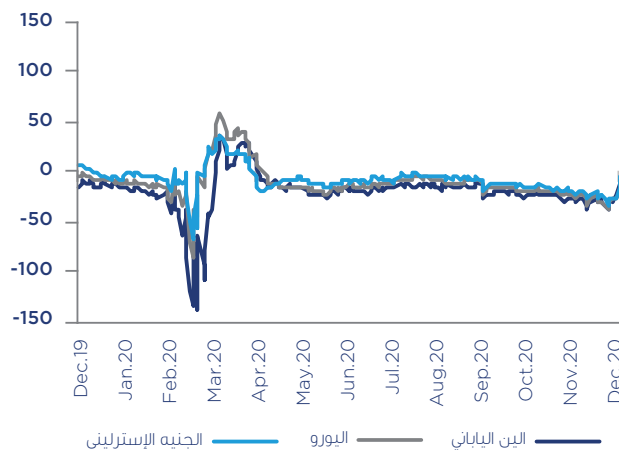
المبادلة الأساسية عبر العملات

السنوات الخمس الماضية، إلا أنه ظل أقل تقلباً مقارنةً بأسعار صرف العملات الأخرى، مما يعكس ميزة نظام الربط بسلة من العملات وقدرته على كبح التقلبات الحادة وامتصاص الصدمات خاصة في خضم عام شديد الاضطراب.

وفيما يتعلق بالعملات الرئيسية الأخرى، تبع الأداء المتواضع لليورو في النصف الأول من عام 2020 أداءً متفوقاً، حيث اتفق قادة الاتحاد الأوروبي على خطة تحفيز لرفع اقتصادهم من الركود الحاد. وأصبح المستثمرون أكثر ارتياحاً تجاه اليورو، حيث ارتفعت قيمته مقابل الدولار الأمريكي والدينار الكويتي بنسبة 9.68% و9.75% على التوالي، أخذاً بالاعتبار أن أحد الدوافع الرئيسية للأداء دون المستوى لليورو خلال السنوات الماضية كان في ظل عدم الوصول إلى توافق حول تشكيل اتحاد مالي أوروبي (الشكل 1.11). علاوة على ذلك، فإن الضغوط السعرية التي واجهها الدولار بعد اعتماد الاحتياطي الفيدرالي لنظام استهداف معدل متوسط للتضخم⁵ قد وفرت دعماً إضافياً لليورو في الربع الأخير من العام.

بينما حافظ بنك اليابان على استقرار سياسته النقدية الميسرة من خلال الإبقاء على معدل الفائدة الأساسي ثابتاً عند -0.1% منذ يناير 2016، ارتفع الين الياباني بنسبة 5.38% مقابل الدولار الأمريكي. تُعزى هذه التحركات الأولية في الين إلى تدفق الأموال لعملة تُعد ملاذاً آمناً للمستثمرين، حيث أدى تفادي المخاطر عالمياً إلى زيادة التدفقات إلى العملات التقليدية الآمنة، بالتالي ومع تقدم العام، أدى ضعف الدولار على نطاق واسع إلى تقديم الدعم للين الياباني، مما مكّنه من الارتفاع مقابل الدينار الكويتي بنسبة 5.42%. وهو ما يمثل ارتفاعاً مقابل الدينار الكويتي للعام الخامس على التوالي.

نقطة أساس

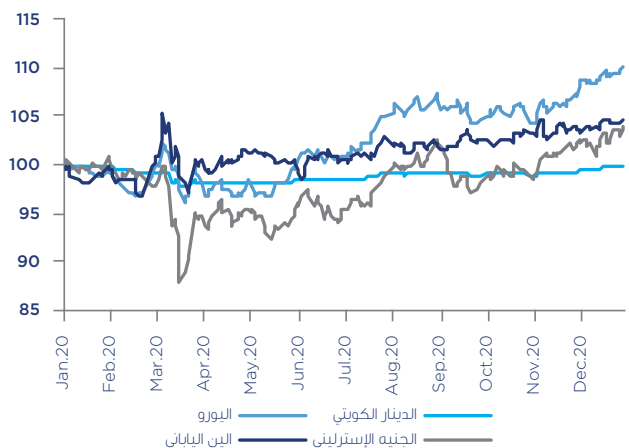


بدأ المستثمرون تدريجياً في إعادة تسعير علاوة المخاطر المضمنة في الدولار الأمريكي وبدأوا في رسم تصورات للتعافي في عام 2021.

ساهمت تحركات العملات الأخرى في السلة في عودة سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي إلى مستوياته قبل الأزمة ليسجل الدينار الكويتي صافي انخفاض طفيف بنسبة 0.07% مقابل الدولار الأمريكي. كما ظلت تقلبات أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي محدودة مقارنةً بالعملات الأخرى (الشكل 1.10). في حين سجل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي قراءة أعلى من متوسط

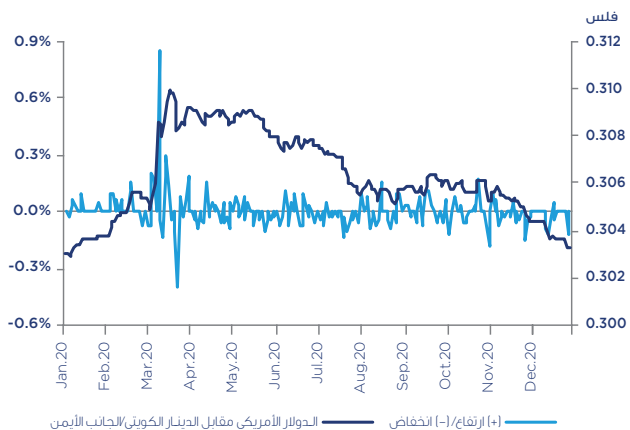
1.10

أسعار صرف العملات مقابل الدولار الأمريكي (معاد تحديدها)



1.9

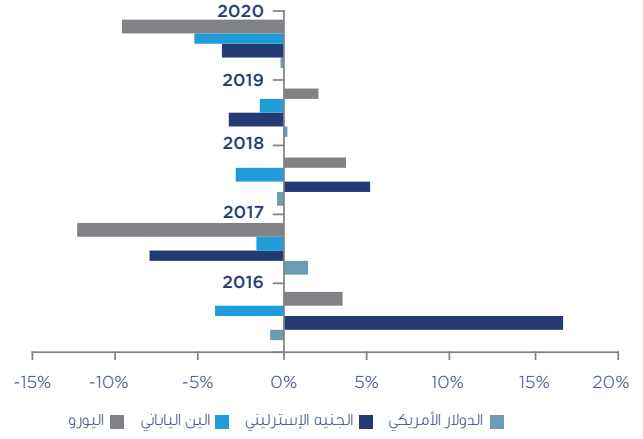
سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي



5 على عكس أسلوبه السابق برفع معدلات الفائدة بشكل استباقي لمواجهة التضخم، قرر الفيدرالي الأمريكي تطبيق أسلوب يتيح أن يتجاوز معدل التضخم الهدف المحدد بشكل مؤقت للوصول إلى معدل متوسط 2% بمرور الوقت، ويؤدي تطبيق هذا النظام في المقام الأول إلى تأجيل التوقعات بارتفاع الفوائد، والذي يبقى عليها عند مستويات متدنية، والتأثير في نهاية الأمر على الدولار الأمريكي.

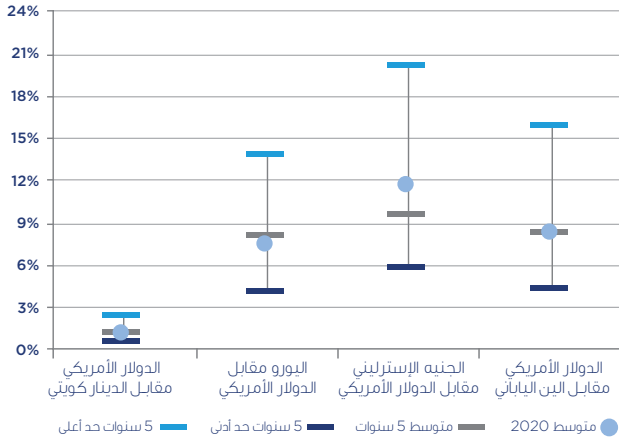
1.11

الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية



1.12

التقلبات المحققة (90 يوم)



تُعد التقلبات الحادة في أسعار النفط بمثابة تذكير لاقتصادات الخليج المعتمدة على النفط

في مطلع عام 2020 بدأت أسعار النفط في الهبوط تحسباً لانخفاض الطلب الصيني الناتج عن عمليات الإغلاق المرتبطة بأزمة فيروس كورونا. ونظراً لما تبين من مدى مرونة الفيروس في آسيا وبدء انتشاره خارج المنطقة، تفاقم تدهور أسعار النفط في مارس حيث بلغ الانهيار ذروته بعد فشل منظمة أوبك بلس في التوصل إلى اتفاق (شكل 1.13).

ومع تزايد تطبيق تدابير الإغلاق في شهر أبريل، تراكمت مخزونات النفط إلى مستويات قياسية نتيجة لتراجع الطلب وما ترتب على ذلك من تقلص سعة التخزين، قد شكّل تحدياً لأسواق النفط. على وجه التحديد، انخفض سعر خام غرب تكساس الوسيط إلى أسعار سالبة في 20 أبريل بسبب اضطرار حاملي العقود إلى قبول التسليم المادي للسلعة⁶. وفي ذروة الأزمة، أشارت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن الطلب العالمي قد انخفض إلى 81 مليون برميل يومياً، بينما ظل الإنتاج العالمي دون تغيير

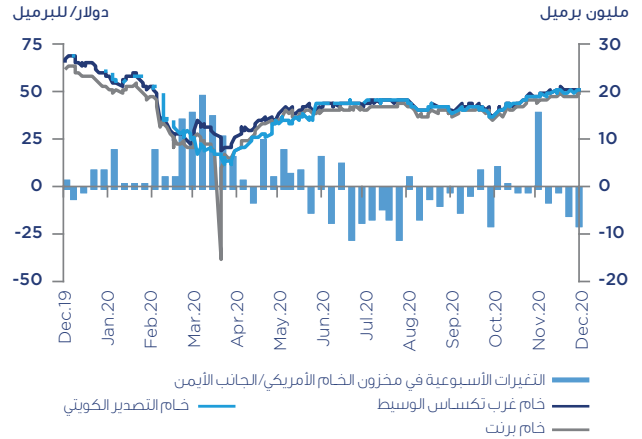
بعد أن وصل إلى أدنى مستوياته في الربع الأول، ارتفع الجنيه الإسترليني مستفيداً من ضعف الدولار. وتززت قوة الجنيه الإسترليني خلال نهاية العام، حين بدأ المشاركون في سوق الصرف الأجنبي في ترجيح إبرام اتفاقية تجارية في ظل انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، حيث تم التوصل بالفعل إلى اتفاق في الأيام الأخيرة من العام، وتمكنت العملة في النهاية من الارتفاع مقابل الدولار الأمريكي والدينار الكويتي بنسبة 3.74% و3.81% على التوالي في عام 2020. علاوة على ذلك، كان الجنيه الإسترليني مرة أخرى أكثر تذبذباً نظراً لارتباطه الأقوى نسبياً بالتغيرات في المخاطر العالمية. وأدت العوامل الخاصة الأخرى مثل احتمالية اعتماد أسعار فائدة سلبية من قبل بنك إنجلترا وانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي إلى زيادة التقلبات السنوية مقارنةً بالعملات الأخرى (شكل 1.12).

ظل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي مستقرًا مقارنةً بأسعار صرف العملات الأخرى، مما يعكس ميزة نظام الربط بسلة من العملات في قدرته على كبح التقلبات الحادة.

6 على عكس عقود نفط خام برنت التي تشمل خيار التسوية بالنقد، يجب على أصحاب عقود خام غرب تكساس الوسيط قبول التسليم المادي للنفط في أوكلاهوما.

1.13

أسواق النفط الخام



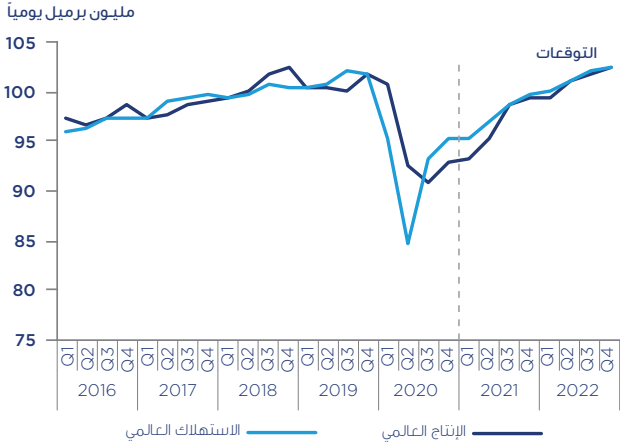
عند 100 مليون برميل يومياً في أبريل (شكل 1.14).

بعد الهبوط الحاد طوال شهري مارس وأبريل، بدأت أسعار النفط الخام في الصعود مدعومة بعوامل رئيسية مثل انتعاش الطلب وانخفاض العرض وسحب المخزون. في حين أن العقود المستقبلية للنفط الخام كان يتم تداولها بهيكل (Contango)⁷ خلال العام، تراجع هيكل سوق العقود الآجلة قريبا الأجل بسبب الخطوات الاستثنائية التي اتخذتها منظمة أوبك بلس لتحقيق الاستقرار في الأسعار. حققت هذه الخطوات التنسيقية تخفيفاً تاريخياً للعرض مع تأكيد الامتثال على مدار العام بهدف الحفاظ على العجز في سوق النفط وتحفيز استهلاك المخزون.

بناءً على ذلك، ومع مواجهة الأسواق احتمالات انخفاض في العرض وانتعاش الطلب العالمي على النفط، بدأت الهوامش بين عقود الشهر والثلاثة أشهر بالتقليص وتحوّلت في بعض الحالات إلى الموجب لتعكس هيكل (Backwardation)⁸ في أواخر العام (شكل 1.15).

1.14

الإنتاج والاستهلاك العالمي للوقود السائل

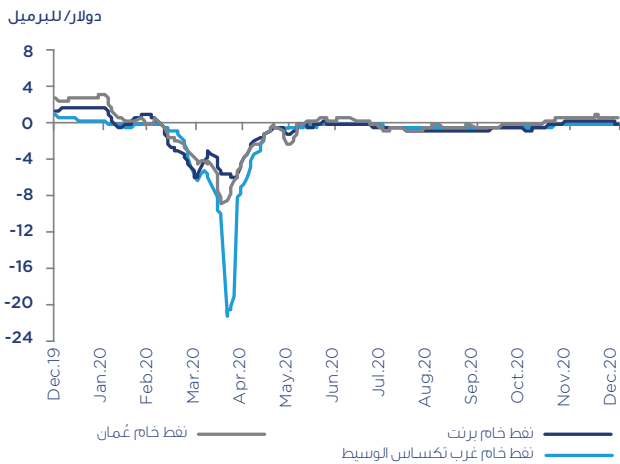


وقد كان أحد العوامل المحتملة التي ساهمت في تحسن الهامش الخاص بعقود النفط الخام العُماني هو الطلب القوي الذي نشأ من آسيا حيث كانت دول شرق آسيا تشهد انتعاشاً أكثر وضوحاً في الطلب على النفط.

ومع قرب نهاية العام، وبدء الطلب في الانتعاش، حافظت أسعار النفط على اتجاهها التصاعدي. إلا أنه مع استمرار انخفاض مستويات الاستهلاك دون ما كانت عليه قبل الأزمة، حافظت منظمة أوبك بلس على تخفيضات الإنتاج حتى نهاية عام 2020 في محاولة لتخطي سوق النفط لأي ضعف في الطلب.

1.15

الفروق الزمنية للعقود الآجلة للنفط الخام (متوسط التحركات لمدة 5 أيام)

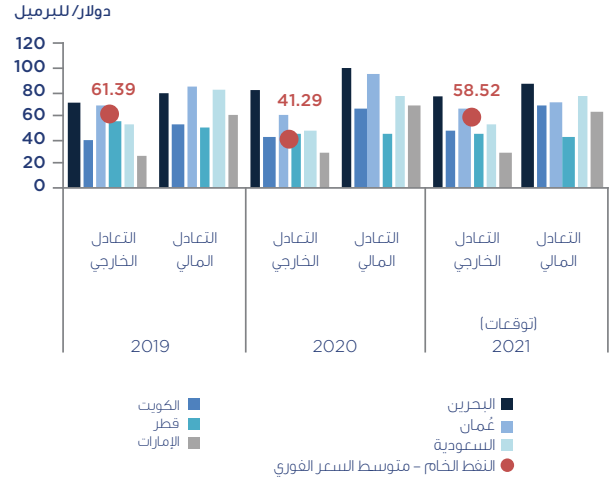


7 هيكل للسوق حيث يتم تداول عقد الشهر الفوري بأقل من عقود الخام المستقبلية. ويشمل هذا الهيكل الفائض الحالي في المعروض ويؤدي إلى تراكم المخزون.

8 هيكل يحدث عند تداول عقد الشهر القادم بعلاوة على عقود الخام المستقبلية، مما يحفز البيع الفوري والسحب من المخزون.

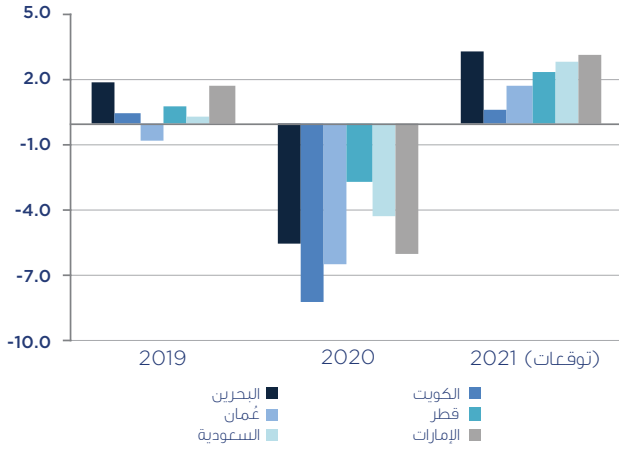
1.16

نقطة تعادل أسعار النفط



1.17

نمو الناتج المحلي الحقيقي



المالي لمعالجة الهبوط المحتمل في إيرادات النفط. وفي ظل انخفاض عائدات النفط، توجهت دول مجلس التعاون، باستثناء الكويت، بشكل متفاوت إلى أسواق الديون لمعالجة العجز المالي، مما جعل البعض أكثر عرضة للصدمة المستقبلية (شكل 1.18). في حين أن الارتفاع الحاد في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي قد يزيد من مخاطر الضعف المالي، إلا أنه يتلخص بدرجة كبيرة في كيفية استخدام الدين، على سبيل المثال، سيؤدي تمويل مشاريع البنية التحتية الحيوية وتدابير الدعم الموجه بشكل مناسب إلى تحقيق صافي ربح للاقتصاد، لأنه يضع الأساس للاستدامة المالية. هذا وفيما يتعلق بتدابير الدعم الخاصة بعمليات التمويل، فإنه من المهم أن تكون موجهة لفئات متضررة، مع مراعاة توقيت سحب تلك التدابير خاصة في ظل وجود عجز مالي، حيث أن عمليات السحب المبكرة قد تؤدي إلى تفاقم الضغوط على القطاع الخاص وبالتالي على البنوك المقرضة.

ومع ذلك، فإن الأحداث والمسار الذي شهدته أسواق النفط كان بمثابة تذكير صارخ لمنطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تعتمد على النفط. وأدى الهبوط الذي شهده سوق النفط إلى تدني متوسط الأسعار إلى 41.3 دولاراً للبرميل⁹ على مدار العام، وهو أقل بكثير من أسعار تعادل المالية العامة والحساب الجاري¹⁰ للمنطقة عند 76.1 و52.0 دولاراً للبرميل على التوالي (شكل 1.16).

في ضوء الصدمة التي حلت بالاقتصاد العالمي وبالأخص أسواق النفط، عانت اقتصادات دول مجلس التعاون من ضغوط اقتصادية شديدة، حيث اجتمع تقلص العائدات النفطية في ظل تخفيضات منظمة أوبك بلس، مع تراجع العوائد غير النفطية إثر تدابير الصحة العامة (شكل 1.17).

بالنظر إلى أن أسعار النفط المطلوبة لمعالجة العجز المالي وتقليص الأثر الخارجي على الحسابات الجارية لمعظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد ولدت الأزمة شعوراً بالحاجة الملحة في تلك الدول لإدخال وتسريع إجراءات الإصلاح

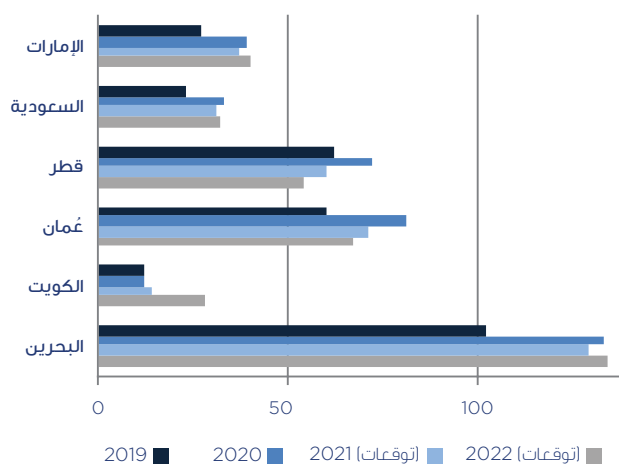
” وصل متوسط سعر النفط إلى 41.3 دولاراً للبرميل خلال عام 2020، في ظل الهبوط الحاد الذي شهدته أسواق النفط، وهو أقل بكثير من أسعار تعادل المالية العامة (76.1 دولار للبرميل) والحساب الجاري (52.0 دولار للبرميل) في المنطقة.“

9 متوسط خام غرب تكساس الوسيط، وبرت، وخام دبي الخفيف.

10 المصدر: صندوق النقد الدولي.

1.18

مجموع إجمالي الدين الحكومي (% الناتج المحلي الإجمالي)

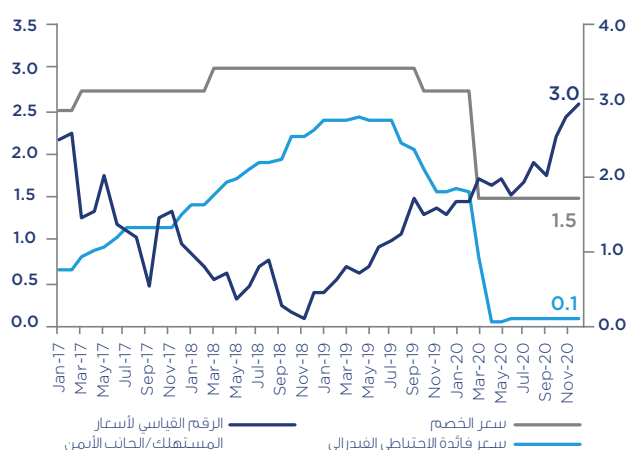


تواجه دولة الكويت مجموعة من التحديات الخاصة بها، وتصدرت تراجع الناتج المحلي الإجمالي بين نظيراتها من دول الخليج العربية.

بعد أن وصل مؤشر أسعار المستهلك (CPI) إلى أدنى مستوى له عند 0.09% في عام 2018، بدأ في الارتفاع خلال السنوات اللاحقة، ويرجع ذلك جزئياً إلى الجهود التي بذلها بنك الكويت المركزي من خلال الحفاظ على سعر الخصم الملائم في ضوء زيادة سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية في الأعوام التي سبقت الأزمة. وتماشياً مع قرار الاحتياطي الفيدرالي بخفض سعر الفائدة بمقدار 150 نقطة أساس، قام بنك الكويت المركزي بإجراء تخفيضين خلال شهر مارس بإجمالي 125 نقطة أساس (شكل 1.19).

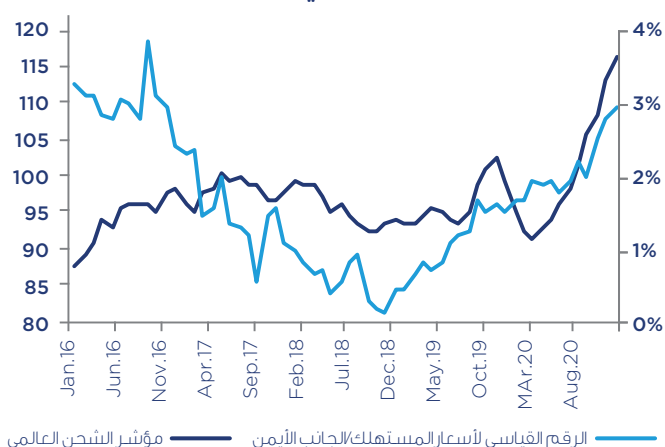
1.19

معدلات الفائدة الرئيسية والتضخم (%)



1.20

الرقم القياسي لأسعار المستهلك مقابل مؤشر سعر الغذاء العالمي



في ظل اعتماد سعر متحفظ للنفط (30 دولاراً للبرميل) في ميزانية السنة المالية 2021/2020، يجب ألا يدفعنا التعافي في أسواق النفط إلى التراخي وإغفال ضرورة الإصلاحات المالية والاقتصادية الكلية لمستقبل الكويت

مرونة القطاع المالي والاقتصاد المحلي. ومع ذلك، وبينما يلعب الاستقرار المالي والنقدي دوراً رئيسياً في تشكيل مستقبل الاقتصاد المحلي، إلا أنهما غير كافيين بمفردهما لضمان الازدهار الاقتصادي المستدام.

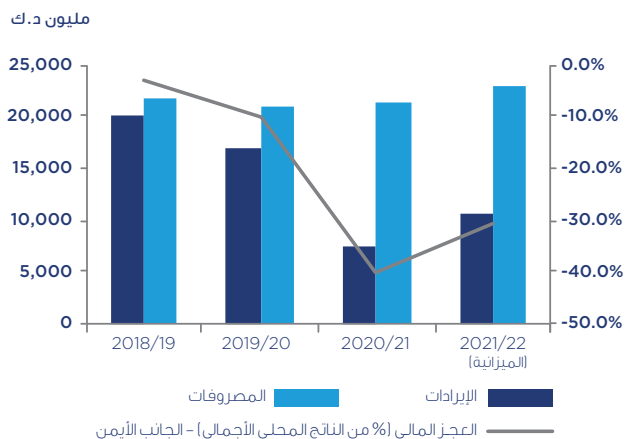
وفي ضوء الاتجاه المتسارع للطاقت البديلة والدروس المستفادة من الأزمات الأخيرة، من الضروري تبني موقف استباقي تجاه الإصلاحات الشاملة. حيث أن الاعتماد على ردود الفعل المكلفة في الحلول لم يعد ممكناً في ظل تزايد النفقات الجارية التي تواجه الميزانية العامة للدولة.

لابد لإعادة رسم البنية التحتية للمالية العامة للدولة أن تخلق أساساً لاقتصاد غير نقطي قوي يستند إلى تحسين كفاءة القطاع العام، وتمكين الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد غير النفطي. وفي نهاية المطاف، لابد لهذه الإصلاحات إلا أن تؤتي ثمارها في الحد من التقلبات الدورية لمالية الحكومة وتعزيز استقرار الاقتصاد المحلي مما يساهم في استقرار النظام المالي.

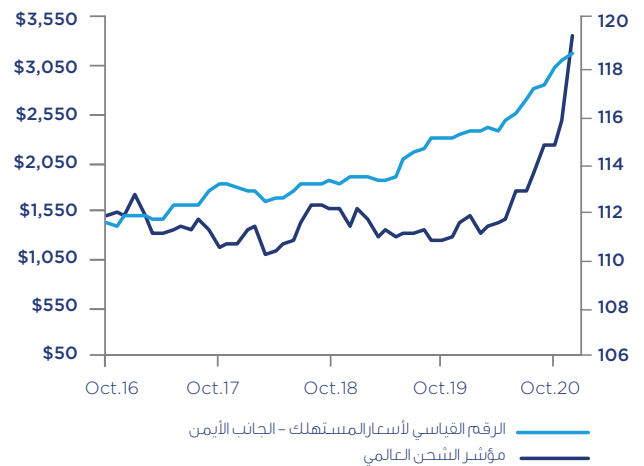
على الرغم من أن الكويت لديها أدنى نسبة دين إلى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، إلا أنها لم تلجأ إلى أسواق الدين منذ عام 2017 لتمويل إنفاقها بسبب انتهاء سريان قانون الدين العام. واختارت الكويت بدلاً من ذلك مصادر بديلة للتمويل مثل مقايضة الأصول بين صندوق الاحتياطي العام وصندوق الأجيال القادمة. وفي حال تجديد القانون المذكور أعلاه، يتوقع صندوق النقد الدولي تسارع في وتيرة النمو في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت مقارنةً بنظرائها في دول مجلس التعاون في عامي 2021 و2022، ويرجع ذلك جزئياً إلى المستوى المنخفض لتلك النسبة حالياً. في حين أن ظروف سوق النفط قد تحسنت، وعلى الرغم من اعتماد سعر متحفظ لبرميل النفط والبالغ 30 دولاراً في ميزانية السنة المالية 2021/2020، لا تزال الإصلاحات المالية والاقتصادية الكلية ضرورية لمستقبل الكويت.

ومنذ مطلع الأزمة، اتخذ بنك الكويت المركزي بشكل حاسم وسريع تدابير لدعم السياسة النقدية والاحترازية الكلية لتعزيز

1.22 المالية العامة لدولة الكويت



1.21 الرقم القياسي لأسعار المستهلك مقابل مؤشر الشحن العالمي



المرفق (1.1): الخطوات والتدابير التي قام بها بنك الكويت المركزي للحد من أثر جائحة كورونا

تسببت جائحة كوفيد-19 بأزمة صحية-اقتصادية لا مثيل لها، حيث أنه وخلال فترة وجيزة من تفشي الوباء في معظم دول العالم بما فيها الكويت في أواخر شهر فبراير حتى توقف النشاط الاقتصادي بشكل مفاجئ وبظرف أسابيع، وعلى الأخص في قطاع الخدمات الأكثر تأثراً، والذي تعافى جزئياً ما أن خفت حدة الموجة الأولى من الإصابات. هذا وازداد الوضع تعقيداً في خضم تهاوي أسعار النفط في أوائل شهر مارس بعد فشل محادثات منظمة أوبك بلس. وبشكل إجمالي، شكلت الضربة الثلاثية من انهيار أسعار النفط وتعاقد حالات الإصابة بالفيروس وانكماش النشاط الاقتصادي خطراً جسيماً هدد الحياة والمجى.

وللحد من أثر هذه الصدمة الصحية-الاقتصادية غير المسبوقة، سارع بنك الكويت المركزي، بصفته السلطة النقدية والجهة الرقابية على القطاع المصرفي في دولة الكويت، بطرح وتفعيل مجموعة من الإجراءات والأدوات النقدية والتحوطية العاجلة والموجهة للتخفيف من الضغط الواقع على البنوك وما قد يترتب عليه من ضغط على الوضع المالي للمؤسسات والأفراد. وتضمنت هذه الإجراءات، على سبيل المثال لا الحصر، خفض سعر الخصم مرتين ليصل إلى مستوى هو الأدنى تاريخياً، وتخفيف متطلبات السيولة عبر تخفيض الحد الأدنى المقرر لكل من معيار تغطية السيولة (LCR) ومعيار صافي التمويل المستقر (NSFR) ونسبة السيولة الرقابية، كما شملت الإفراج عن المصدرة الرأسمالية التحوطية، وزيادة المساحة الإقراضية للبنوك عبر رفع الحد الأقصى الممنوح للتمويل، وخفض أوزان المخاطر، وتخفيف التعليمات المنظمة لحجم التمويل الممنوح إلى قيمة العقار أو تكلفة التطوير. كما تم اتخاذ إجراءات أخرى بالتعاون مع قطاع البنوك وشركة الخدمات المصرفية الإلكترونية المشتركة (كي-نت) لتيسير عمليات الدفع الإلكتروني والتقليل من الحاجة للأوراق النقدية عند إجراء المعاملات في خضم الوباء.

وفيما يلي قائمة بجميع الإجراءات التي اتخذها بنك الكويت المركزي بشكل مباشر أو بالتعاون مع القطاع المصرفي. وتم تصنيف هذه الإجراءات إلى فئات (نقدية أو تحوطية، على سبيل المثال) كما تم ترتيبها بحسب التسلسل الزمني لظرفها.

السياسة النقدية:

مارس 2020

- خفض سعر الخصم مرتين بإجمالي 1.25 نقطة مئوية من 2.75% إلى 1.5%، وهو المستوى الأدنى تاريخياً.
- خفض معدلات الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء بمدة استحقاق يوم واحد وأسبوع واحد وشهر واحد إلى 1.0% و1.25% و1.75%، على الترتيب.

أكتوبر 2020

- خفض بمقدار 0.125% في أسعار التدخل على جميع آجال هيكل سعر الفائدة حتى 10 سنوات، ويشمل ذلك عمليات إعادة الشراء (الريبو)، سندات بنك الكويت المركزي، نظام قبول الودائع لأجل، أدوات التدخل المباشر، بالإضافة إلى أدوات الدين العام.

السياسة التحوطية:

مارس 2020

- تخفيفاً للعبء المتمثل بإعداد التقارير، تم توجيه البنوك نحو تأجيل تقديم التقارير المرحلية للربع الأول من عام 2020 والاكتمال بموافقة بنك الكويت المركزي بالتقارير الرقابية الدورية.

أبريل 2020

- خفض معدل كفاية رأس المال من 13.0% إلى 10.5% عبر السماح للبنوك باستخدام مصداتها الرأسمالية التحوطية.
- خفض وزن المخاطر الخاص بعمليات التمويل الممنوحة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من 75.0% إلى 25.0%، إلى جانب تحديد المشاريع التي ينطبق عليها تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة المعتمد لدى الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- رفع الحد الأقصى المتاح لمنح التمويل من 90.0% إلى 100.0%.
- خفض الحد الأدنى المقرر لكل من معيار تغطية السيولة ومعيار صافي التمويل المستقر من 100.0% إلى 80.0%.
- خفض الحد الأدنى لنسبة السيولة الرقابية من 18.0% إلى 15.0%.
- رفع الحدود القصوى للفقوة التراكمية السالبة بواقع 10.0% لكل فترة من فترات الاستحقاق على النحو التالي:
 - 7 أيام فأقل من 10.0% إلى 20.0%
 - شهر فأقل من 20.0% إلى 30.0%
 - ثلاثة أشهر فأقل من 30.0% إلى 40.0%
 - ستة أشهر فأقل من 40.0% إلى 50.0%
- زيادة حجم التمويل الممنوح إلى قيمة العقار أو تكلفة التطوير وفق التالي:
 - تمويل شراء أرض فضاء من 50.0% إلى 60.0%
 - تمويل شراء عقار قائم من 60.0% إلى 70.0%
 - تمويل بناء عقار من 70.0% إلى 80.0%
- تعديل القواعد الاسترشادية لاستثناء العملاء من حدود التركيز التمويلي عند تقييم طلبات الاستثناء لتشمل المشاريع المهمة التي يترتب على دعمها تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد المحلي.

مايو 2020

- تم توجيه البنوك إلى تنظيم شرائها وبيعها لأسهمها، مع إلزامهم بتقديم بيان بتفاصيل كل معاملة من هذا النوع إلى بنك الكويت المركزي بشكل أسبوعي.

يوليو 2020

- تم توجيه البنوك فيما يتعلق بمعالجة الخسائر المترتبة على تأجيل أقساط القروض الشخصية لمدة ستة أشهر وفق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFSR 9)، حيث تم السماح لها بإدراج هذه الخسائر في بيان معيار كفاية رأس المال بشكل تدريجي من 2021 إلى 2024 (بواقع 25.0% لكل عام).
- تم توجيه البنوك بعدم احتساب فائدة تراكمية على الفوائد غير المسددة خلال فترة تأجيل الأقساط المستحقة على العملاء المتضررين من جائحة كورونا.

الاستقرار المالي:

مارس 2020

- عقد بنك الكويت المركزي اجتماعات متكررة مع الأجهزة التنفيذية للبنوك لمناقشة الإجراءات المتخذة لضمان الاستقرار المالي.
- تم إلزام البنوك بتفعيل خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال بشكل عاجل.
- أعلن اتحاد مصارف الكويت فترة سماح تصل إلى ستة أشهر للقروض الممنوحة من البنوك شملت الإعفاء من الفوائد والرسوم (إن وُجدت) لعملاء التجزئة (المواطنين والمقيمين) وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- السماح لجميع عملاء البنوك المتضررين بتأجيل تسديد الدفعات المستحقة لفترة ستة أشهر دون تطبيق أي رسوم جزائية.
- تم توجيه البنوك بالامتناع عن البيع أو التنفيذ على الضمانات المرهونة مقابل القروض والتمويل إلا بطلب من العميل، وذلك لحين استقرار الأسواق وتحسن الأوضاع الاقتصادية. وفي جميع هذه الحالات، يتوجب على البنوك موافاة بنك الكويت المركزي بجميع تفاصيل هذه العمليات.

أبريل 2020

- طالب بنك الكويت المركزي البنوك بمراجعة المحفظة الائتمانية لكل عميل على حدة، وكذلك مراجعة جميع المحافظ الاستثمارية بالإضافة إلى إجراء اختبارات ضغط مالي لتقييم جدواها.

مايو 2020

- ألزمت البنوك بتقديم بيان أسبوعي بالقروض الميسرة الممنوحة للعملاء المتضررين من الجائحة.

يونيو 2020

- أجرى بنك الكويت المركزي اختبارات ضغط مبنية على سيناريوهات تأخذ في الاعتبار التداعيات الاقتصادية للجائحة التي تزامنت مع انخفاض أسعار النفط، حددت هذه الاختبارات نقاط الضعف على مستوى النظام المصرفي ككل وعلى مستوى كل بنك على حدة، كما تم توجيه البنوك نحو اتخاذ الخطوات الكفيلة بضمان استمرارية مئانتها.

يوليو 2020

- مطالبة البنوك بتقديم تقارير مراجعة من قبل مراقبي الحسابات الخارجيين بشكل ربع سنوي، تبيين تكلفة التمويل الممنوح للمؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة المتضررة بسبب جائحة كورونا.

المدفوعات والتسويات:

مارس 2020

- استمر بنك الكويت المركزي بأداء مهامه المرتبطة بالعمليات الرئيسية والإجراءات الأمنية ونظم الدفع والتسوية والمقاصة الإلكترونية للشيكات خلال فترة الإجازة التي أقرها مجلس الوزراء.
- مطالبة البنوك بمواصلة تقديم الخدمات المالية الأساسية للجمهور دون انقطاع، مع توفير الخدمات البنكية عبر القنوات الإلكترونية ونقاط البيع (بما في ذلك السحب والإيداع النقدي)، لتنفيذ المعاملات بالسرعة والكفاءة المناسبين وبالمستوى المعتمد من الأمان.
- الصيانة المستمرة لأجهزة السحب الآلي وتغذيتها بالأوراق النقدية الكافية لتلبية حاجة الجمهور دون انقطاع. كما تم مواصلة صرف الشيكات وتنفيذ التحويلات المالية المحلية والخارجية دون توقف.
- استمرار مراكز الاتصال لدى البنوك في العمل والرد على جميع استفسارات العملاء.
- استمرار البنوك في تقديم الخدمات المصرفية للمؤسسات التجارية الموردة للسلع الأساسية المرتبطة بالأمن الغذائي واحتياجات المجتمع.
- وقف فرض الرسوم على أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع والقنوات الإلكترونية لمدة ستة أشهر.
- رفع حد عمليات الدفع عن بعد من 10 إلى 25 ديناراً للتقليل من الحاجة للتعامل من خلال الأوراق النقدية.
- قام بنك الكويت المركزي بضمان استمرار تقديم الخدمات المالية الضرورية للجمهور، بما في ذلك توفير النقد للبنوك على مدار الساعة، وكذلك فتح قنوات اتصال لتقديم الدعم اللازم للبنوك لتستمر في مزاولة أعمالها.

المسؤولية الاجتماعية:

فبراير 2020

- توجيه جميع البنوك بالإضافة لشركة (كي-نت) لتوفير معقمات الأيدي عند جميع أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع.

مارس 2020

- اعتمد بنك الكويت المركزي آلية تقضي بعدم إعادة ضخ الأوراق النقدية الواردة إليه إلا بعد الاحتفاظ بها في صناديق معزولة ومحكمة الإغلاق لمدة أربعة أسابيع على الأقل، كما اعتمد التعقيم المستمر للخزنة ولأجهزة عد وفرز الأوراق النقدية حماية للجمهور.
- توجيه البنوك بتقديم التعويض المالي والمعنوي لجميع عملي القطاع المصرفي خلال فترة الإجازة التي أقرها مجلس الوزراء.
- أسس بنك الكويت المركزي صندوق بقيمة 10 مليون دينار مولته البنوك الكويتية لدعم جهود الدولة في مواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا.

مايو 2020

- أطلق بنك الكويت المركزي، بالتعاون مع البنوك المحلية وشركة (كي-نت)، مبادرة «عيدتي»، وهي منصة لتبادل وإهداء المبالغ إلكترونياً.

يونيو 2020

- أصدر بنك الكويت المركزي دليل استرشادي لبروتوكولات «العودة إلى العمل» في مقراته، وأشرف على إصدار بروتوكولات مماثلة للبنوك وفروعها.

يوليو 2020

- أصدر بنك الكويت المركزي تعميم لجميع المؤسسات الخاضعة لرقابته لاعتماد تطبيق الهوية الإلكترونية (هويتي - Kuwait Mobile ID) لدى تنفيذ المعاملات.

سبتمبر 2020

- استمر معهد الدراسات المصرفية، بإشراف بنك الكويت المركزي، بتقديم مبادرة «كفاءة» لتأهيل وتدريب الكويتيين حديثي التخرج للعمل في القطاع المصرفي عن بعد عبر منصات إلكترونية وبالاعتماد على منهجيات التعليم الإلكتروني الحديثة.

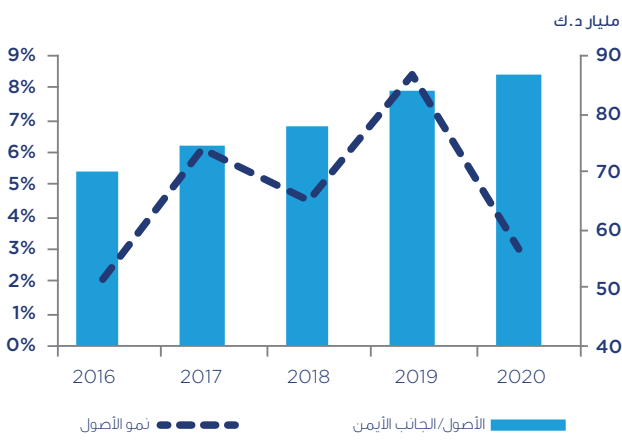
الفصل الثاني: القطاع المالي المحلي - نظرة عامة



يعتبر القطاع المصرفي في دولة الكويت المحور الأساسي للنظام المالي حيث يشكل أكثر من 80% من حجم النظام المالي المحلي، في حين تشكل شركات الاستثمار والتمويل وشركات الصرافة وشركات التأمين الباقي. يتضمن هذا الجزء من التقرير تحليلاً للجهاز الخاضع لرقابة بنك الكويت المركزي، وتحديداً البنوك وشركات التمويل وشركات الاستثمار وشركات الصرافة.

القطاع المصرفي

2.1 أصول النظام المصرفي

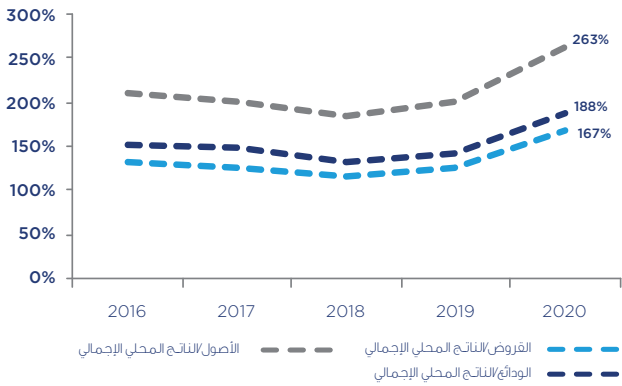


يتكون القطاع المصرفي من خمس بنوك تقليدية وخمس بنوك إسلامية وبنك واحد متخصص، بالإضافة إلى اثني عشر فرعاً لبنوك أجنبية¹. علاوة على ذلك، تتمتع البنوك الكويتية بحضور كبير في العديد من الدول الأخرى، حيث يمثل إجمالي أصول الشركات التابعة والفروع في الخارج 21.15% من النظام المصرفي على المستوى المجمع.

على الرغم من انكماش الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، حافظ القطاع المصرفي على مساره الإيجابي.

في خضم تحديات عام 2020، سجلت أصول القطاع المصرفي معدل نمو متواضعاً نسبياً بلغ 2.9% مقارنةً بـ 8.2% في العام السابق. وبالقيمة المطلقة، تم إضافة ما مجموعه 2.4 مليار دينار إلى أصول النظام المصرفي البالغة حالياً 85.4 مليار دينار (الشكل 2.1). ونتيجة لذلك، ومع أهمية أثر الجائحة على الناتج المحلي الإجمالي، بلغت نسبة الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي 263% في عام 2020. وبالمثل، وبسبب المعدلات المنخفضة تاريخياً والبيئة التي فرضتها أزمة فيروس كورونا، زادت القروض والودائع خلال العام بنسبة 4.8% و 4.1% على التوالي، مما دفع كل من نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي ونسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لتبلغا 167% و 188% على التوالي (الشكل 2.2).

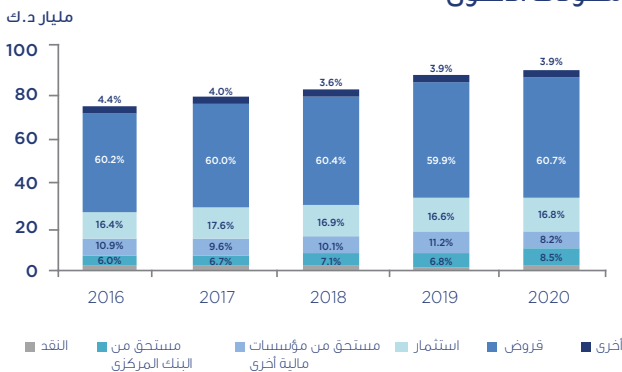
2.2 المؤشرات المصرفية نسبة للناتج المحلي الإجمالي الإسمي



يبين عام 2020 استمرار اعتماد البنوك الكويتية بشكل أساسي على أنشطة الإقراض. فعند النظر إلى مكونات الميزانية تتضح هيمنة الأدوات التقليدية حيث يمثل صافي القروض، البالغ نحو 51.8 مليار دينار، ما نسبته 60.7% من إجمالي الأصول (الشكل 2.3). كما ساهمت الاستثمارات التي تتألف من أوراق مالية حكومية، وأدوات الدخل الثابت الأخرى، وأسهم، وعقارات، بنسبة 16.8% من إجمالي الأصول في عام 2020. وفي المقابل، تراجعت حصة الأرصدة المستحقة من المؤسسات المالية إلى 8.2% في عام 2020، لصالح حصة أعلى من الأرصدة المستحقة من بنك الكويت المركزي. وبشكل عام، أظهرت ميزانية البنوك على مدار العام تركيبة متنسقة ومستقرة نسبياً.

وفيما يتعلق بالمطلوبات وحقوق الملكية (الشكل 2.4)، من الواضح أن تمويل الميزانية تم بشكل أساسي من الودائع التي تمثل 63.1% من إجمالي المطلوبات مقارنةً بـ 59.3% في عام

2.3 مكونات الأصول

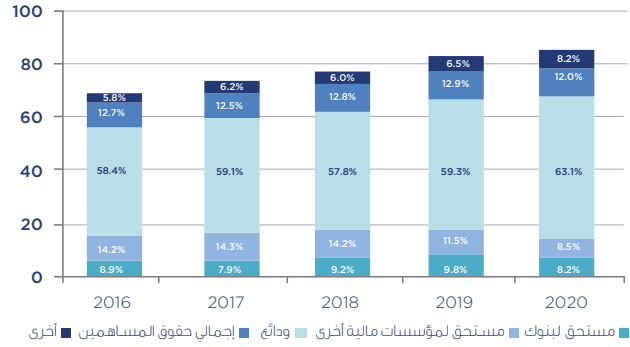


1 بسبب محدودية البيانات، لا يغطي التحليل أداء البنوك الأجنبية.

2.4

مكونات المطلوبات وحقوق المساهمين

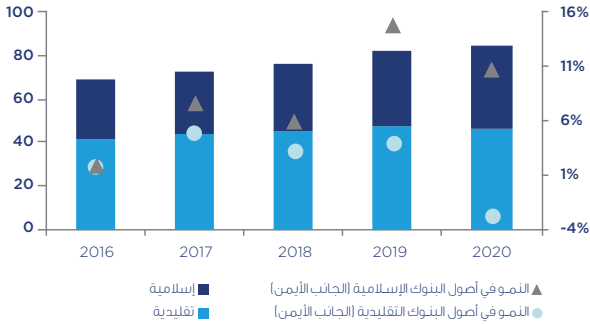
مليار د.ك



2.5

أصول البنوك التقليدية والإسلامية

مليار د.ك



مفرد من شأنها تعزيز اختيار العملاء وتحفيز تقديم خدمات عالية الجودة.

على عكس عام 2008، لعبت البنوك دوراً رئيسياً في التعافي الاقتصادي وسط الجائحة.

في عام 2008، وعلى الصعيد العالمي، تبين أن البنوك لم تكن ذات ملاءة مالية كافية، وبالتالي ساهمت في اندلاع الأزمة. أما في عام 2020، فقد لعبت البنوك دوراً داعماً بمساعدة الإجراءات التي وضعتها الجهات الرقابية والسلطات ذات الصلة، حيث عملت على تيسير التعافي في مواجهة أزمة السيولة الشديدة الناجمة عن الوباء بدلاً من تضخيم الصدمة الأولية. تجلّى هذا الدور في نمو إجمالي محفظة الائتمان بنسبة 4.8% في عام 2020، وهو معدل عادة ما يُشهد في السنوات العادية.

هذا وإن النمو في قروض الشركات البالغ نحو 5.2% خلال عام 2020 يأتي كشاهد على الدور الذي لعبته البنوك في دعم تمويل الأعمال. ولا تزال قروض الشركات تشكل الحصة الأكبر من المحفظة وتمثل الآن 71.1% من إجمالي القروض البالغ 54.3 مليار دينار (الشكل 2.6). أما القروض الشخصية فتأتي ثانياً بنسبة 25.2% من الإجمالي، وتصدرت من حيث النمو بنسبة 8.5% خلال العام، ويأتي ذلك كإشارة إلى أن القروض الشخصية تُعد أقل خطورة نسبياً لدى البنوك، كما أنه قد يسلب الضوء على نزعة مخاطر متحفظة وهو أمر طبيعي في الأزمات، ومن جانب الطلب، يمكن اعتبار هذا النمو مؤشراً إيجابياً للاستهلاك والإنفاق أخذاً في الاعتبار أن عام 2020 مليء

2019. علاوة على ذلك، انخفضت حصة المستحق لمؤسسات مالية أخرى من 11.5% إلى 8.5% نتيجة لقيام أحد المؤسسات بسحب جزء كبير من أرصدها. وبشكل عام، أظهر القطاع المصرفي المرونة في عام مليء بالتحديات، حيث حافظ على قاعدة ودائع جيدة وهيكل تمويل مستقر. أما حقوق الملكية فقد سجلت تراجعاً طفيفاً يعزى بشكل رئيسي إلى الخسائر البالغة 334 مليون دينار والمترتبة على تأجيل الأقساط المستحقة من عملاء القروض الاستهلاكية والإسكانية في عام 2020.

حافظت البنوك الإسلامية على النمو في حصتها من إجمالي القطاع المصرفي.

مع وصول إجمالي أصول النظام المصرفي إلى 85.4 مليار دينار، استمرت البنوك الإسلامية بسد الفجوة بينها وبين نظيراتها التقليدية، حيث ارتفعت حصتها إلى حوالي 45% من إجمالي الأصول المجمعة مقارنة بـ 42% في عام 2019 و40% في 2018 (الشكل 2.5). وجاء نمو أصول البنوك الإسلامية نتيجة لعاملين رئيسيين. أولاً، النمو القوي الذي شهدته بعض البنوك الإسلامية مثل استحواذ بنك بوبيان على بنك لنجن والشرق الأوسط. ثانياً، تراجع موجودات البنوك التقليدية بنسبة 2.7% خلال عام 2020.

نظراً إلى الحدائق النسبية لبعض البنوك الإسلامية، فمن الطبيعي أن تدفع قطاعها إلى النمو. وتسلب هذه التطورات الضوء على نجاح النظام المصرفي المحلي المزدوج، حيث أن المنافسة الصحية سواء بين القطاعين أو بين البنوك بشكل

مع وصول إجمالي أصول النظام المصرفي إلى **85.4** مليار دينار، استمرت البنوك الإسلامية بسد الفجوة بينها وبين نظيراتها التقليدية، حيث ارتفعت حصتها إلى حوالي **45%** من إجمالي الأصول المجمعة.

يُعد القطاع الشخصي ثاني أكبر مستفيد من إجمالي محفظة القروض، وتصدر من حيث النمو بنسبة 8.5% خلال العام. ويأتي ذلك كإشارة إلى أن القروض الشخصية تُعد أقل خطورة نسبياً لدى البنوك.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي، يكشف توزيع القروض عن وجود تركيز نسبي في المحفظة، وبطبيعة الحال، حصلت الكويت على نصيب الأسد بنسبة 72.9% من الإجمالي، بينما توزعت النسبة المتبقية في أوروبا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الشكل 2.8). وبالمقارنة مع عام 2019، ارتفعت القروض الممنوحة للعملاء في أوروبا لتصل إلى 11.1% من 9.6%، بينما انخفضت القروض الممنوحة إلى دول مجلس التعاون إلى 9.6% من 10.6%.

يواصل القطاعان الشخصي والعقاري صدارتهما من حيث تلقي الائتمان المصرفي.

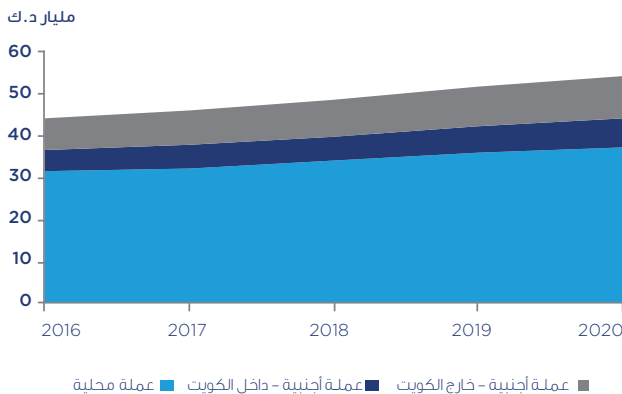
من حيث التوزيع القطاعي، يمثل كل من القطاعين الشخصي والعقاري مجتمعين نحو 46.6% من محفظة الائتمان. كما شهد قطاع الصناعة وقطاع الخدمات، اللذان قد تأثرا سلباً بالأزمة خلال عام 2020، نمواً بنسبة 10.5% و9.8% على التوالي. وبقي النمو في القطاعات الأخرى (بشكل أساسي التجارة وشراء الأسهم والتشييد) ضعيفاً خلال العام نتيجة لانخفاض النشاط الاقتصادي وعمليات شطب القروض المتعثرة في تلك القطاعات (الشكل 2.9).

بشكل عام، اتبعت البنوك الكويتية نهجاً متحفظاً من خلال تجنب التغييرات المفاجئة في ممارسات الإقراض، وبالتالي التخفيف من مخاطر حدوث تحول جوهري في تركيبة المخاطر لديها، ثم المساعدة في توفير مسار مستقر للانتعاش بعد الجائحة.

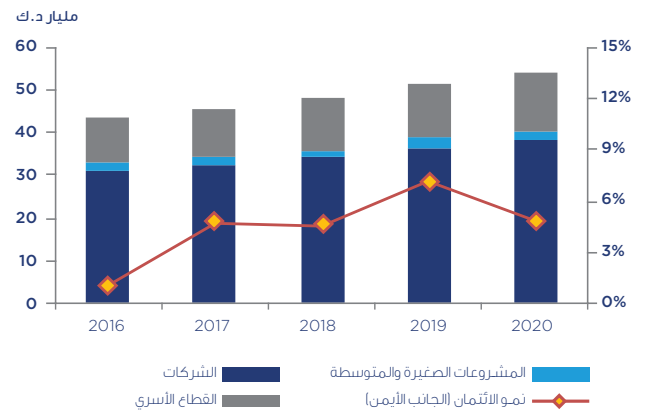
بالتحديات على مستوى النشاط الاقتصادي، وجاء هذا النمو المسجل في القروض الشخصية على الرغم من الافتقار إلى قنوات الاستهلاك المعتادة (مثل السفر) وإجراءات الإغلاق التي تم وضعها في مطلع العام. ومن الممكن أن تكون عوامل أخرى مثل معدلات الفائدة المنخفضة تاريخياً وتأجيل الأقساط قد حفزت الطلب أيضاً على هذا النوع من القروض. وأخيراً، وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذها بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالشركات المتوسطة والصغيرة الحجم (مثل تخفيض وزن المخاطر)، فقد كان تصوّر البنوك لمخاطر تمويل هذه الشركات في الأزمة عقبة في وجه نمو تمويلها، حيث تراجعت القروض الممنوحة لها خلال عام 2020. وعلاوة على ذلك، ربما تكون البنوك قد تأخرت في إقراض هذه الشركات ترقياً لقانون ضمان التمويل الذي تمت الموافقة عليه في عام 2021. وتمثل القروض الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة نسبة 3.7% من إجمالي المحفظة الائتمانية في نهاية عام 2020.

بالنظر إلى تقسيم المحفظة حسب العملة، يتضح أن النظام المصرفي قد حافظ على مستوى ثابت من الانكشاف على العملة المحلية مقابل الأجنبية خلال عام 2020، حيث تشكلت عمليات التمويل بالعملة المحلية حوالي 68.3% من الإجمالي (الشكل 2.7). ويعتبر هذا مؤشراً إيجابياً لأنه يدل على أن الجزء الأكبر من الأموال قد تم توجيهها وتداولها داخل الاقتصاد المحلي. بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن حوالي 60.9% من عمليات التمويل بالعملة الأجنبية قد تم منحها من قبل البنوك التابعة وفروع البنوك الكويتية العاملة في الخارج.

2.7 إجمالي القروض بحسب العملة

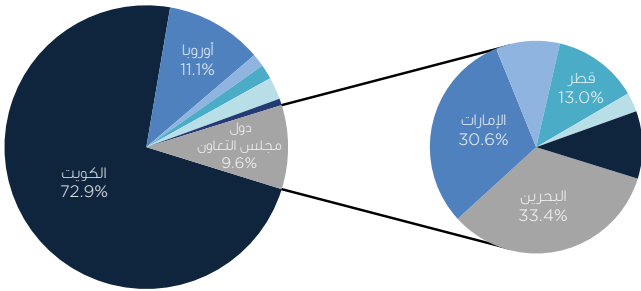


2.6 إجمالي القروض بحسب نوع المقرض



يكشف التوزيع الجغرافي للقروض عن وجود تركيز نسبي في المحفظة محلياً بنسبة **72.9%** من الإجمالي، بينما توزعت النسبة المتبقية في أوروبا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتصل إلى 11.1% و9.6% على الترتيب.

2.8 محفظة القروض بحسب المنطقة الجغرافية



على ذلك، يشير التوزيع إلى تراجع استثمارات البنوك داخل الكويت للعام الثالث على التوالي، من 35.1% في عام 2019 إلى 31% في عام 2020. ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى عدم إصدار أدوات الدين العام المحلي بعد انتهاء أجل قانون الدين العام في أواخر عام 2017، مما يقلل من الانكشاف على الأوراق المالية الحكومية، وهو مجال رئيسي للاستثمارات المحلية. وقد ساهم التنوع خارج الكويت بشكل إيجابي في نمو الاستثمارات في أوروبا وآسيا. من ناحية أخرى، سجلت الاستثمارات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا تغيرات طفيفة في حصتها خلال عام 2020.

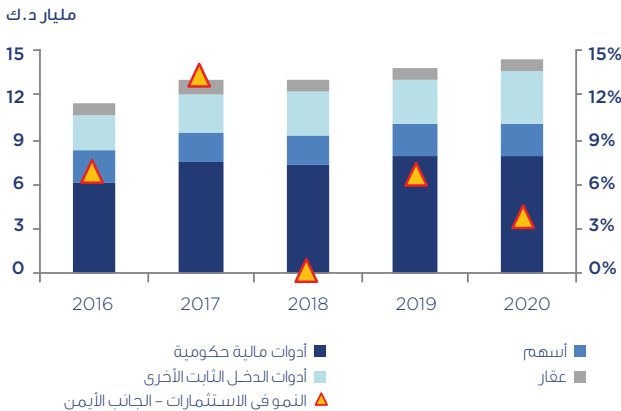
على الرغم من تقلبات السوق، تمكنت البنوك من تحقيق معدل نمو قدره 3.8% في محافظها الاستثمارية.

مُقارنةً بالنمو البالغ 6.7% الذي شهده عام 2019، حققت استثمارات البنوك معدل نمو متواضع بلغ 3.8% خلال عام 2020 وبمقدار 520 مليون دينار لتصل إلى 14.3 مليار دينار في نهاية العام. هذا وشكلت المحفظة الاستثمارية للقطاع المصرفي نسبة 16.8% من إجمالي الأصول، وجاءت معظم الاستثمارات في صورة أدوات ذات الدخل الثابت (الشكل 2.10).

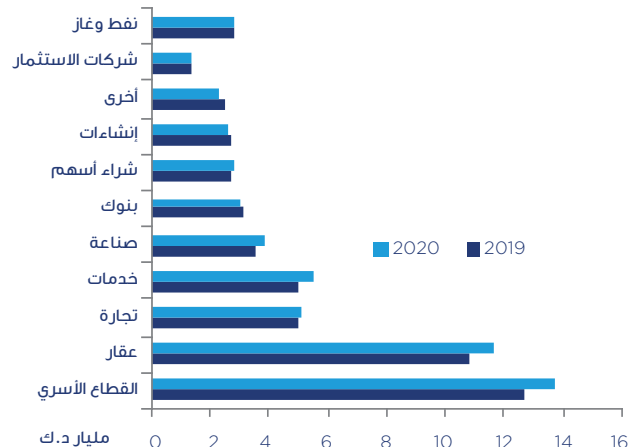
ومن حيث القيمة، ظلت الاستثمارات في الأوراق المالية الحكومية ثابتة نسبياً في 2020، فيما تراجعت حصتها بنحو 1.7 نقطة مئوية لتصل إلى 55% من إجمالي الاستثمارات. وتمثل الأدوات المالية ذات الدخل الثابت الأخرى ما يقرب من ربع الإجمالي بنسبة 25.5% مقابل 21.4% في عام 2019. ومن ناحية أخرى، شهدت استثمارات الأسهم والعقار انخفاضاً طفيفاً من حيث القيمة والحصة لتشكل 14.6% و5% على الترتيب، مقارنةً بما نسبته 16.1% و5.9% في عام 2019.

ويكشف التوزيع الجغرافي للاستثمارات عن استمرار تركيزها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (بما في ذلك الكويت) عند 69.2% في عام 2020، إلا أن هذا التركيز قد انخفض مقارنةً بالعام السابق حيث كان يبلغ نحو 73.2% (الشكل 2.11). علاوة

2.10 استثمارات البنوك حسب النوع



2.9 التوزيع القطاعي لإجمالي القروض

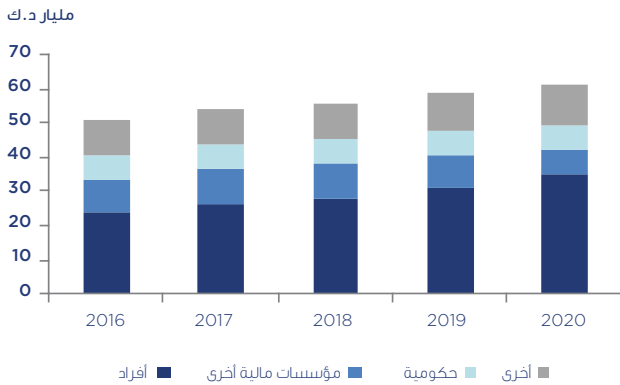


بالأفراد والشركات (الشكل 2.13). وشهدت ودائع الأفراد زيادة ملحوظة حيث ارتفعت بمقدار 4.0 مليار دينار خلال العام لتشكل أكثر من 56% من إجمالي الودائع. وفي حين أن هذا يدل على ثقة الجمهور في النظام المصرفي المحلي، ينبغي على البنوك أن تضع في اعتبارها أن هذه الودائع الخاصة قد تعود إلى مستوياتها الطبيعية بمجرد رفع إجراءات الإغلاق وقيود السفر.

من ناحية أخرى، شهدت ودائع المؤسسات المالية الأخرى انخفاضاً حاداً. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تغير الاستراتيجية الاستثمارية لأحد أكبر المودعين في القطاع. وعلى الرغم من أن المودع المشار إليه كان يُعد في السابق مصدراً رئيسياً لتمويل النظام المصرفي المحلي، إلا أن هذه السحوبات لم تزعزع استقرار قاعدة ودائع البنوك في ظل نجاحها في تنويع مصادر التمويل.

2.13

تركيب المودعين



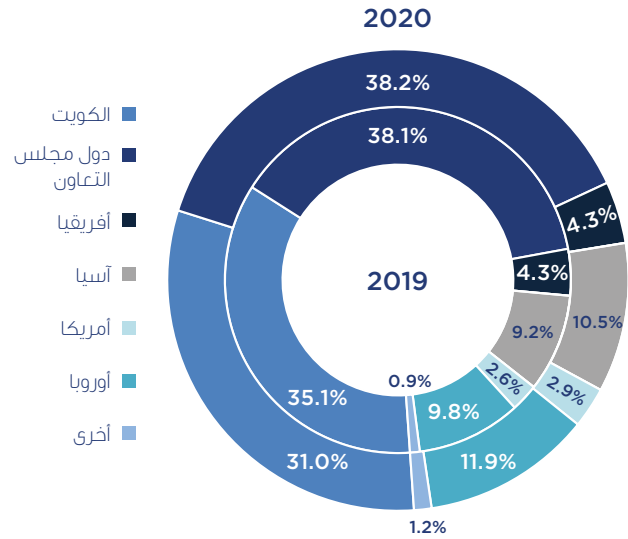
ارتفعت ودائع التجزئة مدفوعة بتقييد الإنفاق، مما عوض انخفاض ودائع المؤسسات المالية الأخرى.

بلغ إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي أعلى مستوى له على الإطلاق حيث بلغ 61.1 مليار دينار، وجاء 78.1% منها على شكل ودائع محلية. على الرغم من عمليات الإغلاق الناجمة عن انتشار فيروس كورونا وإجراءات التباعد الاجتماعي المفروضة في عام 2020، فقد ارتفعت الودائع بنسبة 4.1% وهي أقل من نسبة النمو في عام 2019 البالغة 6.4% (الشكل 2.12). وتأثر انخفاض معدل النمو الذي شهده عام 2020 بعمليات سحب تدريجية، لكن جوهرية، ناشئة أساساً من جهة واحدة.

ومن حيث النوع، توضح تركيبة المودعين أن الزيادة كانت مدفوعة بشكل رئيسي من ودائع القطاع الخاص المتمثلة

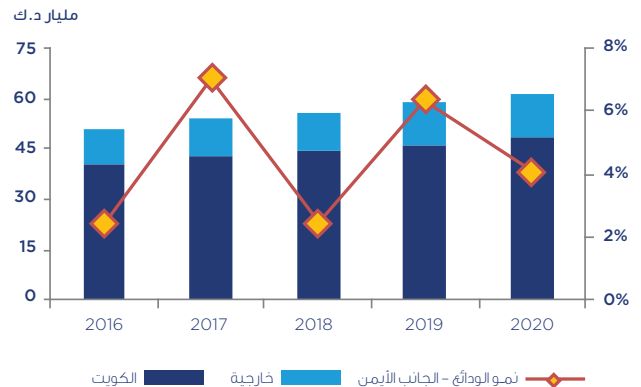
2.11

استثمارات البنوك بحسب المنطقة الجغرافية



2.12

ودائع النظام المصرفي



استمر عدد شركات التمويل والاستثمار الإسلامية المرخصة في الانخفاض من 35 شركة بإجمالي أصول 3.5 مليار دينار في عام 2019 إلى 32 شركة بإجمالي أصول 3.2 مليار دينار في 2020.

شركات الاستثمار والتمويل²:

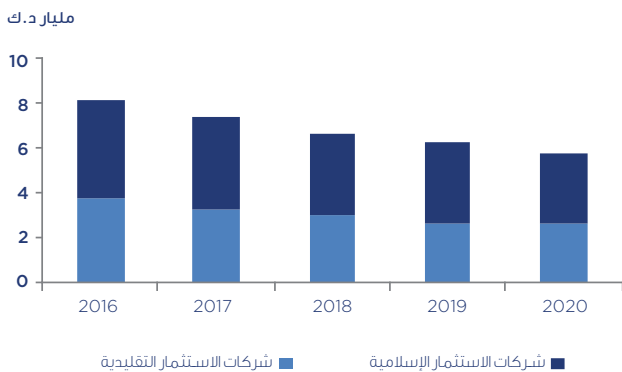
في عام 2019 إلى 32 شركة بإجمالي أصول 3.2 مليار دينار في 2020 (الشكل 2.15). من حيث النسبة المئوية، يمثل هذا التراجع انخفاضاً حاداً بنسبة 10.3% مقارنةً بانخفاض 2.9% شهده العام السابق. من ناحية أخرى، سجل إجمالي الأصول لشركات الاستثمار التقليدية انخفاضاً معتدلاً بنسبة 4.4% خلال عام 2020 بإجمالي 2.6 مليار دينار (9.7% في عام 2019).

ومع ذلك، عند احتساب الانخفاض في الأصول في عام 2020 على أساس عدد الشركات، فسيكون الانخفاض أقل جوهرية للشركات التقليدية والإسلامية عند 0.7% و1.9% على التوالي. يجدر بالذكر أن هذا الاتجاه التنازلي قد خفت حدته في عام الجائحة، 2020.

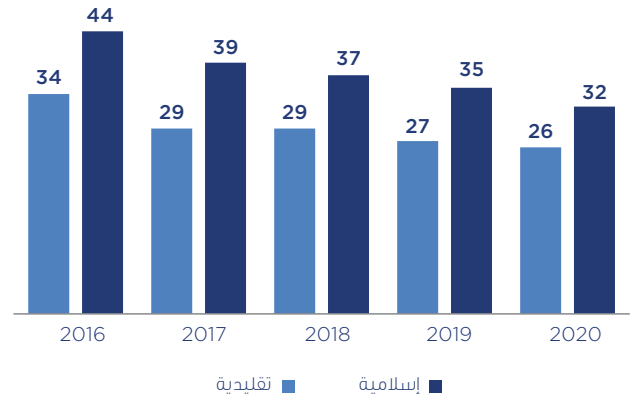
على مر السنين، انخفض عدد شركات الاستثمار (متضمنة شركة تمويل واحدة) المرخصة والخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي تدريجياً إلى 58 شركة من 78 في عام 2016 (الشكل 2.14). يمكن أن يُعزى هذا الانخفاض إلى حقيقة أنه في ظل هيمنة البنوك على خدمات التمويل، تجد شركات الاستثمار صعوبة في تبرير التكاليف الناتجة عن الالتزام بتعليمات ومتطلبات كل من هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي مما قد يساهم في قرار وقف العمل بالنشق التمويلي لأنشطتهم. وبطبيعة الحال أدى الانخفاض في عدد الشركات إلى تراجع في إجمالي الأصول لكل من الشركات التقليدية والإسلامية، حيث وصلت إلى 5.8 مليار دينار في عام 2020 بانخفاض سنوي بنسبة 7.8%.

استمر عدد شركات التمويل والاستثمار الإسلامية المرخصة في الانخفاض من 35 شركة بإجمالي أصول 3.5 مليار دينار

2.15
أصول شركات الاستثمار



2.14
عدد شركات الاستثمار



2 يشمل هذا القسم شركات الاستثمار والتمويل، حيث أن هناك شركة تمويل واحدة.



شركات الصرافة:

استمرت شركات الصرافة في تحقيق زيادة في الإيرادات ووصلت الربحية إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق خلال عام 2020.

سجلت شركات الصرافة إيرادات أعلى وهوامش ربح أكبر خلال عام 2020، ولا يزال بيع العملات هو المصدر الرئيسي للدخل لشركات الصرافة، والذي يمثل أكثر من ثلثي الإجمالي (الشكل 2.17). أما الإيرادات الأخرى فتشمل العملات ورسوم المعاملات والفوائد المصرفية وغيرها. وتجدر الإشارة إلى أن زيادة الإيرادات بنسبة 29.4% قد تعود إلى مغادرة المقيمين إلى خارج البلاد خلال عام 2020، الأمر الذي أدى إلى زيادة بيع العملات وساهم في ارتفاع هوامش الربح وتحقيق أداء مالي إيجابي.

ارتفعت المؤشرات المالية الرئيسية مثل العائد على الأصول

استمر عدد شركات الصرافة في الانخفاض خلال السنوات القليلة الماضية، حيث انخفض من 41 إلى 40 شركة في عام 2019، ولبيلغ عددها 38 شركة بحلول عام 2020.

على الرغم من تناقص عددها، أظهرت قاعدة أصول شركات الصرافة مرونة ونمو لتبلغ أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 254 مليون دينار (الشكل 2.16). وبالمقارنة بمعدل النمو في العام السابق البالغ 15.5%، فإن نمو عام 2020 البالغ 11.1% يُعد جيداً عند الأخذ في الاعتبار تحديات هذا العام. أما معدل نمو الأصول الفعلي (يُقاس بمتوسط حجم الأصول لكل شركة) فقد حقق نمواً بنسبة 16.9% خلال عام 2020.

”

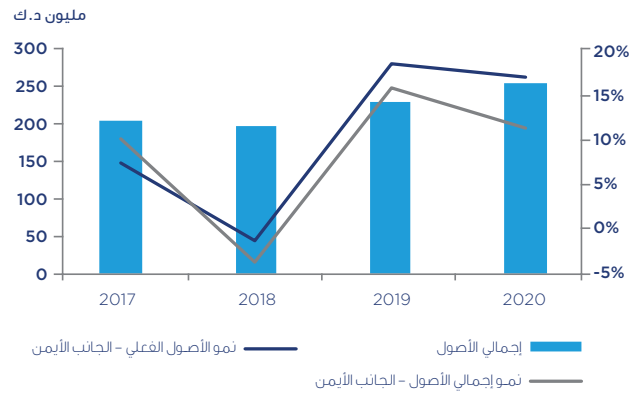
يشكل النمو والأداء الإيجابي لشركات الصرافة مؤشراً إيجابياً للنظام المالي بشكل عام، مضيفاً للصناعة عمقاً وتنوعاً أكبر.

“

على الرغم من تناقص عددها، أظهرت قاعدة أصول شركات الصرافة مرونة ونمو لتبلغ أعلى مستوى لها على الإطلاق عند **254 مليون دينار** في 2020.

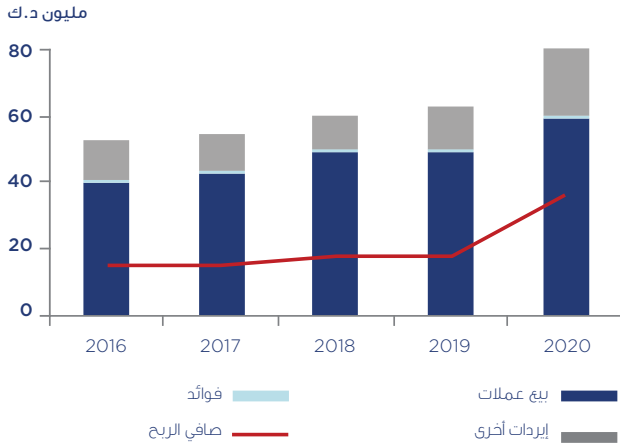
2.16

أصول شركات الصرافة



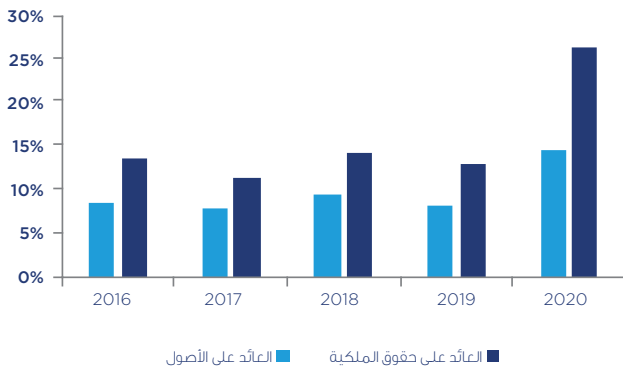
2.17

مصادر الدخل لشركات الصرافة



2.18

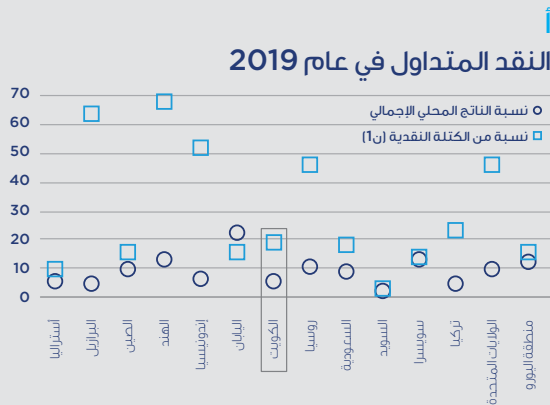
العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية: شركات الصرافة



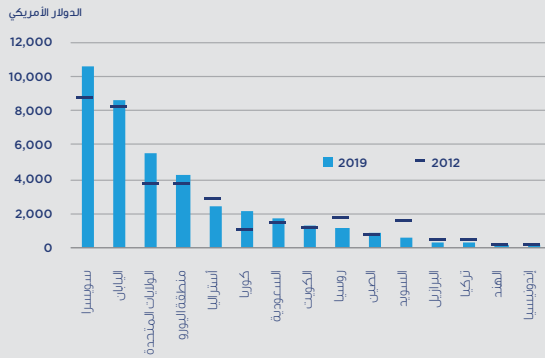
يشكل ملحوظ خلال العام ليصل إلى 14.3% مقابل 7.9% في عام 2019. وبالمثل، تضاعف تقريباً العائد على حقوق المساهمين خلال العام ووصل إلى 26.1% (الشكل 2.18).

إن النمو والأداء الإيجابي لشركات الصرافة يشكل مؤشراً إيجابياً للنظام المالي بشكل عام، مضيفاً للصناعة عمقاً وتنوعاً أكبر. وبالنظر إلى صغر حجم قطاع شركات الصرافة وهيكل القطاع المالي بشكل عام، فمن الواضح أنه عندما تتوسع هذه القطاعات الفرعية فإن ذلك يشكل إضافة مهمة للقطاع المالي ككل.

المرفق (2.1): استمرار النقد أم انحساره: إلى أين نتجه؟



ب النقد المتداول لكل فرد



متوسط العمر الآخذ في الزيادة لسكانها قد يساهم إلى حد ما في زيادة تفضيل النقد.

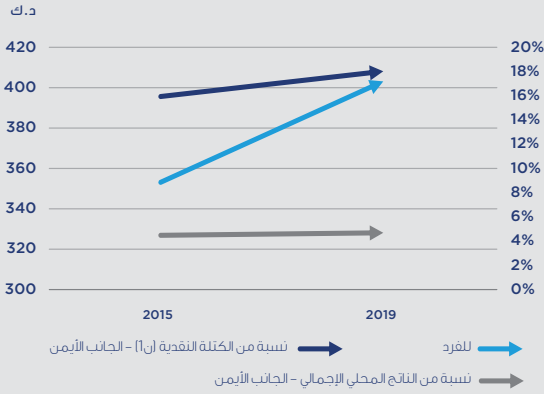
يتضح استمرار أهمية النقد أيضاً من خلال النظر إلى نسبة النقد المتداول من المفهوم الضيق لعرض النقد (ن1). ومن بين الاقتصادات المختارة والمعروضة في الشكل (أ)، كانت النسبة الأعلى للهند (65%) والأدنى للسويد (2.1%). ومُجدداً نرى أنه بالرغم من العزوف

في السنوات الأخيرة، أدى الانتشار المتزايد للتكنولوجيا الرقمية إلى تغيير جذري في أساليب الدفع من خلال تحقيق مستويات أعلى من حيث السهولة والكفاءة والشمولية. ومع زيادة شعبية عمليات الدفع الإلكتروني واعتمادها على نطاق واسع، أُثير نقاش محتدم حول مستقبل النقد. ويرى بعض المراقبين المندفعين بالواقع المتزايد للدفع الرقمي بأن النقد لن يكون ذا أهمية قريباً، بل وقد يتم الاستغناء عنه كلياً.

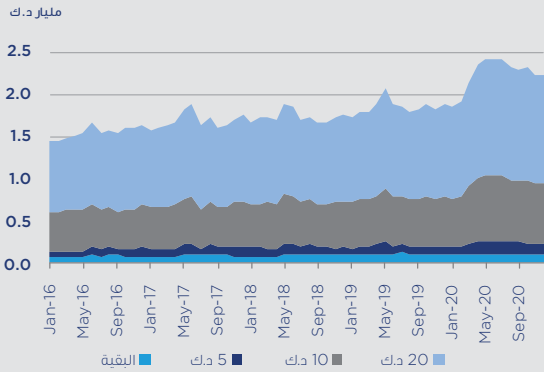
وعلى النقيض من المزاعم بالتراجع الحاد لاستخدام النقد أو زواله في نهاية المطاف، فهو لا يزال سائداً في مجموعة واسعة من البلدان، بما في ذلك العديد من الاقتصادات المتقدمة. وفي حين أن النقد المتداول، مقابل بعض المعايير، قد انخفض في عدد قليل من الدول، فإن الاتجاهات العامة لا تُظهر بأي حال من الأحوال تضوّلاً واضحاً في دوره، ناهيك عن اختفائه. وبذلك يتضح أن العناوين التي تطالعنا بها وسائل الإعلام حول اقتراب أجل النقد، باستخدام دولة مثل السويد كمثال، تبدو مضللة في الواقع.

وبالفعل، نجد أن نسبة النقد المتداول إلى الناتج المحلي الإجمالي في السويد آخذة في الانحسار وهي الآن عند مستوى منخفض تاريخياً يبلغ 1.3% (الشكل أ). ولكن تُعد السويد حالة استثنائية حتى بين مجموعة الدول المتقدمة، على سبيل المثال، تبلغ النسبة في سويسرا ومنطقة اليورو والولايات المتحدة 12.1% و11.1% و8.3% على الترتيب، كما أنها أعلى بكثير في اليابان إذ تبلغ 21.3%. وفي الكويت، بلغت النسبة حوالي 4.6% في عام 2019 مقارنةً بما نسبته 7.3% في المملكة العربية السعودية. وقد تبدو النسب الأعلى نسبياً في البلدان المتقدمة مثيرة للاهتمام نظراً للتقدم التكنولوجي الذي حققته، إلا أن الطلب الأجنبي القوي على العملات الدولية مثل الدولار الأمريكي والين الياباني واليورو والفرنك السويسري يفسر جزئياً ارتفاع نسب النقد المتداول في هذه الاقتصادات، وفي حالة اليابان، فإن

ج النقد المتداول في الكويت



د النقد المتداول حسب الفئات



العمل المخفضة أو حتى إغلاق العديد من فروع البنوك في الفترة من مارس إلى يونيو. ومع ذلك، فإن جزءاً من الارتفاع في النقد المتداول يمكن أن يُعزى أيضاً إلى الطلب الاحترازي على النقود، حيث عادة ما يزداد اكتناز النقود المدفوع بالذعر في أوقات انعدام اليقين. ويسلط بحث أجراه مؤخرًا (Ashworth & Goodhart) (2020) الضوء على مثل هذه الارتفاعات الحادة في اكتناز النقود في عدد من الاقتصادات الكبرى منذ تفشي الوباء¹.

الكبير في السويد عن النقد، إلا أنه لا يزال قوياً في العديد من الاقتصادات الأخرى، بما في ذلك منطقة اليورو.

ويمكن أيضاً رصد اتجاهات مماثلة في بيانات النقد المتداول لكل فرد في بعض الاقتصادات المختارة (الشكل ب). بمقارنة عام 2019 بعام 2012، فقد ارتفع معدل النقد المتداول لكل فرد في كل من اليابان وكوريا والمملكة العربية السعودية وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بينما انخفض في أستراليا وروسيا والسويد وتركيا. وعلى الرغم من هذا التباين الكبير بين البلدان، فإن الاتجاه العام بين عامي 2012 و2019 يشير إلى الاعتماد الثابت على النقد في العديد من الاقتصادات، بما يعارض الرأي القائل بأن النقد أخذ في التلاشي.

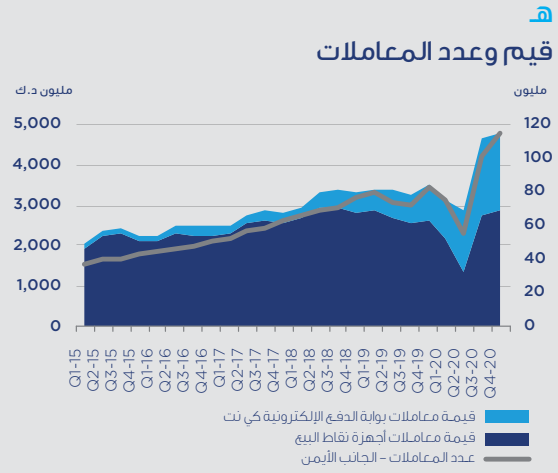
بالنسبة للكويت، ارتفعت نسبة النقد المتداول في كل معيار تقريباً، سواء كنسبة من كل من الناتج المحلي الإجمالي والنقد (ن1)، أو من حيث نصيب الفرد الواحد (الشكل ج). وعلى وجه التحديد، ارتفع نصيب الفرد من النقد المتداول من 353 دينار كويتي في عام 2015 إلى 402 دينار كويتي في 2019. كما ارتفعت نسبة النقد المتداول من النقد (ن1) أيضاً من 16% إلى 18% خلال الفترة ذاتها. وبينما لا يمكن إنكار أن النقد المتداول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت بشكل هامشي، من 4.3% إلى 4.5%، فإن الاتجاهات مجتمعة تؤكد بأن النقد محافظ على وجوده وأهميته في الكويت ولم يشهد تراجع بأي حال من الأحوال.

وعلاوة على ذلك، زادت جائحة كوفيد-19 النقد انتعاشاً لنرى ارتفاعاً حاداً في النقد المتداول في الكويت خلال الأشهر الأولى من تفشي المرض (من مارس إلى يونيو 2020) (الشكل د). وعلى الرغم من أن التزايد في النقد المتداول قد تضاعف منذ يوليو 2020، إلا أنه ظل على مستوى مرتفع تاريخياً. وقد ترجع الزيادة الأولية في النقد المتداول جزئياً إلى القيود التي واجهها تجار التجزئة في إعادة إيداع النقود لدى البنوك، نظراً لساعات

Ashworth, J and C A E Goodhart (2020), 'Coronavirus panic fuels a surge in cash demand', VoxEU.org, 17 July, 2020 1

إن الانتشار المتزايد للدفع الإلكتروني في الكويت مدعوم ببنية تحتية متنامية للصيرفة الإلكترونية (الشكل و). فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد أجهزة نقاط البيع بأكثر من الضعف من 28,423 في عام 2012 إلى أكثر من 64,990 في عام 2019. وخلال الفترة ذاتها، زاد عدد البطاقات البنكية من 3.4 مليون إلى 4.9 مليون.

يسلط النقاش السابق الضوء على ارتفاع متوازٍ في كل من المدفوعات الإلكترونية والنقد المتداول في الكويت. وقد لوحظت اتجاهات مماثلة في العديد من البلدان الأخرى. ويتعارض هذا بجلاء والتصور العام بأن الاستخدام المتزايد للمدفوعات الرقمية يكاد يقضي على استخدام النقد. قد يكون من الخطأ معاملة المدفوعات الرقمية على أنها البديل الأمثل للنقد، ففي حين يمكن أن تؤدي دور البديل لحد كبير، إلا أن البيانات تشير إلى أن الإلحاح ليس كاملاً ولا يحدث بسرعة كافية. ومن الواضح أنه في حين تستحوذ المنصات الرقمية على الوظيفة التقليدية للنقد كوسيلة للتبادل، لا يزال النقد يتمتع بدور كبير كمخزون للقيمة³. ومن المحتمل أن تكون حالة عدم اليقين المتفاقمة هذا العام قد عززت هذا الجانب بشكل أكبر. وهو ما قد يفسر الارتفاع الحاد في الموجودات النقدية في الكويت (ودول أخرى) في ظل الوباء، حتى في الوقت الذي كانت جُلّ المعاملات تُجرى من خلال بوابات الدفع الإلكتروني⁴.



وفي حين أن تواجد النقد في الكويت لا يزال قوياً وازداد بمرور الوقت، فإن ذلك لا ينفي حقيقة أن استخدام وشعبية عمليات الدفع الإلكتروني آخذان في الازدياد أيضاً. وعلى مر السنين، ارتفعت قيمة المعاملات التي تُجرى من خلال نقاط البيع وكذلك بوابة شركة الخدمات المصرفية الآلية (كي-نت) للدفع عبر الإنترنت بشكل مطرد (الشكل هـ). كما أن اتجاه عدد المعاملات يأخذ منحى مماثل. وعلاوة على ذلك، تعاضمت أهمية بوابة الدفع عبر الإنترنت بشكل حاد في السنوات الأخيرة، وإن كان ذلك بدءاً من قاعدة منخفضة نسبياً مقارنة بقيمة معاملات أجهزة نقاط البيع. ويتبين أن الانهيار المتسارع في مارس 2020 هو الهبوط الوحيد في المسار المتصاعد لعدد وقيم المعاملات، وهو ما يعكس أثر تدابير الإغلاق في مواجهة وباء كوفيد-19 والانكماش الذي أعقب ذلك في النشاط الاقتصادي. وسرعان ما سجلت أعداد المعاملات وقيمتها انتعاشاً قوياً لينعكس اتجاه المنحنى بذات الحدة، مع تخفيف عمليات الإغلاق حتى تجاوزت مستويات ما قبل الوباء².

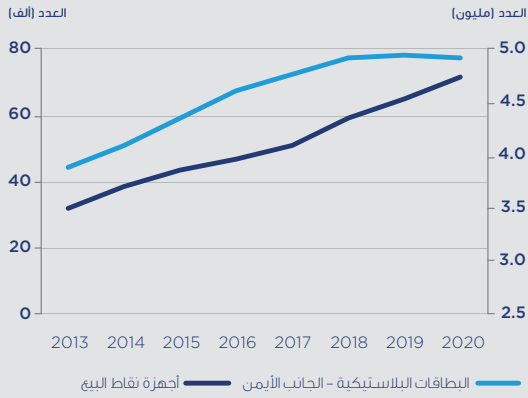
2 انظر المرفق 6:1 للتفاصيل.

3 في بعض البلدان، لا يزال استخدام النقد مرتفعاً حتى في المعاملات اليومية، على سبيل المثال في ألمانيا أشارت البيانات إلى أن ما يقارب 74% من معاملات نقاط البيع في عام 2017 تمت باستخدام العملة الورقية والمعدنية.

4 كما هو موضح في المرفق 1.1، اتخذ بنك الكويت المركزي عدداً من الخطوات لتشجيع على استخدام الدفع الإلكتروني، نظراً لخطر انتقال كوفيد-19 من خلال الأوراق النقدية. وتضمنت هذه الإجراءات الإعفاء من الرسوم على معاملات نقاط البيع والصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت لمدة 6 أشهر بالإضافة إلى زيادة الحد الأقصى لعمليات الدفع عن بعد (Contactless) من 10 د.ك. إلى 25 د.ك. لتقليل الحاجة للدفع نقداً.

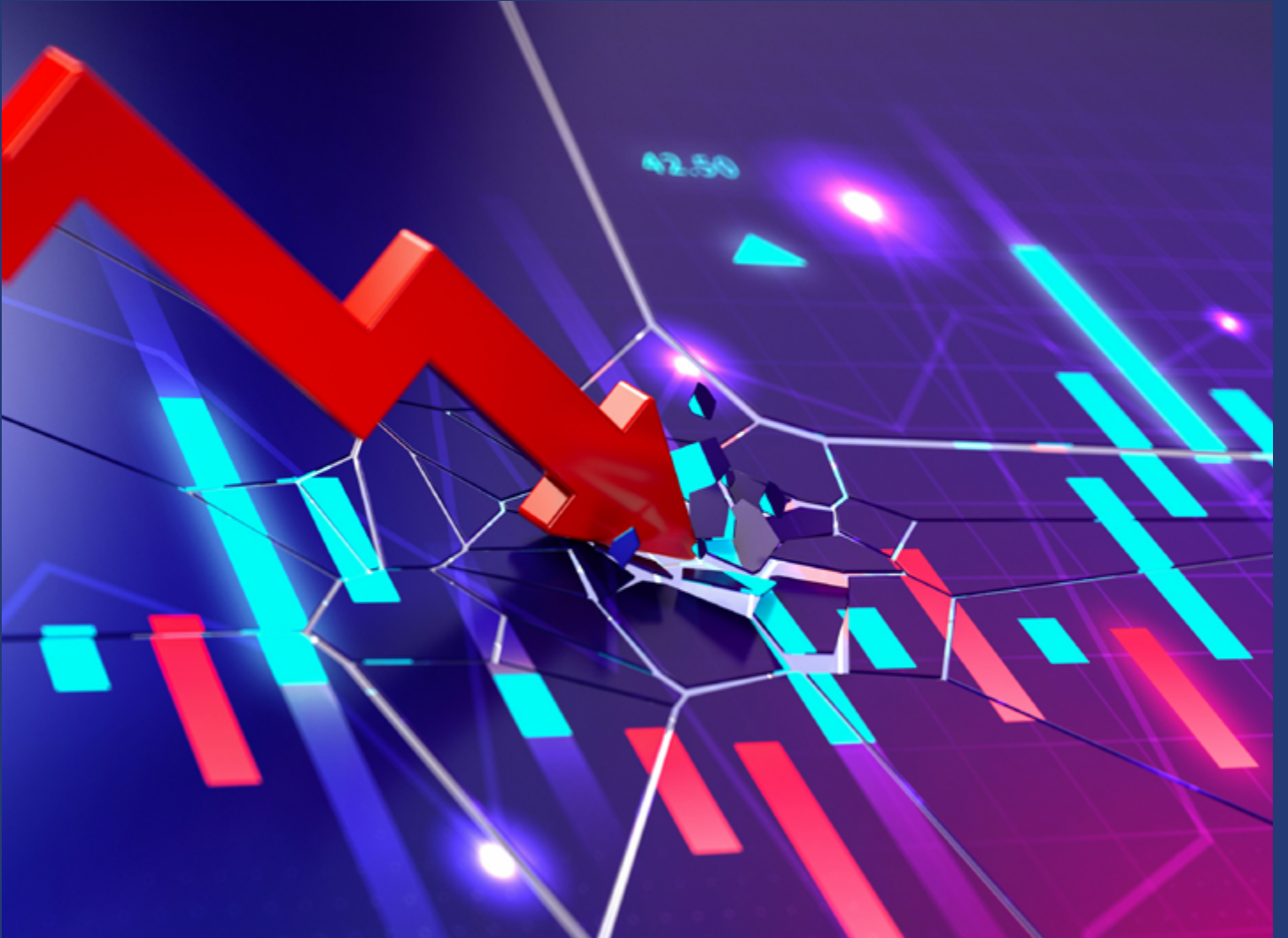
9

البنية الأساسية للصيرفة الإلكترونية في الكويت



وفي ظل ما سبق، فإن مستقبل النقد لا يبدو قاتماً كما قد يتوقع أنصار المدفوعات الرقمية. وفي حين أنه من المعقول توقع انخفاض استخدام النقد في اقتصاداتنا في نهاية المطاف، إلا أن ذلك لن يحدث بالضرورة في وقت قريب. بل إن تسجيل أسعار فائدة منخفضة قد يعزز الطلب على النقد حيث تلاشت تكلفة الفرصة البديلة المتمثلة في العوائد الضائعة على تلك الأموال. وعلاوة على ذلك، فإن المخاطر المرتبطة بالمدفوعات الرقمية مثل الهجمات الإلكترونية التي قد تعيق الوصول إلى أنظمة الدفع أو استخدامها، أو الاستبعاد المحتمل لشريحة السكان الأقل تعليماً وأو الأكبر سناً قد تسهم أيضاً في الحفاظ على أهمية النقد. وتشير هذه العناصر إلى أن النظرة المستقبلية، في المدى القريب على الأقل، تميل على الأرجح إلى «نقد أقل» وليس إلى مجتمع «غير نقدي».

الفصل الثالث: مخاطر البنوك





يضمن ضمان قوة النظام المالي في الرقابة الحصيفة والتحديد الاستباقي للمخاطر. هذا ومن المهم أن يتم التقدير الكمي للمخاطر التي يواجهها القطاع المصرفي والاستقرار المالي، وذلك في سبيل رسم صورة واضحة لمدى الخسائر المحتملة للقطاع المالي. وفي هذا الإطار، يهدف الفصل التالي لفحص أربع ركائز أساسية للمخاطر التي تواجه البنوك، وهي مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل وما قد تشكله من تبعات على الاستقرار المالي.

مخاطر الائتمان

ساعدت التدابير التي أقرها بنك الكويت المركزي في المحافظة على النمو الإيجابي للتسهيلات الائتمانية

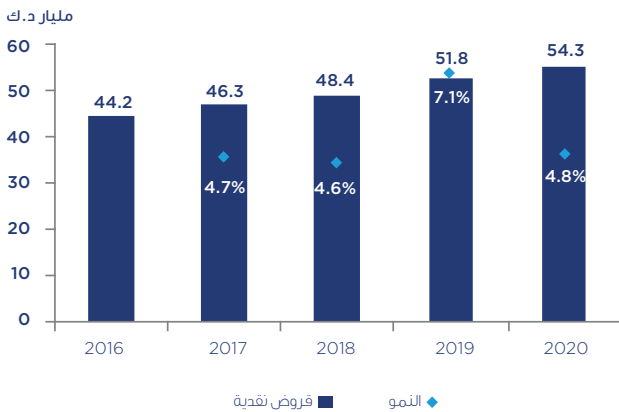
لعبت البنوك دوراً محورياً في مواجهة الأزمة، وتمكنت من تحقيق نمو في إجمالي محفظة القروض بنحو 4.8% لتصل إلى 54.3 مليار دينار كويتي بنهاية السنة (الشكل 3.1). ويعزى هذا النمو جزئياً إلى التدابير التحوطية التي أقرها بنك الكويت المركزي والخاصة بالسيولة ورأس المال والتي وفرت للبنوك مساحة إضافية للإقراض. وبالفعل، تمكنت البنوك من تقديم

زادت تداعيات الأزمة من المخاطر الائتمانية، إلا أن بعض الإجراءات، مثل تأجيل الأقساط، ساهمت في الحد منها .

كانت عواقب جائحة فيروس كورونا واسعة النطاق، ولم تترك أي قطاع اقتصادي دون تأثير. ونظراً لانكشاف البنوك على معظم القطاعات المتأثرة، فإن الآثار المترتبة على الانكشافات الائتمانية وضعت مرونة القطاع المصرفي تحت الاختبار. وفي ظل هيمنة الأصول المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان (CRWA) على ما نسبته 91% من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، فإن الأثر على القطاع المصرفي كان واضحاً وحاداً. هذا وعلى الرغم من أن معظم الانكشافات الائتمانية تأتي على شكل قروض للعملاء، إلا أنها ظاهرة أيضاً في التعاملات مع البنوك الأخرى (العاملات أو الإيداعات بين البنوك) والاستثمارات ذات الدخل الثابت، حيث تعكس مخاطر الائتمان احتمالية تعثر الطرف المقابل.

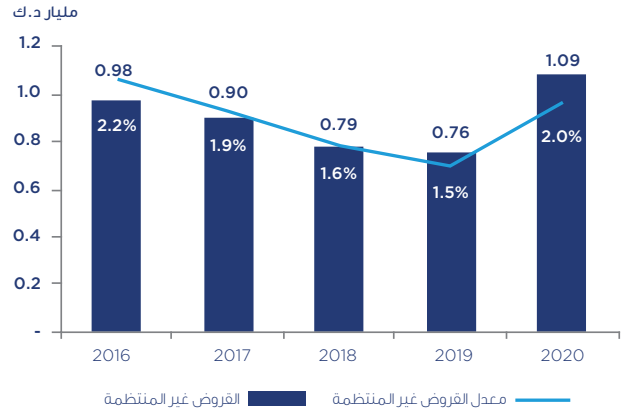
وفي ظل هذه الجائحة وما يصاحبها من انعدام لليقين، فإن تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة يُعد تحدي كبير. وكما هو الحال بالنسبة لمعظم البنوك حول العالم، فقد ارتفعت المخاطر والخسائر الائتمانية لدى البنوك الكويتية مع تفاقم الأزمة، إلا أن قرار تأجيل أقساط القروض، والذي تم اتخاذه للتخفيف من وطأة تداعيات الجائحة، أدى إلى تقليل الضغوط على المقترضين إلى حد ما وبالتالي تأجيل تحقق جزء من خسائر الائتمان.

3.1 محفظة القروض



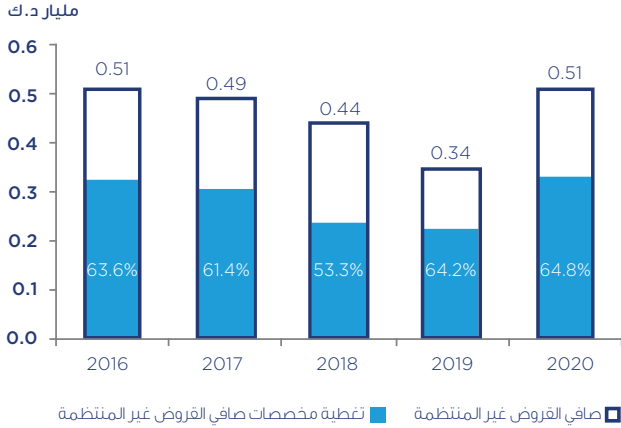
3.2

القروض غير المنتظمة



3.3

صافي معدل تغطية القروض غير المنتظمة



ثلاثة أضعاف تلك الزيادة حيث بلغت نحو مليار دينار. حيث خفف من وطأة تلك الزيادة عمليات الشطب التي أجرتها البنوك خلال العام والبالغة 505 مليون دينار. وقد تمكنت البنوك من إجراء عمليات الشطب تلك في ظل توافر مستويات جيدة من المخصصات الاحترازية التي تم تكوينها على مر السنوات السابقة والتي أثبتت أثرها الإيجابي في مواجهة تداعيات الأزمة.

قد تصدر القطاع العقاري الزيادة في رصيد القروض غير المنتظمة، حيث بلغت الزيادة في القروض غير المنتظمة في ذلك القطاع نحو 124 مليون دينار، وهذا أمر متوقع أخذاً بالاعتبار انكشاف البنوك المرتفع على هذا القطاع، وتماشياً مع آثار الأزمة عالمياً، شهد كل من قطاع الخدمات وقطاع التشييد أعلى زيادة في القروض غير المنتظمة (نحو 183% و128% على الترتيب)، ويرجع ذلك إلى تدابير التباعد الاجتماعي والإغلاق التي أثرت على العرض والطلب بشكل ملموس. كما ساهمت الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة بالإضافة إلى انعدام اليقين في عمق الأزمة وامتدادها في وقف بعض المشاريع الإنشائية.

وقد صاحب الزيادة في القروض غير المنتظمة زيادة في حجم المخصصات، سواء المخصصات العامة أو المحددة المختسبة مقابل القروض غير المنتظمة. وقد ظلت نسبة تغطية القروض غير المنتظمة جيدة، حيث بلغت تغطية المخصصات المحددة لصافي القروض غير المنتظمة (بعد استبعاد الضمانات) ما نسبته 64.8% في نهاية العام (الشكل 3.3)، فيما بلغت تغطية إجمالي المخصصات لصافي القروض غير المنتظمة ما نسبته 47.7%، و22.2% لإجمالي القروض غير المنتظمة (الشكل 3.4)، مشيرة إلى وفرة في إجمالي المخصصات.

الدعم للعملاء المتضررين من أفراد وشركات، بهدف منع نقص السيولة العارض لديهم من التحول إلى مشكلة مزمنة وممتدة تؤثر على ملاءتهم المالية (المزيد من المعلومات حول التدابير المتخذة من قبل بنك الكويت المركزي خلال الأزمة، يمكن الرجوع إلى المرفق 1.1)، وعلى جانب المقترضين، فقد أدى انخفاض أسعار الفائدة إلى مستوى متدن تاريخياً إلى تعزيز الطلب على القروض، وقد يكون للتوقعات بصحور قرار آخر لتأجيل سداد الأقساط دور في تعزيز الطلب على القروض.

وبشكل عام، فقد كان للإجراءات التحفيزية المتخذة على صعيد السياسة النقدية والسياسة التحوطية أثر إيجابي في دفع معدل نمو القروض، وإن كان لا يزال في نطاق معدلات النمو السابق تحقيقها في عامي 2017 و2018.

بالرغم من ارتفاع نسبة القروض غير المنتظمة بشكل طفيف خلال الأزمة، إلا أنها ما زالت بمستوى متدن تاريخياً.

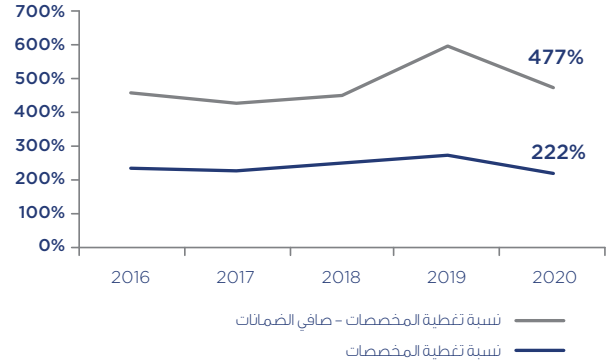
شهدت نسبة القروض غير المنتظمة أول ارتفاع لها منذ الأزمة المالية العالمية بنحو 0.5 نقطة مئوية لتصل إلى 2%. وعلى الرغم من أن هذه الزيادة عكس وبشكل جزئي أثر الأزمة، إلا أن التداعيات قد تظهر كاملة بعد انتهاء أثر تأجيل أقساط القروض وتدابير الدعم الأخرى.

كما شهد إجمالي القروض غير المنتظمة زيادة بنحو 332 مليون دينار (ما يعادل 43.8% بنهاية عام 2020 (الشكل 3.2)). وقد بلغت القروض غير المنتظمة التي تم تصنيفها خلال العام

نجحت البنوك في المحافظة على أصول ذات جودة عالية
ولعبت دور داعم خلال الجائحة.

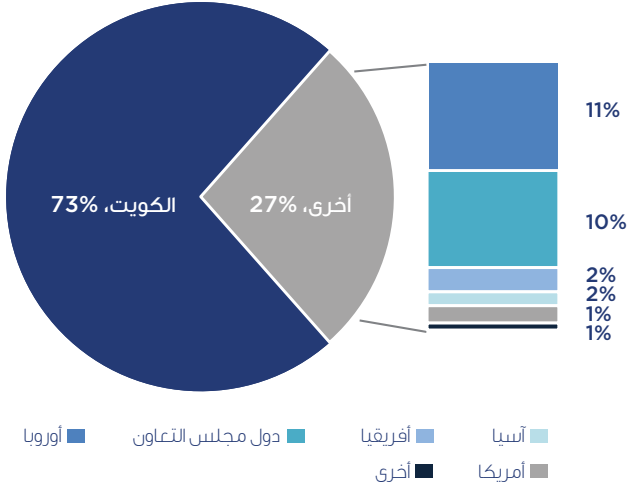
3.4

نسبة تغطية المخصصات



3.6

التوزيع الجغرافي لمحفظه القروض



ساهمت في تلك الزيادة، بالإضافة إلى أن النسبة الكبيرة من المقترضين يعملون في القطاع الحكومي الذي يمتاز بالأمان الوظيفي والضمان النسبي للفضل. كما قد يكون لقرارات تأجيل سداد أقساط القروض أثر في هذه الزيادة، حيث أن الأفراد الذين يتوقعون تأجيل سداد أقساط القروض هم الأقرب للاقتراض من غيرهم. وعلى العكس من ذلك، فقد تراجعت حصة القروض المقدمة لقطاع الخدمات، مما قد يشير إلى محاولة البنوك بالابتعاد عن المخاطر التي قد تنشأ من الانكشاف على هذا القطاع.

وتشكل القروض الممنوحة محلياً ما نسبته 73% من إجمالي المحفظة (الشكل 3.6). وتحتل القروض الممنوحة لعملاء أوروبيين ثاني أكبر حصة بنسبة 11%، ويتركز أغلبها في تركيا. وقد تؤدي مثل هذه الانكشافات إلى زيادة المخاطر الائتمانية لدى البنوك في ظل التقلبات في العملة واستمرار ارتفاع معدل التضخم في تركيا. ومع ذلك، وفي ظل الرقابة اللصيقة لبنك الكويت المركزي، تقوم إدارات المخاطر في البنوك بأخذ مثل هذه الانكشافات في الاعتبار لدى دراسة المخاطر الائتمانية وتكوين المخصصات.

تكشف محفظة الاستثمارات ذات الدخل الثابت تركيزاً جغرافياً نسبياً في دول مجلس التعاون.

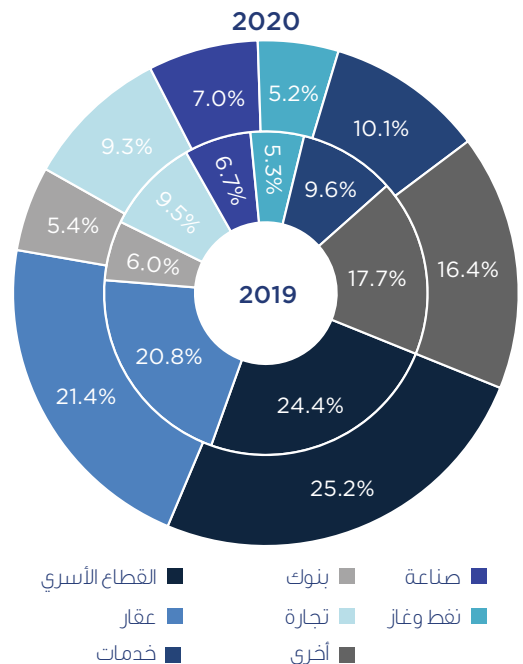
وبالنظر إلى الانكشاف الرئيسي الثاني لمخاطر الائتمان، المتمثل في الاستثمارات ذات الدخل الثابت، فقد واصلت البنوك زيادة انكشافها على تلك الاستثمارات ولكن بوتيرة أبطأ من عام 2019 (الشكل 3.7). وتشكل الأوراق المالية ذات الجودة الائتمانية المنخفضة ما نسبته 32% من محفظة الاستثمارات ذات الدخل الثابت البالغة 11.5 مليار دينار، مما يستوجب الحذر في ظل إمكانية عودة انتشار الفيروس والتدهور الاقتصادي المحتمل. ويظهر من محفظة الاستثمارات ذات الدخل الثابت التركيز

لا تزال المحفظة الائتمانية لدى البنوك الكويتية متركزة في قطاعي العقار والقروض الشخصية.

استمرت مخاطر التركيز القطاعي في المحفظة الائتمانية لدى البنوك، وبالتحديد كل من قطاع العقار والقروض الشخصية (الشكل 3.5). هذا وقد زادت حصة القروض الشخصية من إجمالي محفظة القروض بنحو 0.8 نقطة مئوية خلال عام 2020 لتصل إلى 25.3%، ويُعزى ارتفاع هذه النسبة في ظل ظروف الجائحة إلى تدابير التخفيف التي اتخذتها الحكومة والتي

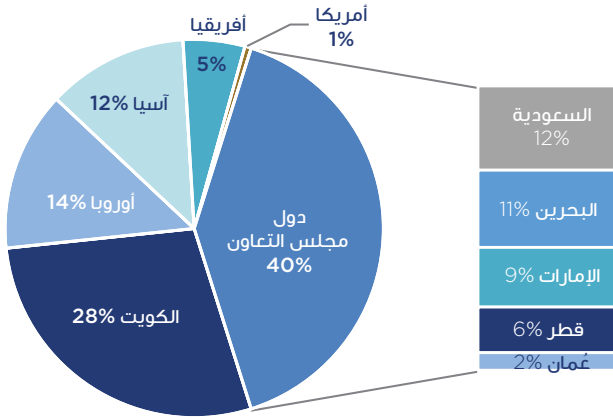
3.5

التوزيع القطاعي لمحفظه القروض

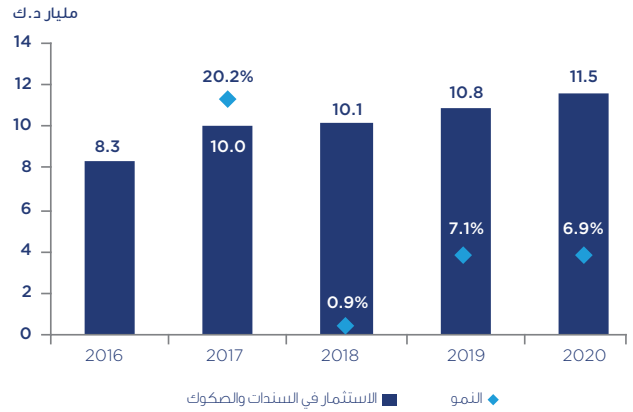


حافظت البنوك على جودة ائتمانية عالية لانكشافاتها على البنوك الأخرى، حيث أن 80.3% من الإيداعات بين البنوك تعود لمؤسسات لها تصنيف ائتماني مرتفع.

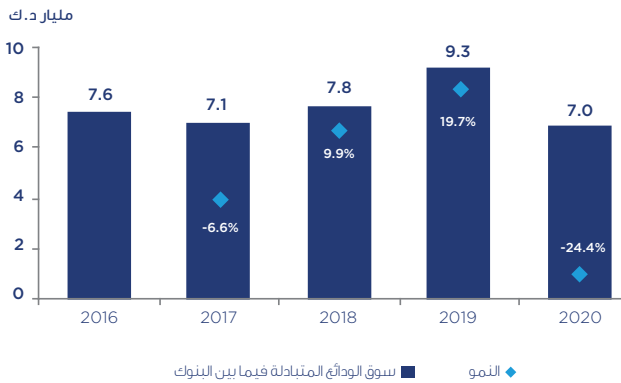
3.8 التوزيع الجغرافي للاستثمارات ذات الدخل الثابت



3.7 الاستثمارات ذات الدخل الثابت



3.9 سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك



الأجنبية، التي انخفضت بنسبة 39% و21% على الترتيب. ويقلل هذا التراجع في الانكشافات بين البنوك من احتمالية حدوث الصدمات النظامية التي قد تنشأ نتيجة انتقال الضغط من بنك إلى آخر في حال تعثر أحد البنوك.

الجغرافي النسبي، حيث تشكل الأوراق المالية الصادرة من جهات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما نسبته 68% من إجمالي تلك المحفظة (الشكل 3.8)، وقد يزيد هذا التركيز من حساسية البنوك تجاه مخاطر سياسية واقتصادية إقليمية في ظل التشابه الاقتصادي والهيكلية بين تلك الدول. ومن الجدير بالذكر أن البنوك المحلية قد تكون أقدر على إدارة مخاطرها في هذه الأسواق نظراً لكون البيئة الاستثمارية مألوفة بالنسبة لها. ومن جانب آخر، قد ترتفع مخاطر الائتمان في الانكشافات على تركيا (المصنفة ضمن أوروبا) في ظل تقلبات العملة واستمرار ارتفاع معدل التضخم، كما أشرنا سابقاً.

تجنبت البنوك الكويتية الممارسات عالية المخاطر التي عادة ما تنتشر في ظل أسعار فائدة متدنية.

تراجع الانكشاف الرئيسي الثالث للائتمان، والمتمثل في المعاملات والإيداعات بين البنوك، بنحو 24.4% مقارنةً بالعام السابق (الشكل 3.9)، مما يشير إلى وفرة السيولة لدى البنوك وبالتالي تراجع الطلب من جانبها على الأدوات السائلة. وقد كان ذلك واضحاً في كل من الودائع بالدينار الكويتي والعملات

الأصول بوزن مخاطر أقل من 100% (الشكل 3.11). ومع ذلك، فما زالت الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان تنمو بوتيرة أسرع من إجمالي الانكشافات الائتمانية خلال الأربع سنوات الماضية (معدل النمو السنوي بنسبة 6.5% مقابل 5%).

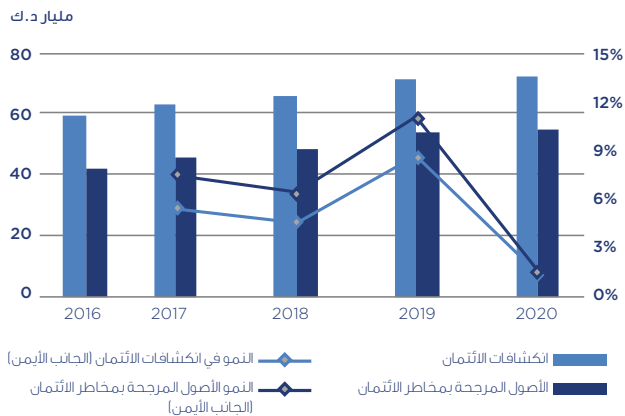
لذلك، فإن الأمر يستلزم المراقبة الحثيثة للمخاطر الائتمانية في السنوات القادمة، فضلاً عن أن التوقعات بحدوث تراجع في جودة الائتمان خلال عام 2021 تتطلب تدابير استباقية وفعالة للتخفيف من أثر أي صدمة غير متوقعة لها تأثير على سلامة ومثانة النظام المصرفي. ولعل ما يدعو للتفاؤل في هذا الشأن هو وفرة المخصصات المتاحة لدى البنوك والبالغة في نهاية العام 2.1 مليار دينار كويتي بالزيادة عن المخصصات المحددة مقابل القروض غير المنتظمة، وتغطي هذه المخصصات نحو 5.9% من صافي القروض المنتظمة (بعد استبعاد الضمانات)، وتمكن البنوك من استيعاب زيادة بنحو 3.8 نقطة مئوية في معدل القروض غير المنتظمة.

وقد حافظت البنوك على الجودة الائتمانية العالية لانكشافاتها على البنوك الأخرى، حيث أن 80.3% من الإيداعات بين البنوك تعود لمؤسسات لها تصنيف ائتماني عالي (الشكل 3.10). هذا وتؤكد الانكشافات على البنوك ذات التصنيف الائتماني المنخفض (8.9%) توجه البنوك نحو تجنب المخاطر المرتفعة التي عادة ما تنتشر في ظل أسعار الفائدة المتدنية.

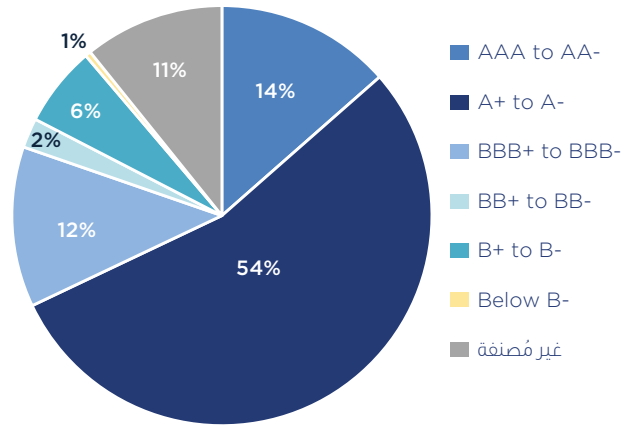
تشكل الانكشافات ذات المخاطر المنخفضة الجزء الأكبر من إجمالي الانكشافات الائتمانية لدى البنوك.

بالنظر إلى إجمالي الانكشافات الائتمانية السابق الإشارة إليها ومقارنتها بإجمالي الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان، والتي تُعد مؤشر للمستوى العام لمخاطر الائتمان في القطاع المصرفي، يتضح بأن مستوى تلك المخاطر لا يزال في حدود مقبولة، حيث لازال إجمالي الانكشافات الائتمانية يفوق الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان، الأمر الذي يعكس وجود جزء كبير من

3.11 انكشافات الائتمان مقابل الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان



3.10 جودة ائتمان الطرف المقابل في سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك





مخاطر السيولة

3.12

متطلبات السيولة الرقابية - قبل وبعد التخفيف

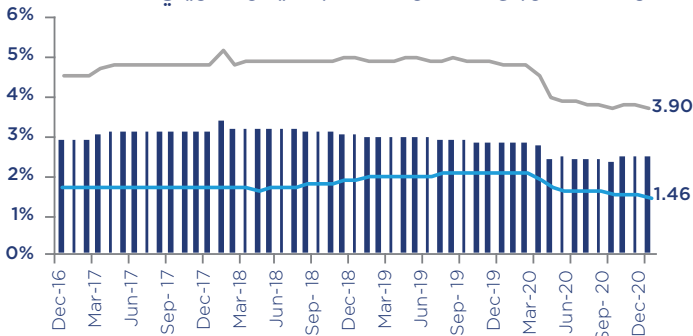
الحدود بعد التعديل	الحدود قبل التعديل	التعليمات الرقابية
حد أدنى %80	حد أدنى %100	معيار تغطية السيولة
حد أدنى %80	حد أدنى %100	معيار صافي التمويل المستقر
حد أدنى %15	حد أدنى %18	نسبة السيولة الرقابية
حد أقصى %100	حد أقصى %90	نسبة القروض إلى المصادر المتاحة للتمويل

تُعرّف مخاطر السيولة بصورة عامة على أنها احتمالية عدم القدرة على تلبية الالتزامات المالية قصيرة الأجل. وكنتيجة طبيعية لعمليات البنوك، أي الاعتماد النسبي على المطلوبات قصيرة الأجل (الودائع) لتمويل الأصول طويلة الأجل (القروض)، فإن مواجهة وإدارة البنك لهذه المخاطر هو أمر حتمي، هذا ويمتد نطاق مخاطر السيولة لما هو أبعد من هذين العنصرين. ومن السمات الرئيسية لمخاطر السيولة هو طبيعتها المتعاضمة، حيث أن الضغط الحاد في السيولة قد يجعل من الحصول عليها أمراً مكلفاً وصعباً. كما تتجلى أهمية مخاطر السيولة من الدور الذي لعبته في أزمتين شديديتين هما الأزمة المالية العالمية وأزمة فيروس كورونا الحالية. ومع ذلك، فإن الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية كانت عنصراً أساسياً في تخفيف تداعيات صدمة الجائحة وتفاقيها.

على المستوى المحلي، شكلت البيئة الرقابية، التيسيرية والحصيفة في آن واحد دعماً لأحوال السيولة المريحة، ومن الممكن تجسيد هذا التوازن بإيجاز من خلال شقين، فمن جهة هناك خمس متطلبات رقابية للسيولة، ومن جهة أخرى قانون ضمان الودائع المطبق منذ عام 2008 والتدابير المتخذة في بداية الأزمة لتعزيز قدرة البنوك من خلال تيسير متطلبات السيولة (الشكل 3.12) ¹.

3.13

المتوسط المرجح لأسعار الفائدة بالدينار الكويتي

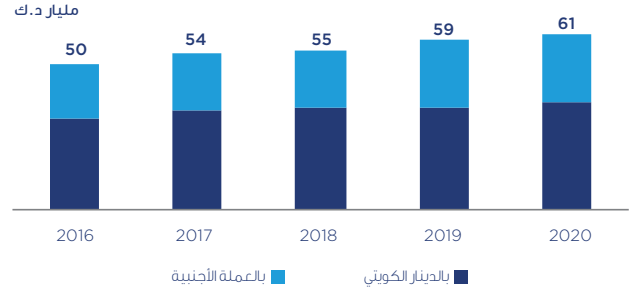


ولإعطاء صورة واضحة لبيئة السيولة المحلية التي تعمل فيها البنوك، من المناسب التركيز على الودائع كونها مصدر التمويل الرئيسي للبنوك والعوامل الأساسية المؤثرة عليها. نظراً لطبيعة الأزمة وشدها، كان من المتوقع أن يصابها أزمة سيولة، لذلك وبهدف تحفيز تدفق السيولة وتسهيل توجيهها للقطاعات المتضررة، تم خفض معدلات الفائدة الرئيسية للسياسة النقدية خلال العام، مما أدى إلى تراجع متوسط العائد

1 لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى المرفق 1.1 بعنوان «التدابير التي اتخذها بنك الكويت المركزي للتخفيف من أثر جائحة كورونا»

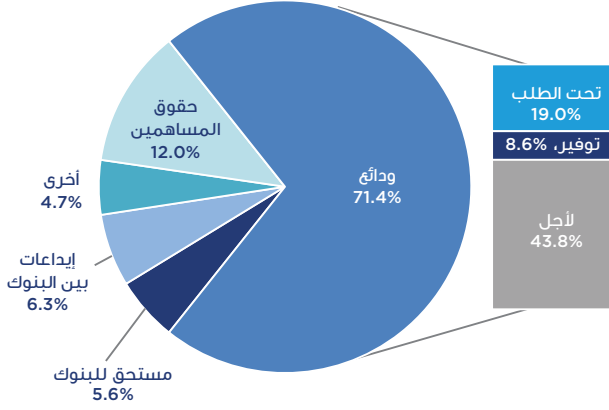
3.14

ودائع القطاع المصرفي



3.15

هيكل المطلوبات وحقوق المساهمين للبنوك



كبرى (مثل الجهات الحكومية وشبه الحكومية). وشهدت بعض تلك الودائع تراجعاً حاداً وتغيرات في اتجاهها خلال العام، وبدعم من ارتفاع ودائع الأفراد، تمكنت البنوك من تفادي الآثار السلبية التي قد تنتج عن التراجع التاريخي لودائع شريحة كبيرة ومهمة.

عززت الزيادة في إجمالي الودائع نصيبها من إجمالي هيكل المطلوبات وحقوق المساهمين للبنوك لتبلغ 71.4% من القاعدة التمويلية في عام 2020 (الشكل 3.15). ومع الاستقرار النسبي للتركيب العامة على مر الأعوام، شهدت كل من الودائع تحت الطلب وودائع التوفير قفزة بنسبة 24%. ويشير صافي الزيادة في حصة الودائع تحت الطلب إلى تركيز النمو في ودائع أقل ثبات واستقرار. ومع ذلك، ومن حيث القيمة، فإن الودائع لأجل تشكل جزءاً كبيراً من قاعدة الودائع. ومنذ تفعيل قانون ضمان الودائع في عام 2008 لحماية كل المودعين، تلاشت مخاطر فقدان الثقة وذعر المودعين.

تلعب المطلوبات غير الأساسية، والتي تتمثل بشكل أساسي في القروض بين البنوك، دوراً مهماً بالنسبة لحاجة البنوك للسيولة قصيرة الأجل. ونظراً للطبيعة المتغيرة لتمويل الشركات، ومدى تأثيرها بتوجهات السوق، فإن الاعتماد على المطلوبات غير الأساسية لدعم نمو الأصول يمكن أن يزيد من مخاطر السيولة التمويلية للنظام المصرفي. فكل من

على الودائع المحلية بالدينار الكويتي بنحو 25% مقارنةً بالزيادة التي بلغت نسبتها 8% في عام 2019 (الشكل 3.13). وكما هو متوقع، انخفض المتوسط الموزون للعائد على الودائع بالعملة المحلية من 1.95% إلى 1.46% نتيجة البيئة النقدية التيسيرية في قطاع مصرفي يمتاز بالسيولة أصلاً.

حافظت الودائع على نموها على الرغم من معدلات فائدة منخفضة تاريخياً.

ورغم انخفاض المعدلات النقدية الرئيسية لمستويات غير مسبوقة، فقد تمكن القطاع المصرفي من المحافظة على ارتفاع الودائع لتصل إلى مستوى تاريخي يبلغ 61 مليار دينار كويتي (الشكل 3.14). يُعد الارتفاع المدفوع بنمو ودائع الأفراد مغايراً للتراجع المتوقع في ظل انخفاض العائد على الودائع. ومن الناحية السلوكية، فإن تدابير الإقفال وما نتج عنها من شلل متفاوت في قنوات الإنفاق ساهمت في النمو في عرض الودائع، ومن ثم نمو سيولة القطاع المصرفي. من الجدير بالذكر أنه نظراً لطبيعة ودائع الأفراد، فمن المحتمل أن ينعكس تدفقها خاصة أن الزيادة مرتبطة بأوضاع مؤقتة فرضتها الجائحة.

ورغم استمرار الاستقرار النسبي لتركيب الودائع على مدى فترة طويلة، فقد حدثت تطورات مهمة خلال عام 2020. على وجه التحديد، تركزت قاعدة ودائع القطاع المصرفي في ودائع جهات

رغم انخفاض أسعار الفائدة الرئيسية لمستويات غير مسبوقة، تمكن القطاع المصرفي من المحافظة على ارتفاع الودائع لتصل إلى مستوى تاريخي يبلغ 61 مليار دينار.

ساهم كل من النمو في الودائع واقتراض البنوك من خلال إصدار سندات/صكوك في زيادة سيولة النظام المصرفي

وتفسير هذا المؤشر الرئيسي بشكل أوسع، يجب الإشارة إلى كل من جانب الطلب (البسط، الذي يمثل القروض) وجانب العرض (المقام، والذي يمثل مصادر التمويل). وكما أوضحنا آنفاً، فقد شهدت البنوك قفزة في السيولة نتيجة زيادة الودائع واتساع المجال لرفع مستوى الإقراض. من جهة أخرى، وبسبب حالة عدم اليقين وتدابير الإغلاق والحظر في البلاد، اتسم الاقتراض من قبل مؤسسات الأعمال بالتردد. وفي نفس الوقت، كان لدى البنوك بعض التحفظات من حيث الإقراض تأثراً بانعدام اليقين، وخاصة للعملاء الجدد. في سبيل التأقلم مع هذه العوامل، لجأت البنوك إلى توظيف فائض الأموال في أصول سائلة.

يتضح هذا التوجه في جانب الأصول من الميزانية، حيث شهدت الأصول القطاع السائلة - لفترة أقل من 3 أشهر - ارتفاعاً يزيد عن 0.74% لتصل إلى 25.3 مليار دينار في عام 2020 (الشكل 3.17). وعند تفصيل الأصول السائلة إلى أساسية وغير أساسية، يتضح أن الأصول السائلة الأساسية (بما في ذلك النقد وأشياء النقود، والودائع لدى بنك الكويت المركزي، والأوراق المالية الحكومية، وسندات بنك الكويت المركزي، والودائع لدى البنوك) تمثل 71.9% من إجمالي الأصول السائلة. وعلاوة على ذلك، مثلت حصة الأصول السائلة 29.7% من إجمالي الأصول كما في ديسمبر 2020.

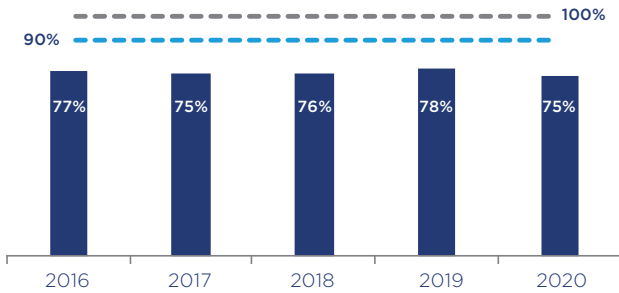
المطلوبات الأساسية وغير الأساسية في ازدياد، حيث بلغت نسبة الزيادة هذا العام 4.1% و3.8% على الترتيب، محافظةً بذلك على الاستقرار النسبي لحصتها من إجمالي المطلوبات مُقارنةً بعام 2019 (الشكل 3.16).

تصاعدت المساحة المتاحة للإقراض إلى مستويات مرتفعة.

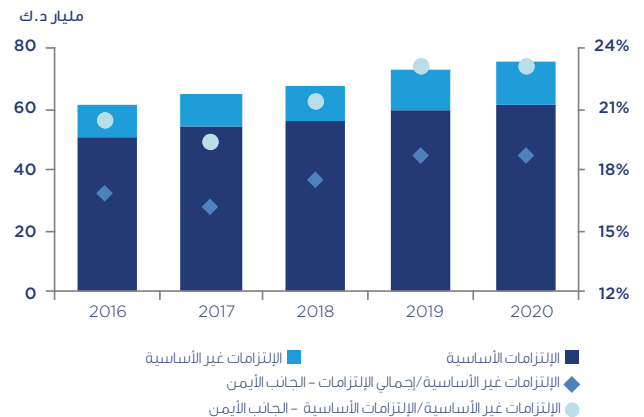
ساهم النمو في كل من الودائع والتمويل من خلال إصدار السندات في زيادة سيولة النظام المصرفي، وتأثراً بالظروف السائدة وانعدام اليقين في بيئة الأعمال، تعثر توجيه زيادة السيولة إلى الاقتصاد بشكل كامل. بالغال، تركز توظيف السيولة في منح قروض للقطاعات الحقيقية في الاقتصاد وشراء أصول يمكن تسيلها بسهولة عند الحاجة.

مُعززةً بالتدابير الاقتصادية التحوطية المشار إليها أعلاه، بلغت القدرة الإقراضية للبنوك الكويتية أعلى مستوياتها خلال أكثر من خمس سنوات، وهو ما تؤكد نسبة القروض إلى مصادر التمويل المتوفرة التي وصلت إلى 75.2% (الشكل 3.17). مما يشير إلى التوازن بين توظيف القدرة الإقراضية من جانب، وعدم استنفادها في سبيل المحافظة على مصدات لمواجهة حالة الشك خاصة في ظل تدابير تيسيرية مؤقتة، ووفق الحد الأقصى الحالي للإقراض بنسبة 100% (90% قبل أزمة فيروس كورونا)، يمكن للبنوك تقديم أثمان بقيمة 13 مليار دينار للاقتصاد الحقيقي.

3.17 الحد الأقصى المتاح للتمويل



3.16 نسبة المطلوبات غير الأساسية



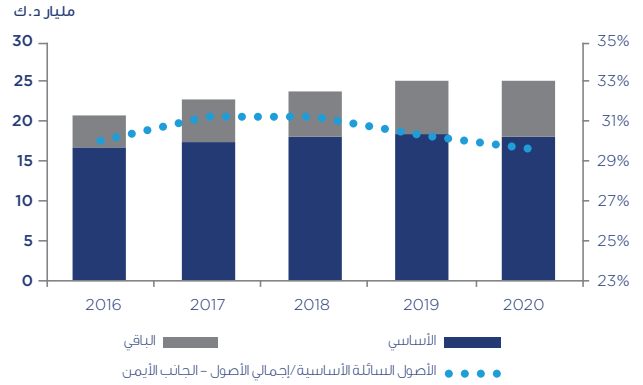
انعكس تذبذب سيولة القطاع المصرفي على مستويات التدخل الأسبوعي، في حين ظل إجمالي عمليات التدخل الأخرى مستقر بشكل عام.

نتيجة للزيادة في السيولة لدى البنوك، وبشكل خاص في الحساب الجاري لدى بنك الكويت المركزي، وإضافة إلى غياب إصدارات أدوات دين عام جديدة²، كان من الضروري زيادة تدخلات بنك الكويت المركزي، حيث زادت عمليات امتصاص السيولة من قبل بنك الكويت المركزي بنسبة 23% خلال عام 2020 لتصل قيمتها إلى 24.6 مليار دينار مقارنةً بزيادة نسبتها 22% في عام 2019 (الشكل 3.20). وبصورة عامة، شهد العام تقلباً من حيث فائض السيولة في النظام والتدخل الهادف لضبط السيولة حيث شهدت بعض الفترات مستويات عالية من امتصاص السيولة بينما غابت التدخلات عن فترات أخرى. وشهدت أدوات التورق نمواً بلغ 43% في عام 2020 مقارنةً بنمو بلغت نسبته 91% في عام 2019. وفي المقابل، ونتيجة لمستويات السيولة العالية، شهدت تدخلات الأسبوع الواحد مع البنوك التقليدية زيادة نسبتها 10.5% خلال عام 2020 مقارنةً بزيادة 1.6% في عام 2019.

وفيما انعكست تقلبات سيولة النظام المصرفي بشكل أساسي على التدخلات الأسبوعية، كانت أدوات التدخل الأطول أمداً مستقرة في المجمع. خلال عام 2020، أصدر بنك الكويت المركزي سندات بإجمالي 8.68 مليار دينار، منها 5.64 مليار دينار سندات لأجل 3 أشهر و3 مليار دينار سندات لأجل 6 أشهر. وحافظ بنك الكويت المركزي على مستويات مستقرة لكل من أدوات لأجل 3 أشهر بمبلغ 1.4 مليار دينار وأدوات لأجل 6 أشهر بمبلغ 1.5 مليار دينار (الشكل 3.21).

3.18

الأصول السائلة للبنوك (لأقل من ثلاث شهور)

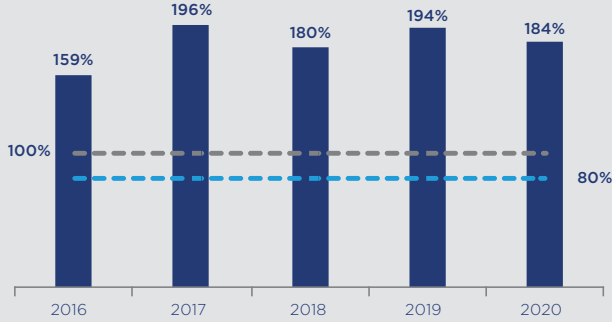


في حين أن النظرة الأولى قد تُوحى بأن البنوك قد وُضعت معظم مصادر التمويل في أصول غير سائلة مثل منح القروض وأو شراء أدوات الاستثمار، إلا أن الواقع غير ذلك، حققت محفظتي التمويل والاستثمار للبنوك نمواً بنسبة 4.8% و3.8% على الترتيب في عام 2020، كما ارتفعت الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي بنسبة 28.1% أو ما يعادل 1.6 مليار دينار. هذا وانخفضت الأصول السائلة الأساسية نتيجة لانخفاض أكبر في الأرصدة المستحق من البنوك، وانعكس هذا في الزيادة التي شهدتها نسب السيولة الرقابية الأساسية (الشكل 3.19). وبشكل عام، لجأت البنوك إلى هذا الحل كوسيلة لتوظيف فائض السيولة بالتوازي مع الحفاظ على مرونة عالية.

تمثل الأصول السائلة الأساسية (بما في ذلك النقد وشبه النقد، والودائع لدى بنك الكويت المركزي، والأوراق المالية الحكومية، وسندات بنك الكويت المركزي، والودائع لدى البنوك) ما نسبته **71.9%** من إجمالي الأصول السائلة.

2 منذ انتهاء سريان قانون الدين العام في أكتوبر 2017، لا توجد أي إصدارات أدوات سندات خزائنة أو تورق مقابل، مما نتج عنه انخفاض في رصيد إجمالي الدين العام ليصل إلى 1.05 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2020، بعد أن كان 4.97 مليار دينار كويتي (منذ سبتمبر 2017).

معيار تغطية السيولة



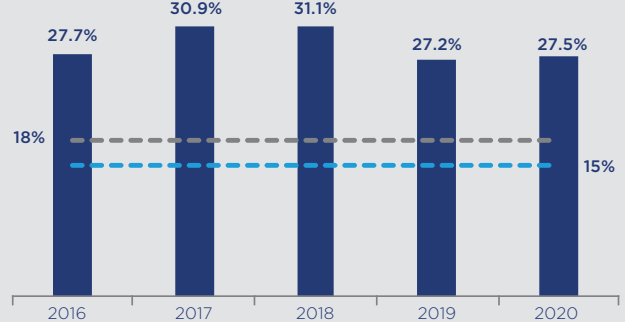
نسبة الأصول السائلة عالية الجودة إلى صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال فترة 30 يوم.

على الرغم من أن معيار تغطية السيولة يُعد من المؤشرات المتقلبة، إلا أن النسبة كانت قريبة من متوسط السنوات الخمس الماضية، وهي أعلى بكثير من الحد الجديد (80%) والسابق (100%). في عام 2020، ارتفعت الأصول السائلة عالية الجودة بنسبة 13%، إلا أنه صاحبها زيادة في صافي التدفقات النقدية الخارجة بنسبة 19% (نتيجة من ارتفاع طفيف في التدفقات الخارجة المتوقعة وانخفاض التدفقات الداخلة المتوقعة).

بصورة عامة، حافظ قطاع البنوك على سيولة كافية، ولحسن الحظ وبالرغم من تحديات السيولة الناشئة عن جائحة فيروس كورونا، فإن المخاوف التي قد تعترى النظام متعلقة بوفرة في السيولة وليس عوزاً فيها، وبهذا الخصوص، وبما هو متعلق بتخفيف متطلبات السيولة، تجدر الإشارة إلى أن اعتبارات الرجوع إلى الحدود السابقة تخضع لإعادة تقييم مستمرة، وما أن تتبين جدوى ذلك، سيطبق بنك الكويت المركزي الإجراءات الرقابية اللازمة لضمان بيئة داعمة للاستقرار من منظوري السيولة والملاءة.

3.19

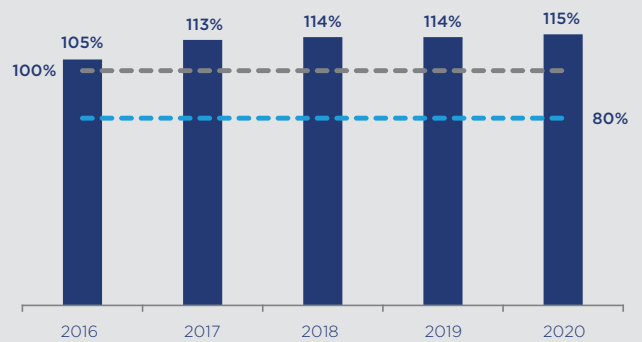
نسبة السيولة الرقابية



نسبة الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي إلى جانب أذون وسندات الخزانة الحكومية أو أية أدوات مالية أخرى يصدرها بنك الكويت المركزي إلى ودائع العملاء بالدينار الكويتي.

في حين قام عدد قليل من البنوك باستخدام الحدود المخففة لتقع نسبها بين الحد الأدنى من المتطلبات السابقة (18%) والحد الأدنى الجديد (15%)، إلا أنه بالنظر إلى إجمالي القطاع، تتجاوز نسبة السيولة الرقابية الحد الأدنى السابق بأريحية على الرغم من الزيادة في الودائع، حيث كانت الزيادة في الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي أعلى.

معيار صافي التمويل المستقر



نسبة التمويل المستقر المتاح إلى التمويل المستقر المطلوب.

ترجع الزيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة في معيار صافي التمويل المستقر إلى الزيادة في الودائع التي تنعكس في بسط النسبة كمصدر متاح للتمويل. علاوة على ذلك، تراجع مقام النسبة المتمثل في التمويل المستقر المطلوب بشكل طفيف نتيجة ارتفاع الأصول السائلة المصنفة بعامل استقرار (0%) مما أدى إلى زيادة المعيار إلى مستوى يفوق المتطلبات الدنيا (80% و100%).



مخاطر السوق

المحفظة الاستثمارية للقطاع المصرفي أعلى معدل ربح سنوي منذ الربع الثاني من عام 2010. شهدت المحفظة الاستثمارية لهذا البنك ارتفاعاً ملحوظاً في الأدوات المالية ذات الدخل الثابت (صكوك) الصادرة في أوروبا. وبصورة عامة، جاء هذا النمو الربع السنوي التاريخي نتيجة استفادة البنوك من التقييم الجذاب نسبياً للاستثمارات والنتيجة عن عمليات البيع الحادة.

حافظت الاستثمارات ذات الدخل الثابت على جاذبيتها لدى البنوك.

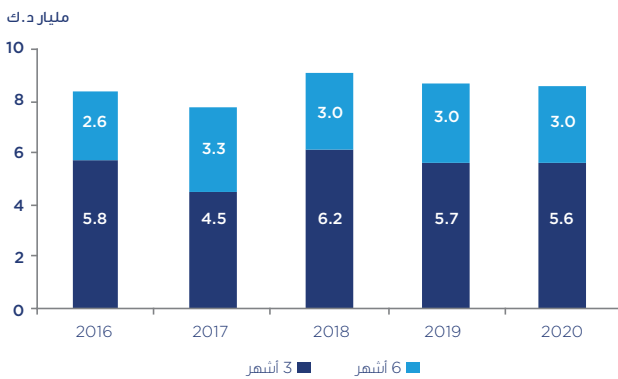
يشير تفصيل فئات الأصول الاستثمارية إلى استحواد الاستثمارات ذات الدخل الثابت على نصيب الأسد حيث أن المعاملة التفضيلية لها في مختلف المتطلبات الرقابية قد يكون لها دور في ذلك. وتماشياً مع النمو العالمي في مستوى الديون وتحديداً إصدارات

على الرغم من أن أصول البنوك المرجحة بمخاطر السوق تبلغ نحو 0.6 مليار دينار، ما يعادل 0.98% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر البالغة 61 مليار دينار (الشكل 3.22)، إلا أنه من المهم تسليط الضوء على العوامل المؤثرة على مخاطر السوق لتكوين صورة شاملة للمخاطر التي تواجهها البنوك.

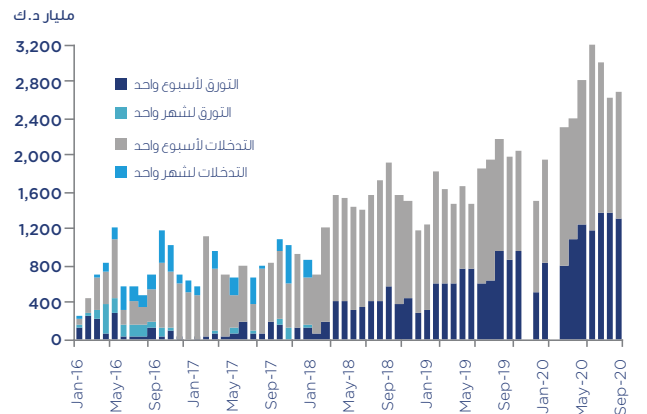
حققت المحافظ الاستثمارية للبنوك نمو خلال السنة.

ارتفعت المحافظ الاستثمارية للبنوك بنحو 519.8 مليون دينار في عام 2020 مسجلة بذلك معدل نمو متواضع نسبياً بنسبة 3.8%، وهو أقل بمقدار 2.5 نقطة مئوية عن متوسط معدل النمو للخمس سنوات الماضية. هذا وفي الربع الثاني من العام، مدفوعاً بالنمو المحقق لبنك إسلامي واحد، سجل نمو

3.21 إصدارات بنك الكويت المركزي من السندات



3.20 امتصاص السيولة من قبل بنك الكويت المركزي



بالرغم من تحديات السيولة الناشئة عن جائحة فيروس كورونا، فإن المخاوف التي قد تعترى النظام متعلقة بوفرة في السيولة وليس نقصاً فيها.

استثمارات متاحة للبيع (الشكل 3.25). وتشير هذه الحصة الكبيرة من تلك الاستثمارات على حرص البنوك على المحافظة على سيولة مرتفعة للمساعدة في تخفيف مخاطر السيولة في حال وجودها. وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من كون هذه الاستثمارات مفيدة من جانب توفير السيولة، إلا أنها قد تعرض البنوك لمخاطر السوق حيث أن هذه الاستثمارات مقيمة تبعاً للقيمة السوقية الحقيقية، مما قد يتسبب في تكبد خسائر غير محققة تنعكس على حقوق الملكية في بيان الدخل الشامل. وفي هذا السياق، واصلت محافظة القطاع المصرفي الخاصة بالاستثمارات المتاحة للبيع نموها، مرتفعة بشكل طفيف بنسبة 2% في عام 2020 مقارنةً بنسبة 24% في 2019. ومع نمو الاستثمارات المدرجة ضمن فئة المتاحة للبيع، واصل معدل تغطية حقوق الملكية³ الانخفاض بنسبة 125.2% في 2020 (الشكل 3.26). ومع ذلك، تشير هذه النسبة إلى قدرة البنوك المحلية على استيعاب خسائر كبيرة لإعادة التقييم والانخفاضات التي قد تتعرض لها محافظها الاستثمارية.

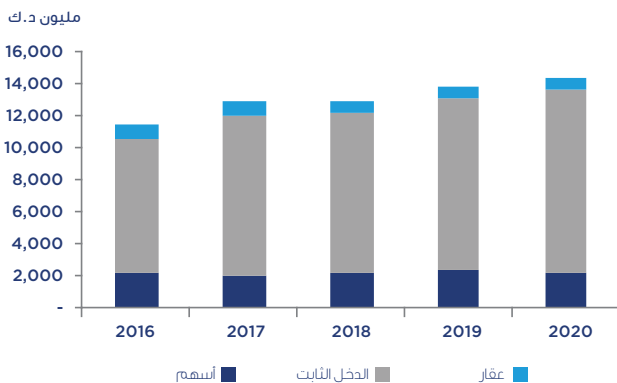
السندات، فقد ارتفعت استثمارات البنوك في الأدوات ذات الدخل الثابت بنسبة 7% في عام 2020 بينما تراجعت استثماراتهم في الأسهم والعقارات بنسبة 6% و12% على التوالي (الشكل 3.23). ومن الممكن أن يُعزى الانخفاض في الاستثمارات العقارية إلى قيام أحد البنوك بإعادة تصنيف عقاراته في مملكة البحرين، وانخفاض قيمة بعض العقارات الاستثمارية.

ومع استمرار البنوك الإسلامية في تعزيز مكانتها في النظام المصرفي، شهدت محافظها الاستثمارية وحصتها من الاستثمارات ذات الدخل الثابت نمواً سريعاً (الشكل 3.24). وقد جاء هذا التصاعد مدفوعاً بزيادة البدائل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي أسهمت بدورها في مساعدة البنوك على تنويع مصادر إيراداتها وانكشافاتها مع الحفاظ على نسب رقابية مناسبة، مما كان له أثراً ملموساً في ارتفاع العوائد من الاستثمارات.

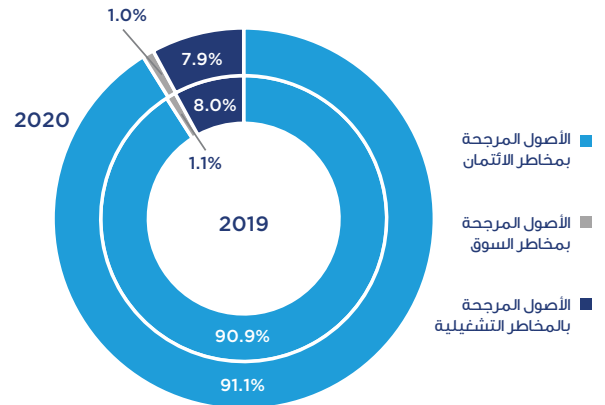
سجلت الاستثمارات المصنفة ضمن فئة المتاحة للبيع ارتفاعاً طفيفاً.

وبالنظر إلى الاستثمارات حسب الغرض، يظهر التحليل أن نحو 60% من الاستثمارات البنوك قد تم تصنيفها ضمن فئة

3.23
استثمارات البنوك حسب النوع



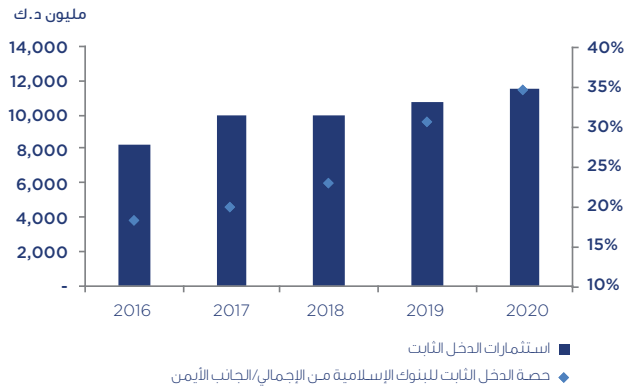
3.22
الأصول المرجحة بالمخاطر



3 يتم احتساب النسبة بقسمة حقوق المساهمين على الاستثمارات المتاحة للبيع.

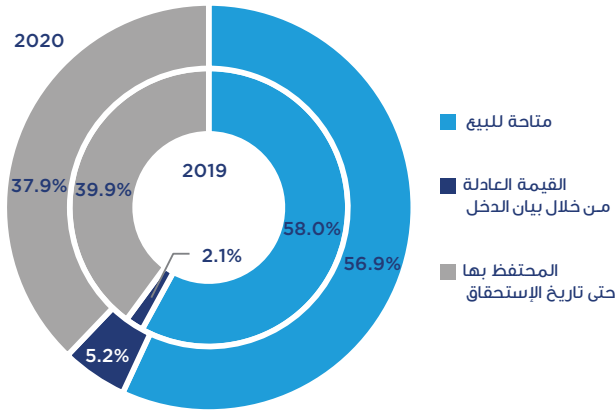
3.24

استثمارات الدخل الثابت



3.25

الاستثمارات بحسب الغرض



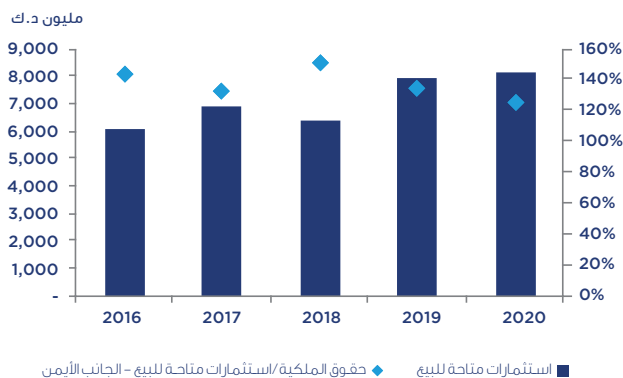
ظلت مخاطر الصرف الأجنبي محدودة.

بالنسبة لمخاطر الصرف الأجنبي وأخذاً بالاعتبار المصدر الرئيسي لتلك المخاطر المتمثل في وجود انكشافات غير مغطاة لعملة أجنبية لدى البنوك، فإن المخاطر الكامنة في النظام المصرفي والتي تنتج من معاملات الصرف الأجنبي تظل محدودة للغاية.

لدى بعض البنوك، بالمقارنة مع بنوك أخرى، مستويات عالية من الانكشافات المفتوحة يُعزى معظمها إلى طبيعة هيكل المجموعات المصرفية (على سبيل المثال الشركات التابعة). وتجدر الإشارة إلى أن تجاوز السندات المصدرة بالعملة الأجنبية غير المغطاة للحد الممنوح لكل بنك يتطلب موافقة بنك الكويت المركزي. وبذلك تعتبر مخاطر الصرف الأجنبي ثانوية. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى نسبة إجمالي مراكز البنوك المفتوحة بالعملة الأجنبية إلى إجمالي رأس المال الرقابي، فإن المخاطر التي تنشأ عن الصرف الأجنبي لا تمثل خطراً رئيسياً على السيولة أو الملاءة المالية لأي من البنوك أو على النظام المصرفي بشكل عام (الشكل 3.27).

3.26

محفظة الاستثمارات المتاحة للبيع



كما لم تشهد الاستثمارات المصنفة ضمن فئات المحتفظ بها حتى الاستحقاق والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل تغيرات حادة.

أما الاستثمارات المصنفة ضمن فئة استثمارات مُحتفظ بها حتى الاستحقاق فتمثل ثاني أكبر فئة بنسبة 37.9%، وتشير الحصة الكبيرة لهذه الاستثمارات إلى نزعة بعض البنوك نحو تخفيف أثر التقلبات التي تطرأ على المحفظة والنتيجة عن تقييمها بسعر السوق.

وفي حين شكلت الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الفئة الثالثة والأصيلة نسبياً، إلا أنه من الجدير الإشارة إلى الزيادة التي شهدتها هذه الفئة البالغة 3.1 نقطة مئوية أو 455.1 مليون دينار. وجاءت الزيادة في الاستثمارات المصنفة ضمن هذه الفئة مدفوعة إلى حد كبير بالنمو البالغ 312 مليون دينار في أوروبا، حيث تركز 299 مليون دينار من هذا النمو في بنك واحد شهد توجهات مماثلة في تصنيفاته الاستثمارية الأخرى. وتماشياً مع تغير طفيف في استراتيجية الاستثمار للبنك المشار إليه التي سعت إلى تنويع مصادر الإيرادات غير المرتبطة بالتمويل، فقد بلغ إجمالي انكشافاته على أوروبا 40%، أي أكثر من ثلاثة أضعاف حصة أوروبا من إجمالي انكشاف القطاع جغرافياً. وعلى الرغم من كون ما سبق ذكره يعكس قدرة البنك على الاستفادة من السيولة الوفيرة لديه، إلا أنه قد يزيد من مخاطر التركيز ومخاطر أخرى نابعة مما قد تشهده المنطقة من تقلبات وصدمات غير اعتيادية.

الهوامش. لذلك، قام بنك الكويت المركزي خلال النصف الثاني من العام بتخفيض إضافي لمعدلات الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء والعوائد على السندات لتوفير بعض اليسر للبنوك في تحمل كلفة التمويل. ولمزيد من التفاصيل حول اتجاهات ربحية البنوك في بيئة منخفضة الفوائد، يمكن الرجوع إلى المرفق (4.1).

وعلاوة على ذلك، وعلى خلفية معدلات الفائدة المنخفضة، قد تسعى البنوك لزيادة إيراداتها من الرسوم والاستثمارات للتعويض عن تراجع هوامش الربحية. كما أنها قد تزيد من عمليات الإقراض في ضوء إعادة تسعير معدلات الفائدة على القروض وتخفيضها. وفي حين أن هذا النمو في القروض مرحباً به في ظاهره، خاصة إذا ما استهدف قطاع ذات قيمة مضافة للاقتصاد، إلا أنه قد يؤدي إلى اندفاع البنوك نحو ممارسات إقراض ذات معايير مخففة تسهم في زيادة المخاطر على الاستقرار العام للنظام. وفي هذا الصدد، يواصل بنك الكويت المركزي تطبيق نهج المراقبة الاستباقية واستخدام الأدوات المتاحة اللازمة في الوقت المناسب لحماية الاستقرار المالي.

استلزمت مخاطر معدل الفائدة مراقبة حصيفة.

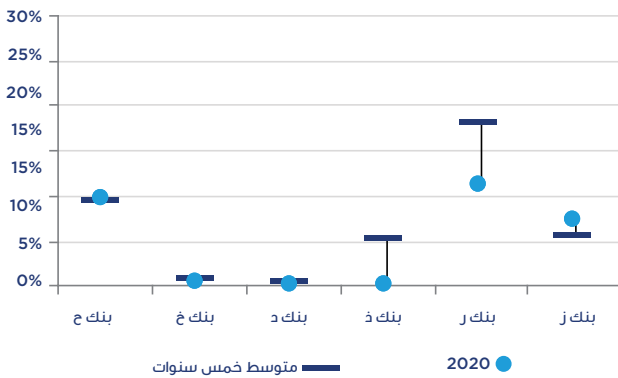
في ظل طبيعة العمل الأساسي للبنوك المتمثل في توظيف مصادر أموال قصيرة الأجل بأصول طويلة الأجل، فإن فجوة إعادة التسعير قصيرة الأجل الناتجة عن ذلك تعرّض البنوك لمخاطر ارتفاع أسعار الفائدة، وإن كانت محدودة. وعلى مستوى النظام المصرفي، فإن الاختلافات في عمليات البنوك وبالتالي في فجوات إعادة التسعير تصبح أكثر وضوحاً وذلك مع تباين انكشافات البنوك التقليدية والإسلامية على المدى المتوسط (2-4 سنوات). وبالنظر إلى فجوات البنوك التقليدية، يتضح أنها قد هيأت نفسها، وبدرجة أكبر من البنوك الإسلامية، للاستفادة من عودة أسعار الفائدة إلى مستوياتها الطبيعية. وتماشياً مع المسار المتوقع لأسعار الفائدة المرجعية، وبشكل خاص سعر الاحتياطي الفيدرالي، فمن المقرر إعادة تسعير العديد من الأصول خلال الفترة المذكورة أعلاه.

ومن جانب آخر، إذا استمرت البنوك المركزية، بما في ذلك بنك الكويت المركزي، في سياساتها التيسيرية، فإن أسعار الفائدة المنخفضة لفترة زمنية طويلة قد تشكل خطراً على ربحية القطاع المصرفي حيث يسبب ذلك حينها ضغوطاً على

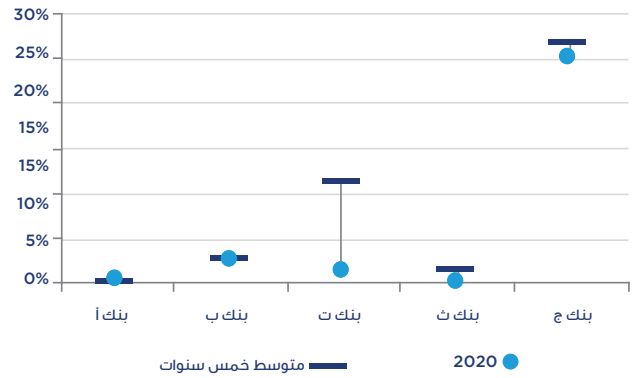
3.27

مراكز البنوك المفتوحة في العملات الأجنبية كنسبة من رأس المال الرقابي

البنوك التقليدية



البنوك الإسلامية





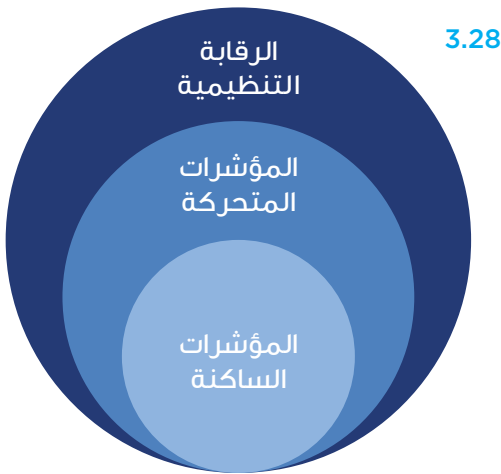
مخاطر التشغيل

يعمل بنك الكويت المركزي باستمرار على تطوير نهج إدارة المخاطر التشغيلية بما يتماشى مع المعايير العالمية.

وعلى الصعيد المحلي، وبسبب التوزيع الاحتمالي للمخاطر التشغيلية⁵ والتحصي الكامن في تحديد آثارها المالية، امتدت جهود بنك الكويت المركزي إلى ما هو أبعد من مجرد مؤشرات نموذجية وذلك من خلال تبني متابعة مكثفة ورقابة حثيثة⁶. حيث يقوم بنك الكويت المركزي وبصورة مستمرة بتطوير الأطر التنظيمية ذات الصلة وفقاً للمعايير الدولية ومن ثم

في ظل بيئة عمل لم يسبق لها مثيل في خضم الأزمة، نالت المخاطر التشغيلية المزيد من الاهتمام مع تزايد مواطن الضعف الناتجة عن الاضطرابات اللوجستية، وتُعرّف المخاطر التشغيلية وفقاً للجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها مخاطر الخسائر الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، أو عن الأفراد أو الأنظمة أو أحداث خارجية إلى جانب المخاطر القانونية⁴. وعلى الرغم من وضوح التعريف والجهود الكبيرة المبذولة مؤخراً في مجال التقدير الكمي لهذه المخاطر، لا يزال من الصعب اختزال مجمل المخاطر التشغيلية في مقياس واحد، ومما يميز المخاطر التشغيلية عن غيرها أنها تنشأ بنشأة الكيان الذي يواجهها، في حين تأتي المخاطر الأخرى نتيجة اتخاذ قرارات مباشرة.

وبالتوازي مع بروز أهميتها، تطورت المخاطر التشغيلية مع ازدياد تعقيد العمليات والاعتماد على التكنولوجيا. وقد تزامن هذا مع تزايد اهتمام السلطات الرقابية في جميع أنحاء العالم بهذه المخاطر، ومواصلة البنوك سعيها لتحقيق مزيد من الفهم والقدرة على تقييم هذه المخاطر وإدارتها بشكل فعال.



4 Basel III: Finalizing post-crisis reforms (بنك التسويات الدولية، ديسمبر - 2017).

5 توزيع احتمالي حاد للخسائر، باحتمالية عالية نسبياً لوقوع خسائر كارثية.

6 على سبيل المثال وحدة حماية العملاء، وعمليات تفتيش متعددة على مدار العام، ومراجعات الرقابة الداخلية، وإنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية، لمزيد من التفاصيل حول هذه الهيئة، يمكن الرجوع إلى المرفق بعنوان «تشكيل الهيئة العليا للرقابة الشرعية».

”
لم يتجاوز إجمالي الخسائر التشغيلية المسجلة في عام 2020 إلى متوسط إجمالي دخل البنوك الكويتية للسنوات الثلاث الماضية ما نسبته 0.04%.
 “

في عام 2020، إلا أن الجزء الأكبر من الخسائر التشغيلية بالدينار قد تركز فيها (الشكل 3.29).

انخفضت المبالغ التي دفعها البنوك مقابل الدعاوى القضائية هذا العام إلى النصف مقارنة بالعام الماضي مما قد يشير إلى تحسن في إدارة المخاطر القانونية.

واستكمالاً لأوجه الخسائر التشغيلية المذكورة أعلاه، فإن معرفة حجم الدعاوى القضائية وتواترها يساعد في تقييم جانب هام من جوانب عمل البنوك ألا وهو سلامة عملياتها قانونياً. ففي عام 2020، بلغت مدفوعات البنوك فيما يتعلق بالدعاوى القضائية نحو 23 مليون دينار، مقارنةً بنحو 37 مليون دينار في

تطبيقها من خلال الرقابة المكتبية والميدانية. ويستند كل من النهج الرقابي وإعداد التقارير على مؤشرات ثابتة وأخرى ديناميكية لمخاطر التشغيل (الشكل 3.28). وعلى وجه التحديد، فإن المؤشرات الثابتة تمثل حالات الفشل والغرامات والفجوات، في حين تُعد القيمة المعرضة للمخاطر (التوزيعات الإحصائية للخسائر) أحد المؤشرات المستخرجة ديناميكياً.

يسلط التحليل أدناه الضوء على المؤشرات الرئيسية للمخاطر التشغيلية المتعلقة بالقطاع المصرفي المحلي، وبلي ذلك عرض لأهم ما جاء في الإطار الرقابي لبنك الكويت المركزي.

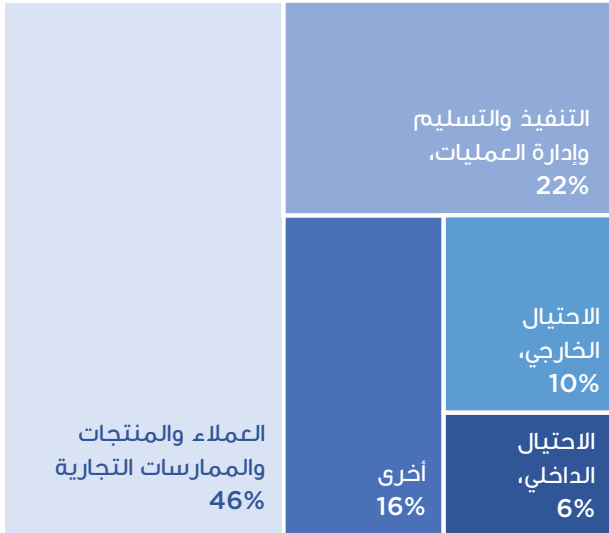
سجل القطاع بعض الخسائر التشغيلية خلال العام، إلا أنها كانت منخفضة نسبياً.

على الرغم من التدايعات التشغيلية التي ترتبت على جائحة فيروس كورونا، نجد عند النظر إلى إجمالي الخسائر لعام 2020 أنها أقل بكثير مقارنةً بخسائر عام 2019.

فعلى النقيض من عام 2019 الذي كانت معظم حالات الخسائر فيه تتراوح ما بين 300,000 - 1,000,000 دينار، كانت غالبية حالات الخسائر في عام 2020 أقل من 20,000 دينار. وقد تكون حالات الخسائر هذه الكثيرة في عددها والمنخفضة في قيمتها بمثابة فرصة للبنوك لمعرفة ما يحرض مثل تلك الحالات وإيجاد الحلول لها. وعلى سبيل المثال، شهد بند ممارسات التوظيف والسلامة في مكان العمل ارتفاعاً حاداً مسجلاً أكبر عدد من الحالات المبلغ عنها، وإن كانت بقيمة ضئيلة إذ لم يسفر عن العديد من هذه الحالات خسائر مالية مباشرة.

وإجمالاً، لم يتجاوز إجمالي الخسائر التشغيلية المسجلة في عام 2020 نسبة إلى متوسط إجمالي دخل البنوك الكويتية للسنوات الثلاث الماضية 0.04%. قد يشير ما سبق إلى أن الخسائر طفيفة وغير جديرة بالاهتمام، ولكن من المهم إعادة التأكيد على طبيعة المخاطر التشغيلية التي تحدث تحقق خسائر فادحة في بعض الحالات، وعلى الطابع التنافسي وحساسية القطاع المصرفي المحلي لآراء وتوجهات العملاء، حيث قد ينتج عن الفشل التشغيلي أضرار مالية غير مباشرة. أما من حيث النوع، فعلى الرغم من انخفاض عدد حالات الخسائر نسبياً في فئة العملاء والمنتجات وممارسات الأعمال

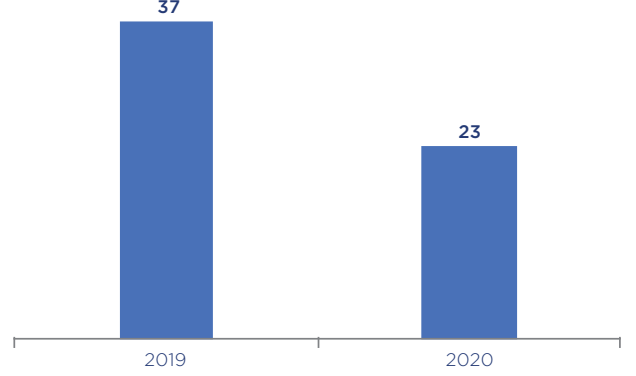
3.29 الخسائر التشغيلية خلال عام 2020 حسب النوع



2019 (الشكل 3.30). وعلى وجه التحديد، شهدت ست بنوك من أصل عشرة انخفاضاً في مدفوعات الدعاوى القضائية في عام 2020، وقد يكون هذا الانخفاض مدفوعاً بتراجع النشاط التجاري وبالتالي انخفاض مسببات الدعاوى القضائية، وإقفال

3.30

مدفوعات البنوك مقابل الدعاوى القضائية (مليون د.ك)



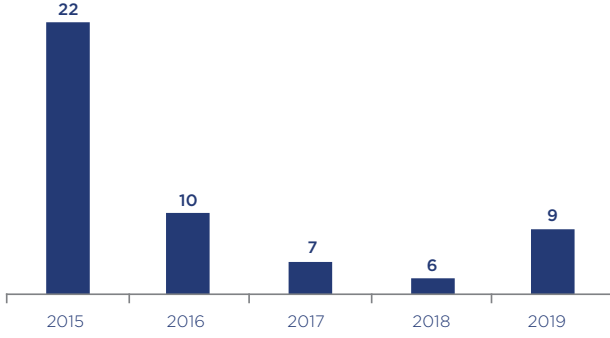
المحاكم أثناء فترة الإغلاق الكلي. ومن الجدير بالذكر أن تراكم الدعاوى القضائية نتيجة الإغلاق قد يترتب عليه مدفوعات أعلى في عام 2021.

علاوة على ذلك، وبالنظر إلى المستقبل، فإن تحول المؤسسات المالية من سعر الليبور يُعد منعطفاً هاماً قد يترتب عليه تحديات تشغيلية على الصعيد العالمي. وعلى وجه التحديد، ونظراً لارتباط بعض العقود في النظام المصرفي المحلي في معدل الليبور، فإن تلك التي لا تتضمن بنود تنص على معدلات بديلة قد تثير تعقيدات تؤدي إلى خسائر لاحقة. هذا ويعتبر انكشاف النظام المصرفي المحلي للعقود سالفة الذكر محدوداً. وفي هذا السياق، يقوم بنك الكويت المركزي بنشر الوعي الكافي والمعلومات اللازمة في هذا الصدد لمساعدة البنوك في تحقيق انتقال سلس.

على عكس الاتجاه الذي شهدته مدفوعات الدعاوى القضائية، فقد ارتفع عدد الملاحظات عالية الخطورة⁷ الناتجة من عمليات مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك عن عام 2019. وارتفع عدد تلك الملاحظات المسجلة من ست ملاحظات مسجلة على بنكين عن عام 2018، إلى تسع ملاحظات مسجلة

3.31

ملاحظات تدقيق عالية المخاطر



على أربعة بنوك في 2019 (الشكل 3.31). وبشكل عام، تم تسوية سبع ملاحظات من أصل تسعة من خلال اتخاذ تدابير تصحيحية مناسبة.

ونظراً للظروف الاقتصادية، فقد أجرت إدارة الرقابة الميدانية في بنك الكويت المركزي جولات تفتيشية مكثفة بهدف ضمان عدم زعزعة المعايير التشغيلية، وكما هو واضح من الجزاءات المفروضة، أثبتت البنوك قدرتها على الحفاظ على فعالية ضوابطها الداخلية على الرغم من الاضطرابات الناجمة عن الجائحة، ومقارنة بالعام السابق، انخفض إجمالي عدد الجزاءات في عام 2020 من 60 جزاء إلى 42 جزاء، تركزت في بنكين (الشكل 3.32).

تحسنت معدلات الدوران الوظيفي للقطاع خلال العام.

ومن المعروف أنه أثناء الأزمات تتعرض القوى العاملة إلى تغيرات شديدة، إلا أنه بالمقارنة مع الاتجاهات العالمية، تعتبر الآثار المحلية للجائحة معتدلة في هذا الصدد. بالتالي يمكن استخدام معدل الدوران الوظيفي⁸ كمرجع لزيادة فهم الأثر

”

شهد معدل الدوران الوظيفي تحسن على الرغم من التحدي التشغيلي.

“

7 ملاحظات شهدها مدققون خارجيون لدى البنوك تطلبت تحقيقاً فورياً واتخاذ إجراءات تصحيحية لازمة.

8 يقدر معدل الدوران الوظيفي للعاملين نسبة الموظفين الذين يتركون العمل في المؤسسة.

حصل بنك الكويت المركزي على اعتماد المنظمة الدولية للمعايير في فبراير 2020، وذلك لتبنيه المثالي للمعايير في "نظم إدارة أمن المعلومات" (أيزو 27001:2013).

أصحاب العمل عن تسريح موظفيهم، ومن المثير للاهتمام، أنه مع ظهور الأنباء المتعلقة باللقاح والتراجع الطفيف لحالة انعدام اليقين، تضاعف معدل الدوران الوظيفي على أساس ربع سنوي من 2% إلى 4% للربع الرابع من عام 2020. وقد يشير هذا إلى أن الزيادة كانت في المقام الأول نتيجة لقرار الموظفين استكشاف الفرص بدلاً من قرار أصحاب العمل خفض التكاليف للتعامل مع الظروف الضاغطة.

تُعد الرقمنة جانباً رئيسياً من جوانب المخاطر التشغيلية التي تتم مراقبتها وتقييمها باستمرار.

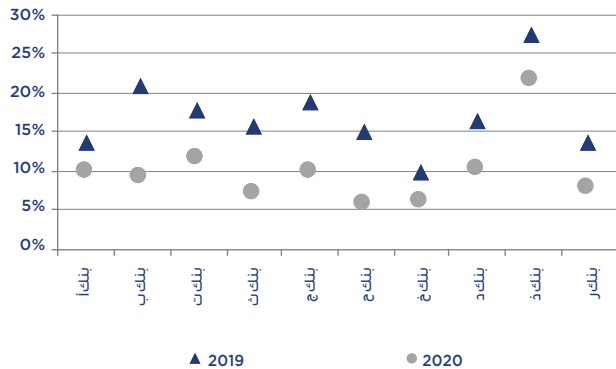
وفي ضوء التوجهات العامة للرقمنة التي يشجعها بنك الكويت المركزي⁹، سعت البنوك إلى تطوير وتنويع منصات الرقمية. وبالتالي تتطلب وتيرة التطور هذه تعزيزاً متكافئاً أو أسرع لأطر حصة للأمن السيبراني، إذ أن توسع القنوات الرقمية يؤدي بطبيعة الحال إلى نطاق أوسع من التهديدات السيبرانية المحتملة.

المزعزع للاستقرار على البنوك، إن وجد، ومن الجدير بالذكر هنا أنه من الصعب تحديد السبب الكامن وراء زيادة هذا المعدل، حيث يمكن أن يُعزى إلى إعادة هيكلة المؤسسة أو خفض تكاليفها، أو ناتجة من قرار الموظف ذاته.

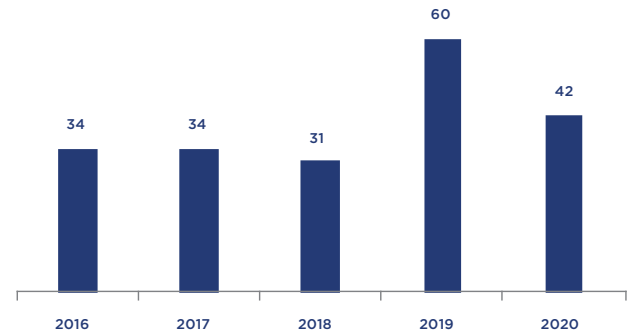
محلياً، ومقارنة بالمؤشرات المذكورة أعلاه، فإن معدل الدوران الوظيفي للعاملين لا يشكل أي تهديد، غير أنه من الممكن أن يؤدي الارتفاع الكبير والمستمر له إلى إضعاف الاستقرار التشغيلي للبنوك، حيث أنه وبصورة عامة وعلى الرغم من التوجه العام إلى الرقمنة، يمكن أن يكون رأس المال البشري المستقر المصدر الرئيسي والدافع لنجاح أي مؤسسة.

وإجمالاً، بلغ متوسط معدل الدوران الوظيفي في البنوك 10% في عام 2020، وهو تحسن كبير بالنظر إلى الظروف، مقارنةً بمعدل 17% الذي شهدته عام 2019، وقد جاءت التحسينات لدى جميع البنوك مدفوعة بعاملين (الشكل 3.33). فمن جهة، كانت بيئة العمل التي فرضتها الأزمة أقل حافزاً للموظفين للتنقل بين الوظائف، والأخرى أن توجيهات بنك الكويت المركزي وتدابير الدعم الحكومية للحفاظ على التوظيف أدت إلى إحجام

3.33 معدل الدوران الوظيفي



3.32 الجزاءات الموقعة من بنك الكويت المركزي



9 كلمة معالي محافظ بنك الكويت المركزي بعنوان «معركة البقاء» وتوجيهات بنك الكويت المركزي بهدف تشجيع البنوك المحلية على تطوير أطر استراتيجية تكنولوجيا المعلومات وشغل المناصب الرئيسية.



المؤسسات المالية، وبسبب الأهمية القصوى لتبني أعلى المعايير في إدارة هذه النظم، أصدر بنك الكويت المركزي الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني للقطاع المصرفي في دولة الكويت في فبراير من عام 2020، حيث يتعين على البنوك الامتثال للمعايير المحددة، ونتيجة للمتطلبات الموضحة في الإطار في نهاية عام 2020، تم اعتماد ثمانية بنوك من أصل 11 بنك بالمثل من قبل المنظمة الدولية للمعايير (أيزو 27001:2013).

ومن أجل قياس مدى سلامة هذه النظم وتقييمها، يتم متابعة مؤشرات متعلقة بالفترة الزمنية للحوادث وعمقها، مع التركيز على المخاطر السيبرانية حيث يمكن لأثرها أن يزعزع استقرار القطاع المصرفي.

وبهدف ملاءمة التركيز على هذا النوع من المخاطر، يعمل إطار الأمن السيبراني على تسهيل تبادل المعرفة بين البنوك حول الدروس المستفادة من كل حادثة تحقيقاً للمنفعة، وعلى النحو المنصوص عليه في الإطار، فقد تم إنشاء فريق عمل معني بأمن المعلومات، ليكون بمثابة ميدان عام للمناقشات المثيرة حول ضوابط الأمن السيبراني وأفضل الممارسات والتكنولوجيا السائدة، تهدف أعمال ومناقشات فريق العمل إلى النهوض بالأمن السيبراني للقطاع المصرفي الكويتي ونضجه.

وفي ضوء اختلاف مستويات المعرفة الرقمية لمستخدمي تلك المنصات، تزداد مسؤولية البنوك وأهمية تعاملها مع هذه الجوانب، خاصة من خلال النظر إلى الجزء الأكبر من الخسائر التشغيلية المنسوبة إلى بند العملاء والمنتجات والممارسات التجارية.

وفي محاولة للحد من تلك الخسائر، أطلق بنك الكويت المركزي، بالتعاون مع البنوك المحلية حملة "لنكن على دراية" التي تستهدف العملاء لزيادة وعيهم بالتهديدات المحتملة. وكما يشير اسم الحملة، فإن الغاية منها أن يكون الجميع على علم ودراية حول المعاملات المالية والمصرفية، بما في ذلك دور البنوك كوسطاء ماليين، وأهمية حماية المعلومات الشخصية لتجنب عمليات النصب والاحتيال، وتمثل الفلسفة الأساسية في أنه مهما كانت الإجراءات الوقائية للبنوك متطورة واستباقية، فإن العميل الواعي والمطلع هو اللبنة الأكثر قوة وفعالية لبناء بيئة مصرفية أكثر أماناً.

بالإضافة إلى ذلك، دعم بنك الكويت المركزي تبني البنوك لأفضل الممارسات والمعايير من حيث الأنظمة الأساسية وأطر العمل، وليكون مثلاً يحتذى به، فقد حصل بنك الكويت المركزي على اعتماد المنظمة الدولية للمعايير في فبراير 2020، وذلك لتبنيه المثالي للمعايير في "نظم إدارة أمن المعلومات" (أيزو 27001:2013). ونظراً لأن نظم إدارة أمن المعلومات تمثل القناة الرئيسية للبيانات الحساسة لدى

يلعب التأمين دوراً مهماً في التخفيف من أثر مخاطر التشغيل.

فيما يتعلق بالآثار المالية الكبيرة وغير المتوقعة التي قد تنشأ بسبب المخاطر التشغيلية، يشكل التأمين رادعاً مباشراً لامتصاص الصدمات. ونظراً إلى الأثر المالي المعتدل تاريخياً لإخفاقات البنوك التشغيلية، فإن مستويات التغطية التأمينية لها مطمئنة. على وجه التحديد، تم توجيه نسبة 29% من إجمالي قيمة التغطية التأمينية لعمليات البنوك ضد مخاطر التشغيل لفئة العملاء والمنتجات والممارسات التجارية في عام 2020، بينما تم تخصيص 27% لفئة حوادث الأضرار التي تلحق بالأصول المادية. بالنسبة لتقنية المعلومات، بما في ذلك المخاطر السيبرانية، تبلغ نسبة التغطية المخصصة لها حوالي 3% من إجمالي التغطية التأمينية.

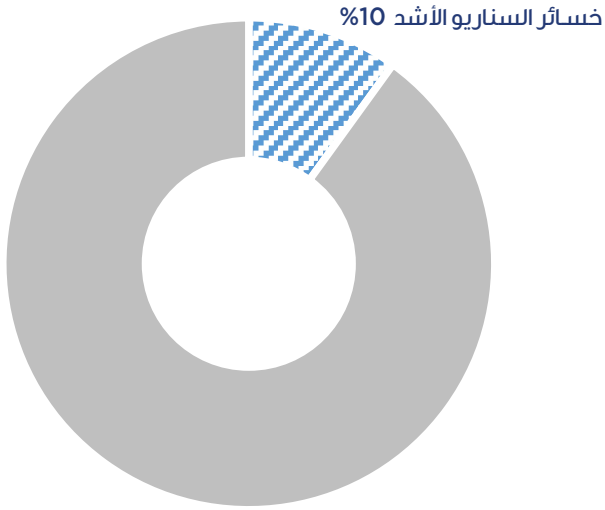
يجري بنك الكويت المركزي عمليات محاكاة مستمدة من توزيعات الخسائر التشغيلية بهدف توقع وتقييم المخاطر بشكل أفضل.

وأخيراً، وفي حين أن الحوادث التشغيلية التاريخية والخسائر الناتجة عنها تشكل مدخلات رئيسية في عملية تقييم مسببات وحجم المخاطر الممكنة، فإن اتباع النهج الاستشراقي يُعد مناسباً وطبيعياً لفهم كيفية تجسدها. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجري بنك الكويت المركزي العديد من عمليات المحاكاة المشتقة من توزيعات الخسائر على مستوى القطاع وكل بنك على حدة.

في عام 2020، تم إجراء عمليتي محاكاة رئيسيتين لتقييم شدة الخسائر التشغيلية للبنوك، حيث تعتمد عملية المحاكاة الأولى على حدة الخسائر لمجمل القطاع المصرفي، بينما تجمع عملية المحاكاة الثانية بين تكرار ومدى خسائر القطاع المستمدة من قاعدة بيانات خاصة بالمخاطر التشغيلية. علاوة على ذلك، تم افتراض خسائر فادحة إضافية لعمليتي المحاكاة سالفتي الذكر، وبذلك يصل المجموع إلى أربعة سيناريوهات، وبتأثير مختلف لكل منها.

في أسوأ الحالات، تُقدر الخسارة التشغيلية القصوى للقطاع بنحو

3.34 إجمالي الأرباح (متوسط ثلاث سنوات) خسائر السيناريو الأشد 10%



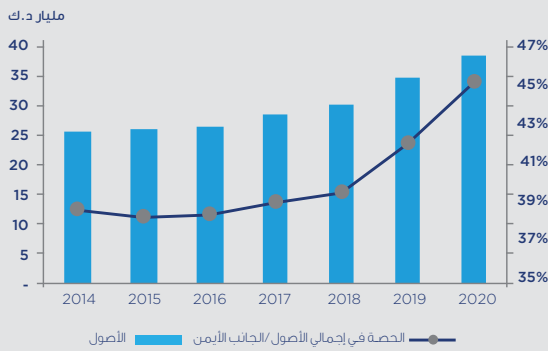
270 مليون دينار. ومن الناحية النسبية، لا تتعدى هذه الخسارة نسبة 10% من متوسط إجمالي دخل البنوك في السنوات الثلاث الماضية (الشكل 3.34). وعلى الرغم من جوهرية نتائج السيناريو الأشد، لا سيما بالنظر إلى مصادر الضغوط المتزامنة الأخرى، إلا أنها تسلط الضوء على الوضع المالي القوي للبنوك، مما يشير إلى قدرتها على الصمود أمام تبلور مخاطر تشغيلية شديدة الضرر. والهدف هنا هو الحفاظ على الوضع المالي للبنوك وتعزيزه، وتقليل الخسائر على الرغم من الفرضيات المتشددة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مساهمة كل بنك في جهد جماعي يهدف إلى ترسيخ مكانة القطاع المصرفي الرائدة في مؤشرات المرونة والسلامة.

كما يتضح من عام مليء بالتحديات الفريدة، فإن الجهود المبذولة في أوقات اليسر توثي ثمارها في أوقات العسر. ومن جهته، فإن بنك الكويت المركزي لا يبدؤ جهداً في بناء وتطوير بيئة تنظيمية تتبنى أساليب استباقية واحترافية في إدارة المخاطر، لا سيما المخاطر التشغيلية سريعة التطور.

تم إجراء عمليتي محاكاة رئيسيتين لتقييم شدة الخسائر التشغيلية للبنوك وفي أسوأ الحالات، تقدر الخسارة بنسبة لا تتعدى 10% من متوسط إجمالي دخل البنوك في السنوات الثلاث الماضية.

المرفق (3.1): إنشاء «الهيئة العليا للرقابة الشرعية»

أ البنوك الإسلامية في الكويت



الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية بهدف تعزيز دور هيئات الرقابة الشرعية وحوكمتها في البنوك. ومع ذلك، فإن هناك حاجة ملحة لوجود هيئة للرقابة الشرعية على المستوى الوطني لأسباب عدة.

أولاً، أن هيئات الرقابة الشرعية في البنوك - وبالرغم من أهمية دورها - تتمتع بمستوى عالٍ من المرونة حين البت في شرعية أمر ما من عدمه، ما قد يؤدي إلى تباين شديد في وجهات النظر في ذات الحكم واختلاف الآراء ضمن بيئة تشريعية واحدة بشكل غير مقصود، والذي بدوره يضيف المزيد من التعقيدات غير اللازمة لعمليات التمويل الإسلامي وأطر عمله. هذا ومن شأن عدم تجانس الآراء والفتاوى إعاقعة عملية توحيد المنتجات وزعزعة ثقة المستثمرين وإرباك العامة.

ثانياً، تعدد هيئات الرقابة الشرعية دون وجود سلطة رقابية على مستوى الدولة قد يفرض مخاطر المراجعة الشرعية بين الآراء المختلفة والتسابق إلى هيكلة المنتجات بشكل يحقق الحد الأدنى المقبول من التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية دون الالتزام بجوهر الشريعة. ومثل هذا الأمر قد يؤدي إلى توجيه العملاء نحو بنك ما لتنفيذ معاملات متى ما كانت الهيئة التابعة لذلك البنك أكثر تساهلاً من غيرها في البنوك الأخرى.

تعد دولة الكويت من أوائل الدول في إنشاء صناعة مصرفية إسلامية حديثة، حيث انطلق أول بنك إسلامي في البلاد قبل نحو 42 عام. ومنذ ذلك الحين، تنامت أهمية الصناعة المصرفية الإسلامية وزاد حجمها لتشكل جزءاً تظامياً من إجمالي القطاع المصرفي¹. وتمثل حالياً خمسة بنوك إسلامية محلية نحو 46% من مجمل أصول القطاع المصرفي في دولة الكويت حتى ديسمبر 2020 (الشكل أ). ونظراً لحجمها مجتمعة، تعتبر حصة البنوك الإسلامية في دولة الكويت ثاني أعلى نسبة بين الدول ذات النظام المصرفي المزدوج (أي تعمل بالنظامين التقليدي والإسلامي بالتوازي).

ومن المتطلبات الأولية للبنوك الإسلامية أن تكون جميع المنتجات والخدمات التي تقدمها والعمليات التي تجريها بالإضافة إلى أطر الحوكمة التي تتبعها ملتزمة ومتوافقة بشكل كامل ومستمر مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي، فإن أحد أكبر المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية هي عدم الالتزام الشرعي والذي قد يترتب عليه تبعات فادحة تصل إلى تدهور السمعة وخسارة الأعمال. ومع تكرار تلك المخالفات وتضاعف جسامتها، قد تنتج تبعات نظامية تشكل خطراً محتمل على الاستقرار المالي.

وفي حين تختلف إجراءات الحول المتعلقة بضمان الالتزام الشرعي، من الممكن إيجازها ضمن ثلاث نماذج مختلفة: (1) أن تكون هيئة الرقابة الشرعية تابعة للبنوك ضمن هيكلها التنظيمي (2) أن يكون هناك هيئة وطنية للرقابة الشرعية (3) ونظام هجين يجمع النموذجين السابقين. في الكويت، تتضمن البنوك الإسلامية هيئات للرقابة الشرعية وتعد جزءاً من هيكلها التنظيمي بهدف ضمان الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات والأنشطة المصرفية، وإصدار الموافقات على المنتجات المختلفة التي يقدمها البنك الإسلامي بالإضافة إلى مراجعة شرعية جميع الأعمال وإجراء التحقيق الشرعي. وقد أصبح بنك الكويت المركزي في ديسمبر 2016² تعليمات شاملة حول حوكمة الرقابة

1 يعتبر مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) الصيرفة الإسلامية على أنها نظامية إذا شكلت أكثر من 15% من إجمالي النظام المصرفي.

2 https://www.cbk.gov.kw/en/images/governance-islamic-banks-122719_v50_tcm10-122719.pdf

- حوكمة أنشطة الفتوى والرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
- الموافقة المسبقة على المرشحين لعضوية هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.
- البت في الخلافات التي قد تحدث بين أعضاء هيئات الرقابة الشرعية المختلفة في حال عدم توصلها لرأي شرعي محدد في مسألة معروضة عليها.
- إبطاء الرأي الشرعي فيما يُحال إليها من المحاكم أو مراكز التحكيم بشأن قضايا العمل المصرفي والمالي الإسلامي.

وقد ضمت الهيئة في تشكيلها الأول أربعة أعضاء من ذوي الاختصاص الفقهي والخبرة المصرفية الإسلامية، لتمتد عضويتهم لثلاث سنوات قابلة للتجديد، وهم:

- عيسى زكي شقرة (رئيساً)
- د. خالد محمد بودي (عضواً)
- مصطفى سيد حسن الزلزلة (عضواً)
- د. مطلق جاسر الجاسر (عضواً)

سوف يسهم تأسيس الهيئة العليا للرقابة الشرعية في توحيد معايير المنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وتعزيز الشفافية وترسيخ حوكمة الرقابة الشرعية. كما سيكون للهيئة دور محوري في تحسين جودة الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، مما سيعزز من الانضباط في السوق ويُحسن عمقه وسيولته.

ثالثاً، في حين أن تنوع الآراء من شأنه دعم روح الابتكار، فمن الممكن للخلاف حول المبادئ المحورية أن يربك ويحد من نمو صناعة التمويل الإسلامي. على سبيل المثال، فإن صيغ الصكوك التي تختلف حولها الآراء والأحكام الشرعية لن تنجح في جذب قاعدة عريضة من المستثمرين، الأمر الذي يترتب عليه ضعف وضخامة سوق الصكوك.

تسلط هذه الأمور الضوء على الحاجة الماسة لوجود هيئة عليا للرقابة الشرعية لتحقيق التناغم بين المبادئ والصيغ على مستوى الدولة، وهو ما سيساهم بدوره في غرس الثقة في التمويل الإسلامي ويروج تقبل الصناعة على نطاق أوسع.

استناداً لكل هذه الاعتبارات، أعلن بنك الكويت المركزي في 5 أكتوبر 2020 إنشاء "الهيئة العليا للرقابة الشرعية"³ بعد موافقة مجلس إدارة البنك بتاريخ 1 سبتمبر 2020.

وقد أُنيط بالهيئة، والتي ستتخذ بنك الكويت المركزي مقراً لها، المهام الرئيسية التالية:

- إبطاء الرأي وتقديم المشورة للبنك المركزي بشأن شرعية المعاملات المالية⁴ التي تتم بينه وبين البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الخاضعة لرقابته⁵.
- اقتراح الإرشادات الشرعية العامة للمنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية.
- اقتراح التعليمات المنظمة لأعمال هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية المختلفة.
- القيام بالتحقيق الشرعي الداخلي والخارجي.

3 القانون رقم (3) لسنة 2020.

4 مثل أدوات السياسة النقدية وإدارة السيولة.

5 تضم المؤسسات المالية الإسلامية المشار إليها هنا البنوك الإسلامية وشركات التمويل الإسلامي الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي.

الفصل الرابع:

الربحية والملاءة المالية للقطاع المصرفي



يهدف هذا الفصل من التقرير إلى فحص سلامة القطاع المصرفي من خلال تحليل مؤشرات الربحية الرئيسية، متبوعاً بفحص مقاييس الملاءمة المالية لقياس مرونة النظام.

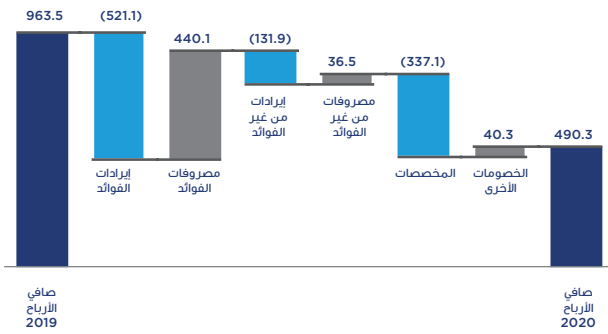
ربحية القطاع المصرفي

كما هو الحال في الأزمات، كان للجائحة أثر كبير على ربحية البنوك.

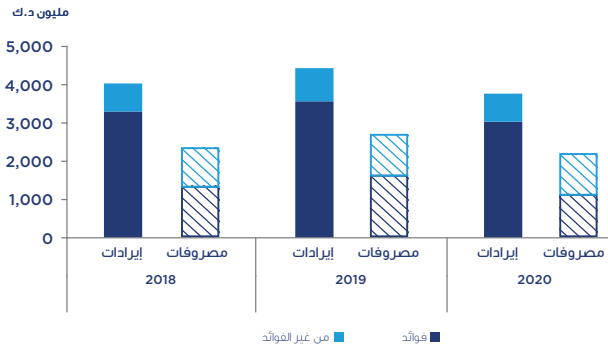
لم تكن أزمة فيروس كورونا أقل وطأة من الأزمة المالية العالمية، حيث انخفض إجمالي صافي الأرباح العائدة للمساهمين خلال عام 2020 بنسبة 52% على أساس سنوي لتصل إلى 455 مليون دينار (الشكل 4.1)، وهو أقل مستوى منذ 11 عاماً، وتحديداً خلال الأزمة المالية العالمية حيث تراجع إجمالي صافي الأرباح في ذلك الحين ليصل إلى 340 مليون دينار، بيد أن الأثر الناجم عن جائحة فيروس كورونا قد تفاقم بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط، حيث تُرجمت توقعات ضعف النمو الاقتصادي إلى تراجع استثمارات رؤوس الأموال، وتبعياً عمليات التمويل.

ساعدت عدة عوامل في انخفاض صافي الأرباح أهمها تراجع إيرادات الفوائد وارتفاع مستويات المخصصات. وفي ظل انخفاض أسعار الفائدة، لم يكن التراجع الناتج من ذلك في مصروفات الفوائد كافٍ لامتصاص الانخفاض الموازي في إيرادات الفوائد (الشكل 4.2). كما ساهم انخفاض إيرادات الفوائد في تراجع الأرباح التشغيلية المتأثرة بقرارات تأجيل سداد أقساط القروض، وانخفاض إيرادات الأتعاب والرسوم «تحديداً رسوم شركة الخدمات المصرفية الآلية (كي-نت) لمدة ستة شهور»، حيث شكلت القيود المفروضة على التجول عائقاً أمام تنفيذ المعاملات، هذا إلى جانب تراجع العوائد على الاستثمارات، وأخيراً، جاء الارتفاع الملحوظ في مستوى المخصصات لمواجهة الأزمة، التي قد تمتد لفترة من الزمن، ليشكل العامل الأكثر تأثيراً على صافي الأرباح.

4.2 التغير في صافي الأرباح (مليون د.ك)

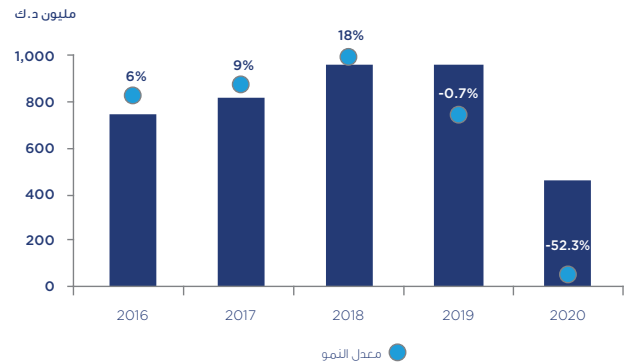


4.3 تحليل الإيرادات والمصروفات

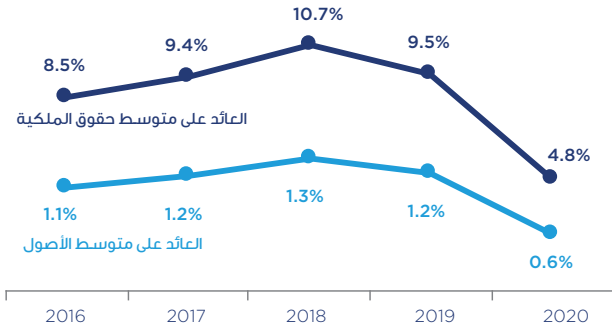


وكشفت مراجعة الأرباح الأساسية تراجع إيرادات الفوائد بنحو 15% لتصل إلى 521 مليون دينار خلال السنة (الشكل 4.3). وعلى الرغم من أن مصروفات الفوائد كنسبة مئوية انخفضت أكثر لذات الفترة نتيجة لخفض أسعار الفائدة (27%)، إلا أن هذا التراجع لم يكن كافياً لتغطية فجوة الأرباح من حيث القيمة، حيث انخفض صافي إيرادات الفوائد بنحو 4.1%. ويعود هذا الانكماش في إيرادات الفوائد بصورة أساسية إلى انخفاض العوائد على التسهيلات الممنوحة للشركات والتعاملات مع البنوك الأخرى.

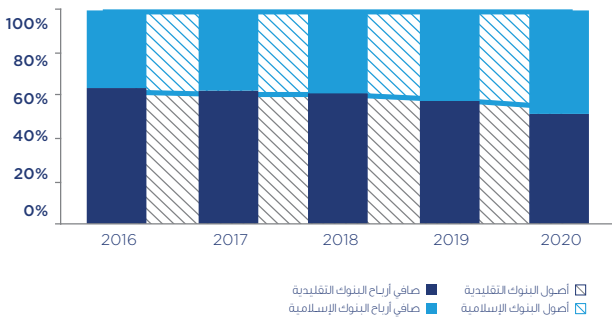
4.1 صافي أرباح البنوك العائد للمساهمين



4.5 العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط حقوق الملكية



4.6 الحصة من صافي الأرباح والأصول



حقوق الملكية، إلا أن إجمالي حقوق ملكية المساهمين تراجع بحوالي 4.5% على أساس سنوي خلال عام 2020، وساهم قرار تأجيل سداد أقساط القروض لمدة ستة أشهر في تعزيز هذا الانخفاض، حيث أثرت هذه الخسائر البالغة نحو 334 مليون دينار بشكل مباشر على الأرباح المحتجزة.

استمر نمو حصة البنوك الإسلامية من أرباح القطاع.

لم توقف الأزمة مسيرة البنوك الإسلامية في تنمية حصتها من ربحية السوق، والتي بلغت نسبتها 48% من إجمالي أرباح القطاع، بزيادة 6 نقاط مئوية عن حصتها السنة السابقة والتي بلغت 42% (شكل 4.6). هذا وجاء فارق الأداء السنوي في الربحية مدفوعاً بأداء بنك واحد من كلا الشقين، الإسلامي والتقليدي، فمن جهة، قام بنك تقليدي باتباع أسلوب متحفظ لشطب المديونيات مما ساهم في انخفاض صافي الأرباح على مستوى البنوك التقليدية، ومن جهة أخرى سجل بنك إسلامي إيرادات عالية من السندات بالليرة التركية، كما استفادت البنوك الإسلامية من طبيعة عقود الودائع لديها مما أفضى إليها القدرة على تقليص العائدات المدفوعة على الودائع مع انخفاض صافي الأرباح. وفي المجمل، تراجع صافي أرباح البنوك التقليدية بنسبة 58% خلال عام 2020 مقابل 46% لنظيراتها الإسلامية.

نجحت البنوك في المحافظة على اعتمادها على الأنشطة المصرفية الرئيسية.

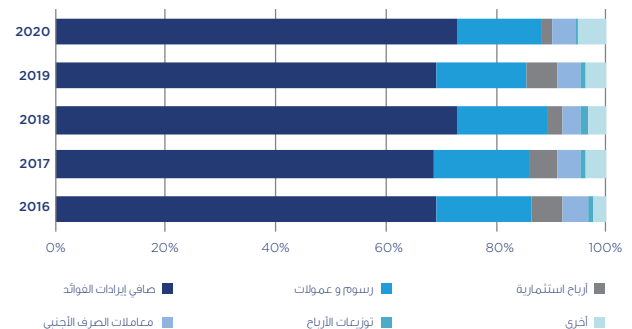
تؤكد تفاصيل مجمل الربح قدرة البنوك في المحافظة على قوة وسلامة أنشطتها الرئيسية كأحد محفزات الربحية لدى القطاع المصرفي، حيث ارتفع مستوى صافي إيرادات الفوائد بنسبة طفيفة خلال عام 2020 ليشكل الحصة الأكبر من مجمل الربح بنسبة 71.9% (الشكل 4.4). وكما هو متوقع في الأزمات، تقلصت حصة إجمالي الإيرادات من الاستثمارات بنحو 4.1 نقاط مئوية، وهو ما يمثل 1.6% من إجمالي الأرباح في عام 2020.

تأثرت الكفاءة التشغيلية للبنوك بأسعار الفائدة المنخفضة وظروف العمل الضاغطة.

ساهم انخفاض أسعار الفائدة إلى جانب صعوبة الظروف التشغيلية في تراجع ربحية وكفاءة البنوك حيث تراجع كل من معدل العائد على متوسط الأصول ومعدل العائد على متوسط حقوق الملكية لمستويات متدنية وغير مسبقة مع اشتداد حدة الأزمة (الشكل 4.5). وقد تراجع معدل العائد على متوسط الأصول مع ارتفاع متوسط الأصول لمستويات غير مسبقة، جاء هذا النمو في حجم الأصول معزراً بارتفاع الالتزامات في شكل وودائع وإصدار سندات، حيث نمت الودائع الخاصة والحكومية بنحو 9.5% (ما يعادل 4.7 مليار دينار). ويُعزى الانخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية بصورة رئيسية إلى تراجع صافي الأرباح، ورغم الثبات النسبي لمتوسط

واصلت البنوك ربحيتها رغم تداعيات إغلاق الأسواق، وضعف قدرة العملاء على خدمة مديونياتهم، وتأجيل أقساط القروض الشخصية.

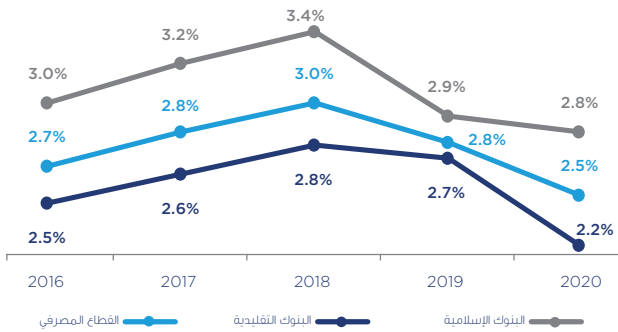
4.4 تحليل إجمالي الأرباح



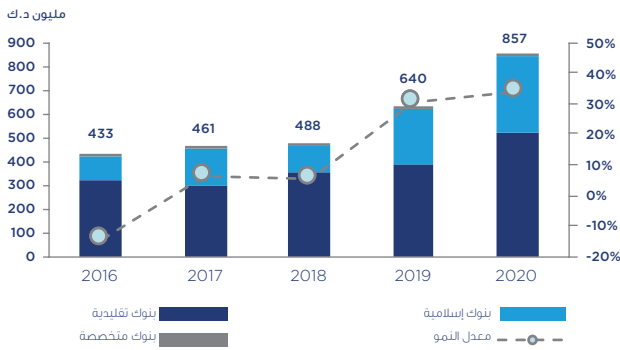
”
لم توقف الأزمة مسيرة البنوك الإسلامية في تنمية حصتها من ربحية السوق.“

“

4.7 هامش صافي الفوائد



4.8 صافي مخصصات خسائر القروض



في حين أن البنوك التقليدية تحظى بنصيب الأسد من مخصصات القروض، إلا أن البنوك الإسلامية كونت معظم المخصصات مقابل الأصول المالية الأخرى (الشكل 4.9). ويمكن ملاحظة هذه الزيادة في بنك وحيد يمثل ما نسبته 81% (125 مليون دينار) من إجمالي الزيادة على مستوى القطاع المصرفي. وقد اتخذت البنوك خطوة استباقية لتجنب الاستثمار المفرط والحد من انكشافات السوق للحماية من المخاطر النظامية.

وبالمثل، استمرت البنوك الإسلامية في توجيهها للنمو بزيادة حصتها من إجمالي أصول القطاع بنحو 3 نقاط مئوية، وذلك بسبب توسع البنوك الإسلامية بالتزامن مع انكماش الأصول لدى البنوك التقليدية بشكل عام.

تأثر إيرادات الفوائد في كل من القطاع المصرفي التقليدي والإسلامي.

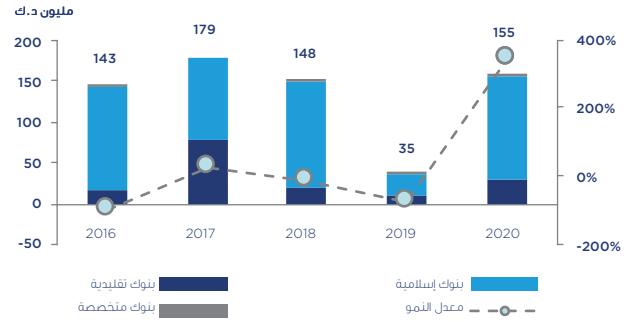
ويلاحظ من الوهلة الأولى أن ربحية البنوك الإسلامية كانت أكثر صلابة من نظيراتها التقليدية وفق صافي هامش الفوائد بنهاية العام (شكل 4.7). ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى ارتفاع أرباح السندات لبنك وحيد كما أشرنا آنفاً، وذلك بسبب الانكشاف الكبير على الأوراق المالية التركبية ذات الدخل الثابت إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة في تركيا. وبمراجعة صافي هامش الفوائد لكل بنك من البنوك الإسلامية الأخرى، يبدو جلياً أن فرق الأداء لصالح البنوك الإسلامية من حيث ارتفاع صافي هامش الفوائد ليس ناتج عن تفوقهم بشكل عام، حيث يوجد ثلاثة من خمسة بنوك إسلامية حققت صافي هامش فوائدها أقل من 2%. وفي الجهة المقابلة، شهدت البنوك التقليدية تراجعاً حاداً في صافي هامش الفوائد لديها، حيث تُعزى غالبية إلى تراجع إيرادات الفوائد من تمويل الشركات مقارنة بالسنة السابقة.

شكل المستوى المرتفع للمخصصات درعاً واثقاً في وجه المخاطر النظامية.

ارتفع مستوى مخصصات القروض بنحو 34% على أساس سنوي (الشكل 4.8). وبخلاف عام 2019 حين تركزت المخصصات المكونة في بنكين بسبب عوامل خاصة بهما، يعود الارتفاع في هذا العام إلى صدمة نظامية حيث ساهمت جميع البنوك في هذا الارتفاع وذلك في ظل ضبابية المشهد الاقتصادي. ارتفع صافي مخصصات خسائر القروض بالدينار إلى مستوى غير مسبق خلال عام 2020 موفراً نوعاً من الحماية اللازمة في حال امتدت حالة انعدام اليقين. ومن هذا المنطلق، أكدت الأزمة الحالية على أهمية وفرة المخصصات التي تعتمد عليها البنوك في قدرتها على مواجهة الضغوط المالية من مركز قوة. بفضل تراكم أرصدة هذه المخصصات على مر السنوات.

4.9

مخصصات الأصول المالية الأخرى

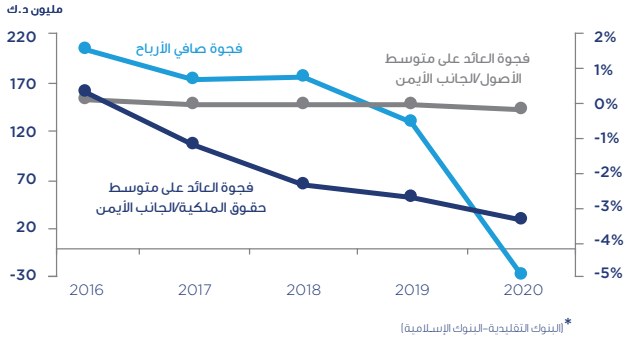


حافظ القطاع المصرفي على التنافسية بين البنوك الإسلامية والتقليدية.

سارت البنوك الإسلامية على نفس مسار السنوات السابقة، لتواصل راب الفجوة في إجمالي أرباح القطاع لتجاوز نظيراتها التقليدية للمرة الأولى منذ عام 2008 (شكل 4.10). وكما هو مذكور آنفاً، يعزى جزء كبير من هذه الأرباح إلى عوامل غير اعتيادية أدت إلى زيادة أرباح البنوك الإسلامية. وظلت الفجوة بالنسبة لمعدل العائد على متوسط الأصول ثابتة نسبياً، حيث ظلت المكاسب الناتجة عن رفع الكفاءة محدودة للبنوك الإسلامية بسبب النمو البالغ نسبته 13% في متوسط أصولها. أما متوسط حقوق الملكية، فقد ظل دون تغييراً نسبياً خلال العام للقطاع المصرفي بشقيه مما ساهم في تحويل الفجوة في معدل العائد على متوسط حقوق الملكية إلى السالب، مع

4.10

فجوة البنوك التقليدية مقابل البنوك الإسلامية*

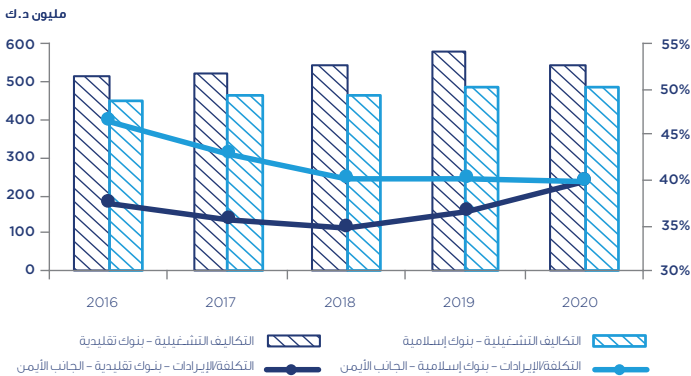


مواجهة البنوك التقليدية لتراجع أكبر في الأرباح مقارنةً بالبنوك الإسلامية.

كما استمرت البنوك الإسلامية في ترسيخ مركزها ونجحت في راب فجوة الكفاءة التشغيلية مع البنوك التقليدية (شكل 4.11). ورغم نجاح جهود البنوك التقليدية في ترشيد المصروفات التشغيلية بنحو 6% مقارنةً بما نسبته 1% لدى البنوك الإسلامية، إلا أن هذا النقص لم يكن كافياً للتعويض عن تراجع الإيرادات التشغيلية بنسبة 13%. وواقع الأمر أن التدهور (أو بالأحرى الزيادة) في معدلات الكلفة إلى الإيراد للبنوك التقليدية يعود إلى التراجع في الأرباح جراء الأزمة الراهنة وليس نتيجة زيادة صريحة في التكاليف التشغيلية، مما يشير إلى أن هذا التدهور قد لا يستمر.

4.11

الكفاءة التشغيلية



رغم نجاح جهود البنوك التقليدية في ترشيد المصروفات التشغيلية بنحو 6% مقارنةً بما نسبته 1% لدى البنوك الإسلامية، إلا أن هذا النقص لم يكن كافياً للتعويض عن تراجع الإيرادات التشغيلية بنسبة 13%.

المرفق (4.1): محددات ربحية البنوك

تلعب البنوك دوراً محورياً كوسيط مالي في منح التسهيلات الائتمانية للشركات والأفراد، وتبرز أهمية هذا الدور في نظام مالي يهيمن عليه القطاع المصرفي كما في دولة الكويت. ومع ذلك فإن قدرة البنوك على مواصلة منح الائتمان حتى في أسوأ الأحوال الاقتصادية تتوقف على سلامتها واستقرارها. ومع انتشار جائحة فيروس كورونا، لا يمكن إلا لنظام مصرفي يتمتع بالمرونة والاستقرار أن يكون جزءاً من آلية الحلول لمساعدة الدول على تجاوز أي تراجع اقتصادي حاد.

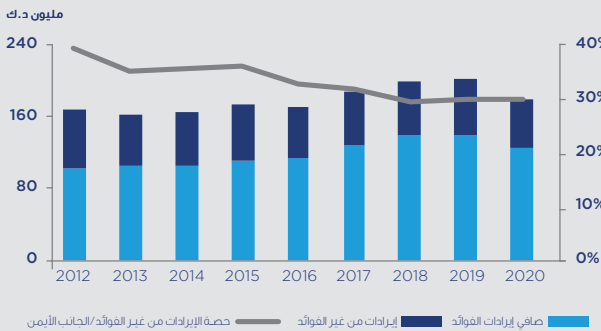
تتوقف متانة القطاع المصرفي على قوة رأس المال وجودة الربحية، وتشكل الربحية خط الدفاع الأول ضد الصدمات. كما تُعد الأرباح المحتجزة مصدراً أساسياً لرأس المال وتساعد البنوك على بناء مصدات بمرور الوقت، ولكن نظراً لانخفاض سعر الفائدة في الكويت وزيادة مخاطر الائتمان على خلفية التراجع الاقتصادي بسبب جائحة فيروس كورونا، فإنه يجب فحص هذه التداعيات وتقييم أثرها على ربحية البنوك الكويتية. فبنهاية المطاف، يمكن أن تؤدي مستويات الربحية المنخفضة، إذا ما امتدت لفترات طويلة، إلى استنزاف المصدات والمخاطرة بإعاقه عملية الوساطة الائتمانية ذاتها من خلال الإضرار بسلامة البنوك. على الرغم من محافظة القطاع المصرفي في الكويت على مستويات

عالية من الأرباح على مر السنوات، إلا إنه لم يسلم من الضغوط مؤخرًا¹ (الشكل أ). فمن الطبيعي أن يشهد عام 2020 تراجع حاد في كل مؤشرات الربحية لتسجل مؤشرات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وصافي هامش الفائدة وهامش ربحية التمويل² أدنى مستوياتها منذ عام 2012. ورغم الأزمة الصحية والاقتصادية غير المسبوقة بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا التي أثرت بلا شك على أرباح البنوك بشكل كبير³، إلا إن التراجع في الربحية قد بدأ بالفعل العام الماضي مع تراجع كل المؤشرات في عام 2019. وقد عجلت تفاقمات الوباء هذا الاتجاه بشكل سريع.

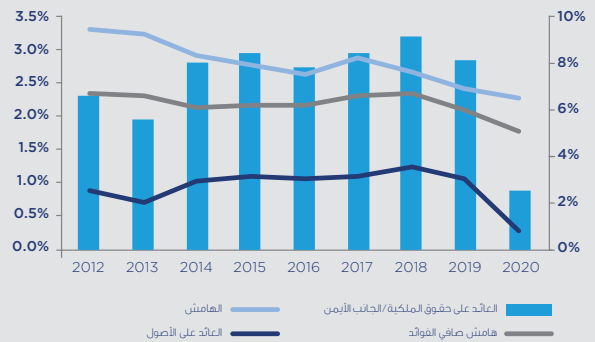
وبصفة عامة، أدى انخفاض معدلات الفائدة وزيادة حدة المنافسة إلى تناقص الأرباح، وفي نفس الوقت، تقلصت حصة الإيرادات من غير الفوائد من إجمالي الإيرادات على مر السنين (الشكل ب). لذلك، فإن البنوك الكويتية تعتمد في المتوسط على إيرادات الفوائد بشكل أكبر اليوم مما سبق، ولكن شهدت إيرادات الفوائد تراجعاً يُعزى جزئياً إلى العوامل المذكورة أعلاه.

وبالنظر إلى العائد على الأصول لكل بنك، تظهر بوضوح الفروق المتوقعة بين إيرادات وحدات القطاع (الشكل ج)⁴، على سبيل المثال، فإن البنك رقم 6 لديه أعلى

ب) مصادر الدخل للبنوك



أ) ربحية البنوك - العمليات المحلية



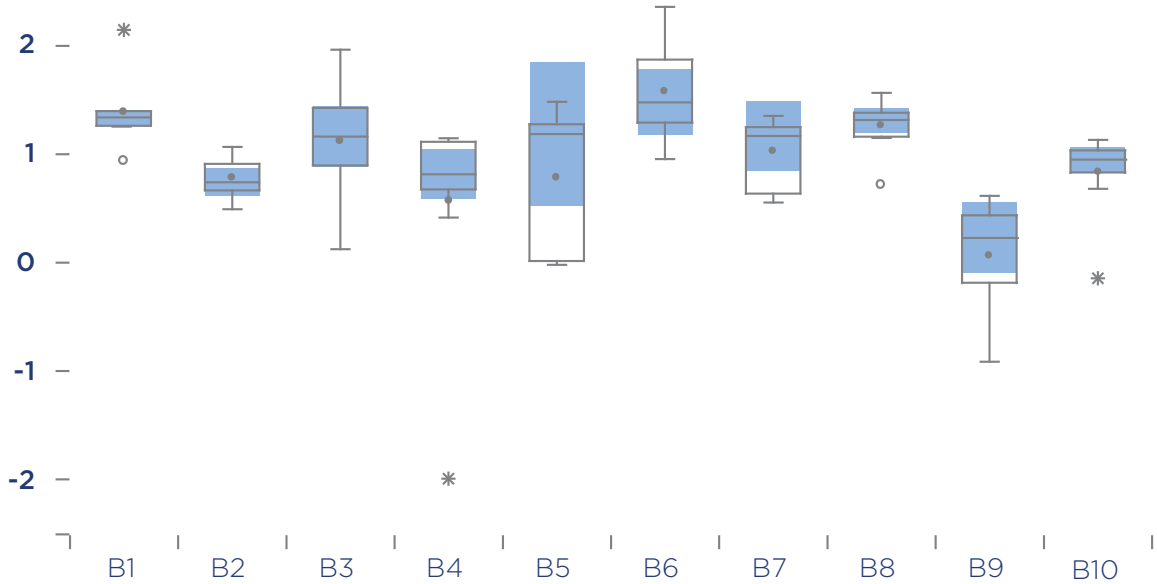
1 يستند هذا المرفق على البيانات المتعلقة بالعمليات التشغيلية على المستوى المحلي لعشرة بنوك كويتية.

2 يعبر عنه كما يلي: (إيرادات الفوائد من القروض/ إجمالي القروض) - (مصرفات الفوائد على الودائع/ إجمالي الودائع).

3 ساهم في تراجع الأرباح تأجيل أقساط القروض خلال عام 2020، والزيادة في المخصصات، والتراجع في صافي إيرادات الفوائد، إلى جانب الانخفاض غير المسبوق في معدلات الفائدة.

4 يوضح الخط داخل الصندوق قيمة العدد الوسيط، في حين تشير النقاط إلى المتوسط الحسابي، الدوائر البيضاء تشير إلى القيم البعيدة، فيما تشير النجوم إلى القيم المتطرفة.

ج العائد على الأصول



معدل للعائد على الأصول، إلا أن نتأجه كانت أكثر تشتتاً من البنك رقم 2. ونجد أن هذا التقلب في العائد على الأصول يُعد كبيراً بصفة خاصة للبنك رقم 5 في حين أن البنك رقم 9 حقق أقل معدل للعائد على الأصول.

وبغض النظر عن التباين في نسب ربحية البنوك الذي يبدو جلياً من الشكل البياني أعلاه، يجدر التساؤل عن العوامل التي يمكن أن تحفز أرباح البنوك الكويتية. وللإجابة عن هذا السؤال، تم إجراء تحليل تجريبي باستخدام عوامل خاصة بالبنوك وبهيكل السوق، فضلاً عن متغيرات الاقتصاد الكلي. واتبعت نماذجنا التجريبية الأساسية إطار هو وساندرس⁵ Ho and Saunders (1981) وامتداداته اللاحقة⁶. على وجه الخصوص:

نموذج الأثر الثابت:

$$ROA_{i,t} = a_1 + \beta_1 X_{i,t}^B + \beta_2 X_{i,t}^M + E_{i,t}$$

حيث تكونان X^B و X^M وسائط لعوامل تحفيزية نظرياً خاصة بالبنوك وهيكل السوق، ومتغيرات الاقتصاد الكلي على الترتيب.

نموذج الأثر العشوائي:

$$ROA_{i,t} = a + \beta_1 X_{i,t}^B + \beta_2 X_{i,t}^M + w_{i,t}$$

حيث أن: $w_{i,t}$ يعبر عن الخطأ العشوائي، ويتكون من u_i (عنصر الخطأ الخاص بالبنوك)، و $E_{i,t}$ (عنصر الخطأ المعياري).

تم استخدام البيانات السنوية من الأعوام 2012 حتى 2020 للنتائج التشغيلية المحلية لعشرة بنوك كويتية. كما تم تحديد معدل العائد على الأصول ليكون هو المتغير التابع، وهو مؤشر بسيط وشائع لربحية البنوك، يبين قدرة البنك على تحقيق الأرباح من توظيف وإدارة أصوله.

وتشمل المتغيرات الخاصة بالبنوك ما يلي:

- الكفاءة: تُقاس بنسبة المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الأصول، حيث أن ارتفاع التكاليف التشغيلية يؤدي إلى تراجع صافي الأرباح وبالتالي من المتوقع أن يكون معامل هذا المتغير سالباً.

Ho, T.S., and A. Saunders (1981), "The determinants of bank interest margins: theory and empirical evidence." Journal of Financial Quantitative Analysis Vol. 16, pp. 581-600

Almarzoqi, R and Naceur, S.B. (2015), "Determinants of bank interest margin in the Caucasus and Central Asia", IMF WP/15/87 6

مخرجات التحليل التجريبي:

أولاً، فيما يتعلق بمحددات الربحية الخاصة بالبنوك، يتبين أن الكفاءة، وتنوع الدخل، وتجنب المخاطر هي المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على معدل العائد على أصول البنوك. وتظهر النتائج بشكل جلي في كل من تقديرات الأثر الثابت والأثر العشوائي (بمستوى دلالة إحصائية 1% لكل من الكفاءة وتجنب المخاطر). على سبيل المثال، الإشارة السالبة للكفاءة تشير إلى أن ارتفاع التكاليف التشغيلية يخلق أثراً قوياً على تناقص الأرباح. في حين أن الإشارة الموجبة لتنوع الدخل تقترض علاقة مباشرة بين قدرة البنوك على تحقيق الإيرادات من غير الفوائد ومستوى ربحيتها. كما أن المعامل الإيجابي لتجنب المخاطر يشير إلى أن البنوك التي لديها معدلات أفضل لكفاية رأس المال بمقدورها الحصول على الأموال بكلفة أقل (حيث أنها تعتبر أكثر أماناً بالنسبة للمستثمرين) وهو ما يساعدها على تحسين ربحيتها. وبصفة عامة، ونظراً لمستوى الدلالة الإحصائية لهذه المتغيرات الخاصة بالبنوك في كلا التقديرين، يمكن القول بأن البنوك لديها درجة معقولة من السيطرة على العوامل المحفزة للربحية.

أما مخاطر الائتمان (نسبة المخصصات المتوافرة إلى إجمالي القروض)، فهي معنوية فقط في نموذج الأثر العشوائي (REM). فضلاً عن ذلك، فإن إشارة معامل مخاطر الائتمان تختلف باختلاف المتغير المستخدم في معادلات الانحدار المستخدمة، ففي حال استخدام نسبة المخصصات المتوافرة إلى إجمالي القروض كمتغير مخاطر الائتمان، فإن المعامل يظهر سالباً، ولكنه يصبح موجب في حال استخدام نسبة المخصصات المحددة إلى إجمالي القروض.

ويمكن تفسير التناقض في إشارات معامل المخاطر الائتمانية بالفارق في بسط النسبتين. فأولاً، نسبة إجمالي المخصصات المتوافرة إلى إجمالي القروض، رغم استخدامها نظرياً، قد لا تكون جيداً لمخاطر الائتمان في هذه الحالة، حيث أن المخصصات الاحترازية تشكل حصة كبيرة من إجمالي المخصصات⁷، وتعد المخصصات الاحترازية تلبية بحسب تصميمها (لتشكل مصدات ضد الصدمات الائتمانية المستقبلية)، وبالتالي قد لا تكون مؤشر جيد للمستوى الحالي لمخاطر الائتمان. ثانياً، ونتيجة للنقطة الأولى الموضحة أعلاه، فإن للمعامل إشارة سالبة لأن المخصصات المتوافرة تدخل في الانحدار التحليلي أساساً كبند تكلفة وليس كمؤشر لمخاطر الائتمان. ثالثاً، قد تخفي

تنوع الدخل: يقاس بنسبة الإيرادات من غير الفوائد إلى إجمالي الإيرادات. توفر القدرة على تحقيق إيرادات من غير الفوائد (بصفة أساسية إيرادات الرسوم والعمولات) مصدراً بديلاً للإيرادات للبنوك، إضافة إلى المصدر الرئيسي (الفوائد). فمن المرجح أن تكون البنوك القادرة على تنوع مصادر دخلها أكثر ربحية. لذلك، يتوقع أن يكون معامل هذا المتغير ذو إشارة موجبة.

تجنب المخاطر: ويمثله معدل رأس المال إلى الأصول، حيث يعكس ارتفاع النسبة توجه إدارة البنك نحو تجنب المخاطر. أما الإشارة المتوقعة لهذا المتغير فهي غير واضحة إلى حد ما، حيث أن البنوك التي تتمتع بمعدلات مرتفعة من كفاية رأس المال تُعد أكثر أماناً وبإمكانها الافتراض بشروط أفضل مما يقلل من تكاليف الأموال لديها. ومع ذلك، فإن تجنب المخاطر بشكل مُفرط قد يقصر إقراض البنوك على العملاء ذوي الجودة الائتمانية العالية، مما قد يؤدي إلى تراجع صافي أرباحها.

مخاطر الائتمان: وتمثلها نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض، بحيث يشكل ارتفاع مخاطر الائتمان ضغوطاً على صافي الأرباح. وبالتالي، فإن الإشارة المتوقعة لهذا المتغير سالبة. كما يمكن استخدام نسبة المخصصات المحددة إلى إجمالي القروض كبديل، حيث أنها تعكس المستوى الحالي لمخاطر الائتمان بشكل أفضل.

مخاطر السيولة: وتمثلها نسبة الأصول السائلة (ذات أجل استحقاق أقل من 3 أشهر) إلى المطلوبات قصيرة الأجل، حيث يؤدي ارتفاع مستوى الأصول السائلة مقارنةً بالمطلوبات قصيرة الأجل إلى زيادة قوة ومثانة البنوك في مواجهة صدمات السيولة قصيرة الأجل. فضلاً عن ذلك، فإن مركز السيولة القوي من شأنه ترشيد تكاليف اقتراض البنوك، إلا أن الإبقاء على مستويات مرتفعة من السيولة قد يشكل ضغطاً على الربحية.

وتشمل المتغيرات الهيكلية حجم البنك (متمثلاً في إجمالي الأصول أو إجمالي القروض) ودرجة التركيز (يقاس بمؤشر هيرفندال-هيرشمان - Herfindahl-Hirschman Index لكل من القروض والودائع بشكل منفصل). وأخيراً، تشمل متغيرات الاقتصاد الكلي سعر الخصم الذي يحدده بنك الكويت المركزي ومعدل التضخم والنمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. ويبين الجدول (1) النتائج.

7 تمثل المخصصات الاحترازية، المكونة أساساً بناءً على متطلبات رقابية، في المتوسط نصف إجمالي المخصصات المتوافرة خلال الفترة من عام 2002 إلى 2020.

الجدول (1): محددات ربحية البنوك (العائد على الأصول)

نموذج الأثر المتغير		نموذج الأثر الثابت		
الخطأ المعياري	المعامل	الخطأ المعياري	المعامل	
0.301	***-1.430	0.380	***-1.620	الكفاءة
0.1423	** 0.313	0.153	** 0.332	تنوع الدخل
0.027	*** 0.077	0.032	*** 0.093	تجنب المخاطر
0.064	*-0.123	0.079	-0.109	مخاطر الائتمان
0.010	-0.007	0.011	-0.009	مخاطر السيولة
0.120	*** 0.715	0.120	*** 0.719	سعر الخصم
0.055	** 0.138	0.055	** 0.137	معدل التضخم
0.014	0.012	0.014	0.013	نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
0.005	0.000	0.005	0.000	ثابت
0.463		0.695		قيمة معامل التحديد (R2)
0.000		0.000		مستوى معنوية النموذج ككل F (test (p-value
1.000				مستوى معنوية النموذج ككل من خلال اختبار هاوسمان (القيمة المحتملة) Hausman (Test (p-value
90		90		الملاحظات
				* مستوى المعنوية (P-Value) أقل من 0.1
				** مستوى المعنوية (P-Value) أقل من 0.05
				*** مستوى المعنوية (P-Value) أقل من 0.01

ذو دلالة إحصائية في كل من نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي.

وبالنسبة للمتغيرات الأخرى، فإن مخاطر السيولة تبدو غير معنوية وبمعامل سلبي يشير إلى أن ارتفاع مستويات السيولة من شأنه تقليل أرباح البنوك.

وتبدو متغيرات هيكل السوق مثل حجم البنك وتركز محفظة القروض لديه⁸ غير معنوية، لذلك أسقطت من النموذج النهائي. ومن الواضح أن كبر حجم البنك

بيانات نهاية العام المستخدمة تبايناً كبيراً خلال العام، ومن ثم قد تكون مؤشر ضعيف للطبيعة الحقيقية للمخاطر الائتمانية.

وتتحول إشارة معامل المخاطر الائتمانية لتصبح موجبة عند استخدام المخصصات المحددة، وهو ما يشير إلى أن البنوك قد تحقق عائدات أعلى من خلال منح التمويل لمقترضين ذوي مخاطر عالية، بالتالي توجد علاقة طردية بين المخاطر الائتمانية والربحية، ويُعد معامل مخاطر الائتمان، عند استخدام المخصصات المحددة،

8 تم استخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان Herfindahl-Hirschman Index للودائع كذلك ولكن ظلت النتائج غير معنوية.

يدفع البنوك نحو تنويع مصادر دخلها عبر زيادة الإيرادات من غير الفوائد وأو تحسين كفاءتها التشغيلية. ويمكن ترشيد التكاليف التشغيلية عن طريق تكثيف عمليات التحول الرقمي في تقديم المنتجات والخدمات، إلا أن ذلك يستلزم بالضرورة استثمارات مسبقة في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وبصفة خاصة للبنوك التي ما تزال تستخدم نظم قديمة وغير متطورة.

وإلى جانب انخفاض معدلات الفائدة، فإن ربحية البنوك ستظل تحت ضغط مع استمرار حدة الصدمة الصحية والاقتصادية غير المسبوقة. وإذا كانت تدابير تأجيل سداد الأقساط في عام 2020 وخفض سعر الخصم قد أبقيت على مستويات التعثر في حدود معقولة، فإن الأثر الكامل لجائحة فيروس كورونا على محفظة القروض لدى البنوك لم يتحقق بعد. ومع انتهاء فترة تأجيل الأقساط المستحقة واستمرارية انعدام اليقين، قد تتعرض الجودة الائتمانية لضغوط متجددة تؤدي إلى ارتفاع المخصصات وزيادة تقييد الأرباح.

مع استمرار الأرباح تحت وطأة الضغوط، فإن توقعات المستثمرين بعوائد أعلى قد تشجع البنوك على اتخاذ مخاطر مفرطة، لاسيما وأن انخفاض معدلات الفائدة قد يؤدي إلى التقليل من شأن مخاطر خدمة الديون التي يتعرض لها المقترضون بعد عودة المعدلات لمستوياتها الطبيعية. ولزيادة الإيرادات، قد تميل بعض البنوك إلى العمل بمصدات رأسمالية محدودة وأو الدخول في ممارسات إقراض أكثر خطورة. ومع ذلك، فكلما النهجين لتحسين الإيرادات يتعارضان مع مفهوم الاستقرار المالي. ومن هذا المنطلق، يتعين على البنوك السعي لتحقيق أهداف واقعية للربحية والتكيف مع أحوال وظروف الأعمال المتغيرة عاجلاً وليس آجلاً. وأخيراً، فإن الجهود الرامية نحو العودة السريعة إلى مستويات أرباح ما قبل جائحة كورونا من شأنها تعريض استقرار القطاع المصرفي للخطر على المدى الطويل، لا سيما مع غياب جهود تحسين الكفاءة أو تنويع مصادر الإيرادات.

أو ارتفاع حصته السوقية في القروض والودائع لا يعني بالضرورة أرباح أفضل، ما لم يتمتع هذا البنك بالكفاءة المطلوبة ومصادر متنوعة للدخل.

فيما يتعلق بمتغيرات الاقتصاد الكلي، فإن سعر الخصم المحدد من قبل بنك الكويت المركزي ذو دلالة إحصائية مرتفعة. وإضافة إلى المتغيرات القليلة الخاصة بالبنوك المشار إليها سابقاً، فإن سعر الخصم يعتبر محدد رئيسي لأرباح القطاع المصرفي. فوجود سقف لمعدلات الفائدة في الكويت قد ساهم في تعزيز انتقال أثر سعر الخصم إلى ربحية القطاع، وأيضاً يعتبر معدل التضخم معنوياً وذو أثر إيجابي على العائد على الأصول، في حين أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، المستخدم كمؤشر لدورة الأعمال المحلية، كان غير معنوي كأحد محفزات الربحية.

الربحية في بيئة أسعار الفائدة المنخفضة:

نظراً للأهمية الإحصائية الكبيرة لسعر الخصم في تحديد ربحية القطاع المصرفي، فمن المرجح أن تبقى المستويات الحالية لأسعار الفائدة المنخفضة على نحو غير مسبوق أرباح البنوك متدنية. وسيكون هذا مصير البنوك التي تعتمد بشكل أساسي على نموذج تحويل آجال الاستحقاق التقليدي لتحقيق الأرباح، ولها حصة محدودة من الإيرادات من غير الفوائد.

ومع ذلك، لا يجوز إغفال الجانب الإيجابي من انخفاض معدلات الفائدة، حيث يمكن أن يدعم ذلك أرباح القطاع المصرفي من خلال تحفيز نمو الائتمان. كما أن انخفاض معدلات الفائدة يمكن أن يساعد في خفض تكلفة خدمة الدين على المقترضين، وبالتالي الحد من احتمالية التعثر وتقليص المخصصات. لذلك، فإنه ورغم التحديات التي قد تفرضها بيئة معدلات الفائدة المنخفضة على ربحية البنوك، يمكن للبنوك تخفيف حدة هذا الأثر بالسعي لتحقيق نمو صحي لمحفظة التمويل، شريطة ألا يكون هذا النمو على حساب جودة الائتمان.

من جانب آخر، فإن انخفاض معدلات الفائدة لمستوى تاريخي وما أعقبه من تراجع في صافي إيرادات الفوائد، قد

الملاءة المالية

البنوك الكويتية تُنهي العام بكفاية رأسمالية عالية.

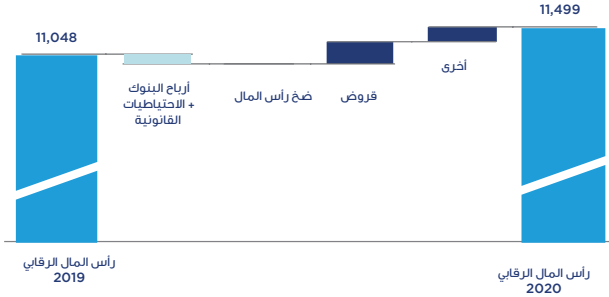
أظهرت البنوك الكويتية متانة وقوة في قدرتها على امتصاص الخسائر حيث تمكن القطاع، رغم الأزمة، من زيادة معدل كفاية رأس المال بنحو 0.5 نقطة مئوية على أساس سنوي ليصل إلى 19% في نهاية عام 2020 (شكل 4.12)، حيث ارتفع كل من رأس المال والأصول المرجحة بالمخاطر عن مستوياتها خلال عام 2019، إلا أن زيادة رأس المال كانت بمعدل أسرع مما مكن البنوك من تحقيق زيادة في معدل كفاية رأس المال.

استفادت البنوك من انخفاض أسعار الفائدة العالمية بالاقتراض من خلال إصدارات الشريحة الثانية.

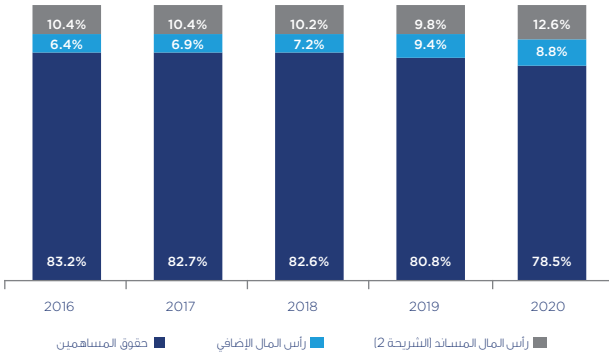
على الرغم من أن الانخفاض في إجمالي أرباح البنوك أدى إلى انخفاض القاعدة الرأسمالية، إلا أن هذا الانخفاض تم تعويضه من خلال الاقتراض في شكل إصدار سندات وصكوك، معظمها بالدولار الأمريكي، تنطبق عليها شروط الإدراج في القاعدة الرأسمالية للبنوك (شكل 4.13). هذا وتم تجاوز حدود الاكتتاب في هذه الصكوك والسندات (لغاية 9 أضعاف) مما يؤكد ثقة المستثمرين العالميين في البنوك الكويتية، وساهم ذلك في تمكين البنوك من توزيع أرباح، رغم ضآلتها، للمحافظة على المستثمرين وضمن كفاية رأس المال.

أدت زيادة الإصدارات من الصكوك والسندات خلال عام 2020 إلى تراجع حصة حقوق المساهمين في قاعدة رأس المال حيث بلغت نسبتها نحو 78.5% في نهاية عام 2020، مقابل 80.8% في نهاية عام 2019 (شكل 4.14). كما انخفضت حصة رأس المال الإضافي للشريحة الأولى كذلك، حيث اختارت البنوك زيادة رأس المال المساند (الشريحة الثانية) عن طريق إصدار الصكوك

4.13 التغيرات في رأس المال الرقابي (مليون د.ك)

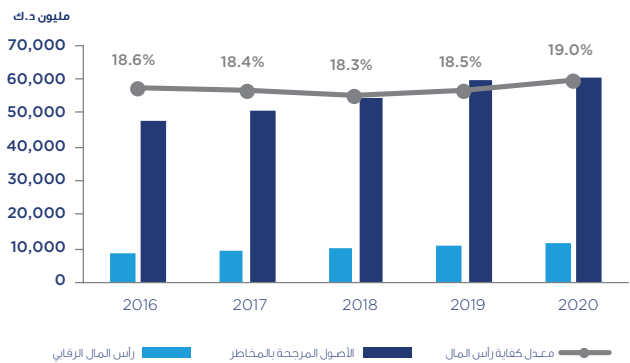


4.14 مكونات رأس المال



والسندات نظراً لشروط الاقتراض المواتية. وعلى الرغم من انخفاض حصة حقوق المساهمين من إجمالي رأس المال على النحو سالف الذكر، إلا أن معدل حقوق المساهمين إلى الأصول المرجحة بالمخاطر ظل عند مستوى جيد بواقع 14.9%، وهو أعلى من الحد الأدنى لمتطلبات لجنة بازل ومتطلبات بنك

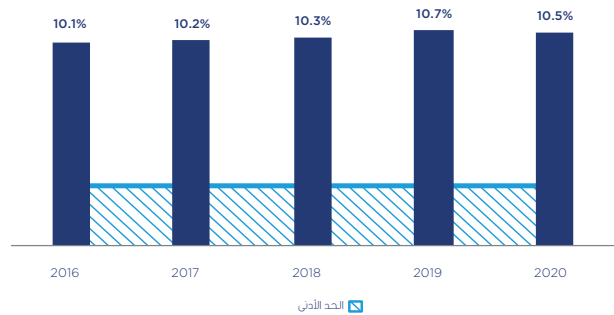
4.12 معدل كفاية رأس المال



ارتفع كل من رأس المال والأصول المرجحة بالمخاطر عن مستوياتها خلال عام 2019، إلا أن زيادة رأس المال كانت بمعدل أسرع مما مكن البنوك من تحقيق زيادة في معدل كفاية رأس المال.

4.15

معدل الرفع المالي بازل 3



الكويت المركزي بنسبة 4.5% و9%¹ على الترتيب. ويشير ارتفاع شريحة حقوق المساهمين في هيكل رأس المال لدى البنوك إلى استمرار القدرة على امتصاص الخسائر.

ظلت التغيرات في معدل الرفع المالي محدودة.

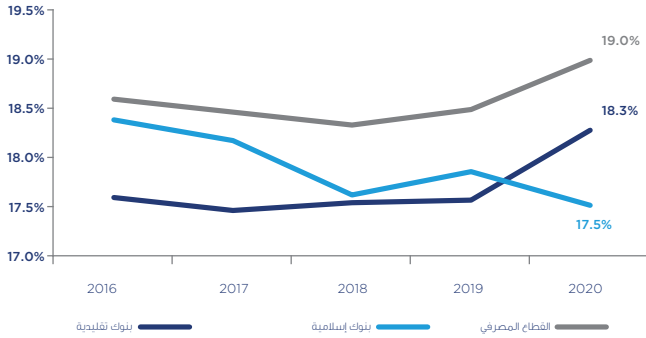
في مؤشر آخر لمتانة وقوة النظام المصرفي المحلي، تمكنت البنوك من مواجهة الأزمة بانخفاض متواضع في معدل الرفع المالي ضمن حزمة تعليمات بازل (3)، وهو مقياس لرأس مال الشريحة الأولى مقابل إجمالي الانكشافات غير المرجحة بالمخاطر (شكل 4.15). ورغم الزيادة في رأس مال الشريحة الأولى على أساس سنوي، إلا أن زيادة الانكشافات كانت بمعدل أعلى، مما دفع نسبة الرفع المالي إلى الانخفاض بواقع 0.2 نقاط مئوية لتقف عند مستوى 10.5%، وهي ما زالت أعلى من الحد الأدنى لمتطلبات بنك الكويت المركزي البالغ 3%. ويشير التراجع البسيط إلى نجاح البنوك في لعب دور محوري خلال الأزمة من خلال التوسع في التمويل للوحدات الاقتصادية.

تفوقت البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية من حيث الملاءة.

ارتفع معدل كفاية رأس المال للبنوك التقليدية بنحو 0.7 نقاط مئوية عن العام السابق ليصل إلى 18.3%، في حين انخفض معدل كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية بنحو 0.4 نقاط مئوية ليصل إلى 17.5%. ويأتي هذا الأداء من البنوك الإسلامية على الرغم من استفادتها من معاملاً ألفا المطبق على الأصول المرجحة بالمخاطر والتمويل من حسابات الاستثمار المطلقة وغير المقيدة بنسبة 50% (شكل 4.16)². وعلى الرغم من قيام القطاعين بالمشاركة في إصدار السندات والصكوك المؤهلة ضمن الشريحة الثانية لتعزيز مستويات رأس المال الرقابي، شهدت البنوك الإسلامية في ذات الوقت زيادة متزامنة في الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان. وقد أدى ذلك التوسع إلى

4.16

معدل كفاية رأس المال للبنوك التقليدية مقابل البنوك الإسلامية

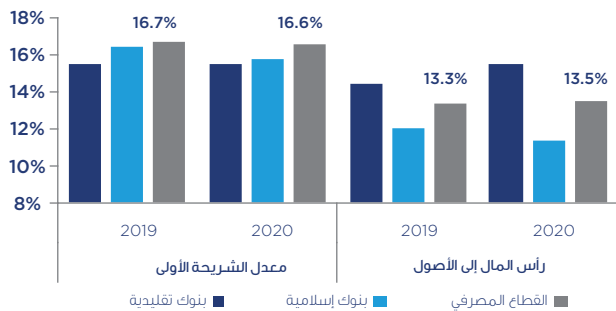


ارتفع معدل كفاية رأس المال للبنوك التقليدية ليصل إلى 18.3%، في حين انخفض معدل كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية إلى 17.5% على الرغم من استفادتها من معاملاً ألفا المطبق على الأصول المرجحة بالمخاطر.

التباين في معدل كفاية رأس المال للبنوك التقليدية مقارنةً بالإسلامية، حيث زادت الأصول المرجحة بالمخاطر للبنوك التقليدية بشكل طفيف بنحو 0.8%، في حين كانت الزيادة ملحوظة بشكل أكبر لدى البنوك الإسلامية بنحو 5.6%. كما

4.17

مؤشرات أخرى للملاءة حسب القطاع



1 الحد الأدنى بعد تخفيف المتطلبات الرقابية، حيث بلغ الحد الأدنى قبل التخفيف 11.5%. لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع للمرفق (1.1).

2 يظهر معدل كفاية رأس المال للقطاع أعلى من البنوك الإسلامية والتقليدية لأنه يتضمن بنك متخصص (بنك الكويت الصناعي) غير مشمول في أي من قسيمي القطاع المصرفي.

رغم ارتفاع نسبة القروض غير المنتظمة إلى رأس المال، يمكن الجزم بأن القطاع المصرفي قادر على استيعاب كامل هذه الزيادة السنوية في ظل المخصصات المتوافرة.

4.19). وذلك بسبب الزيادة في صافي القروض غير المنتظمة بنحو 223 مليون دينار وبنسبة 42% خلال عام 2020 لتصل إلى مستوى لم تشهده منذ العام 2014. ويأخذ هذا المعدل في الاعتبار المخصصات المحددة فقط مقابل القروض غير المنتظمة، ويستبعد المخصصات العامة التي ارتفعت خلال السنة بنسبة 14.2% (نحو 242 مليون دينار). ويأخذ هذه المخصصات في الاعتبار، يمكن الجزم بأن القطاع المصرفي قادر على استيعاب كامل الزيادة السنوية في القروض غير المنتظمة. ومن الجدير بالذكر أن هناك جزء كبير نسبته 53.5% من القروض المصنفة "غير منتظمة" معززة بضمانات، مما يخفف من الحاجة لاحتساب مخصصات مقابلها.

تهدف اختبارات الضغط إلى تحديد مواطن الضعف على مستوى كل بنك على حدة والقطاع ككل.

لضمان سلامة ومثانة القطاع المصرفي، يشرف بنك الكويت المركزي على إجراء اختبارات الضغط باستخدام أسلوبين هما: الأسلوب التصاعدي (Bottom-up) والأسلوب التنازلي (Top-down). ويشمل الأسلوب التصاعدي وضع افتراضات من قبل البنوك ثم تقييم دقيق للنتائج من قبل بنك الكويت المركزي. ويلعب هذا الأسلوب دور رئيسي في تحديد مواطن الضعف لدى البنوك وتشكيل دور البنك في تحديد الأولوية في تقييمه للمخاطر. أما الأسلوب التنازلي فيتبنى أسلوب أشمل حيث

تمكنت البنوك التقليدية من رأب الفجوة بينها وبين البنوك الإسلامية من حيث معدل الشريحة الأولى من رأس المال، وذلك في ظل تراجعها لدى البنوك الإسلامية بواقع 0.8 نقطة مئوية ليصل إلى نسبة 15.7%، مع ثبات ذلك المعدل لدى البنوك التقليدية عند مستوى 15.5% (شكل 4.17).

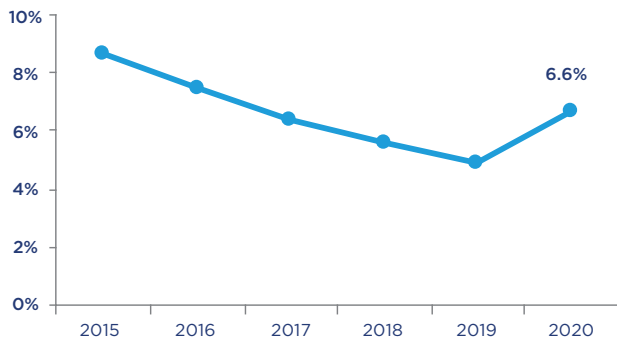
حافظت جميع البنوك، كل على حدة، على مستويات جيدة لكفاية رأس المال.

استمرت معدلات الكفاية الرأسمالية للبنوك بالتقارب من بعضها البعض في عام 2020 حول المتوسط البالغ 18% بعد استبعاد بنك الكويت الصناعي (شكل 4.18). وحقق أحد البنوك الإسلامية معدل متطرف عن بقية القطاع حيث تصاعد معدل رأس المال لديه نتيجة إصدارات كبيرة من الصكوك. أما البنوك التي تخلت عن بقية البنوك في السابق فقد استفادت من هذا التقارب وتمكنت من سد الفجوة وتحسين معدلات كفاية رأس المال لديها على مدى السنوات القليلة الماضية.

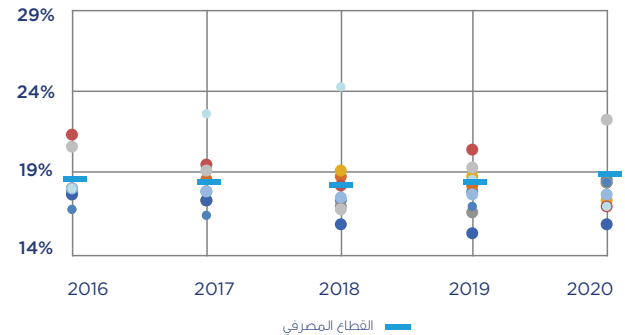
ارتفاع نسبة القروض غير المنتظمة إلى رأس المال.

ارتفعت نسبة صافي القروض غير المنتظمة إلى رأس المال (وهو مقياس على مدى قدرة رأس مال البنوك على مواجهة القروض غير المنتظمة غير المغطاة بمخصصات محددة) إلى أعلى مستوى لها خلال ثلاث سنوات حيث بلغت 6.6% (شكل

4.19 صافي القروض غير المنتظمة إلى رأس المال



4.18 توزيع معدل كفاية رأس مال البنوك





أثبت إطار عمل اختبارات الضغط الجديد إمكانية تطبيقه ومواكبته للبيئة الاقتصادية المتغيرة بسبب الأزمة، حيث أظهرت النتائج فاعليته في تصنيف وتحديد مخاطر الائتمان ومخاطر المحفظة الاستثمارية وأثر مخاطر أسعار الفائدة على البنوك.

نموذجية مع زيادة درجة شدة الأثر على الناتج المحلي الإجمالي. تضمن السيناريو الأول افتراض حدوث صدمة قطاعية في صورة تدهور قطاع العقار، ويفترض السيناريو الثاني حدوث صدمة على مستوى الدولة في شكل عجز مالي حاد يضرب العديد من القطاعات، ويتناول السيناريو الثالث افتراض حدوث صدمة عالمية تتمثل في استمرار جائحة فيروس كورونا لفترة طويلة.

في السيناريو الأول، يظهر الاعتماد المحلي الكبير على العقارات في شكل استثمارات و ضمانات وانكشافات تمويلية من البنوك. وبالتالي فإن أي انخفاض حاد في أسعار العقارات قد يشكل مخاطر جمة حيث سينتقل من خلال الأوجه المشار إليها، إضافة إلى زيادة الضغوط على قطاع الإنشاءات، أما المتغيرات الكلية الأساسية شديدة التأثير من هذا السيناريو، فتتمثل في تراجع الناتج المحلي الإجمالي وأسعار العقارات مما قد يؤدي إلى زيادة في الإنفاق الحكومي. ويتوقع أن يكون الأثر على الناتج المحلي الإجمالي معتدلاً حيث من المفترض أن يستمر السيناريو لفترة سنتين.

ويتناول السيناريو الثاني الهيمنة المالية والاعتماد الاقتصادي على الإنفاق الحكومي في دولة الكويت (سواء في شكل أجور ومرتبات أو دعوم أو مشروعات رأسمالية)، حيث أن أي تراجع مفاجئ في الإنفاق قد يكون له أثر مادي ومباشر على الاقتصاد. وفي هذا السيناريو، فإن التغيرات الرئيسية في المتغيرات الكلية تتمثل في انخفاض الإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي. كما يتوقع أن يكون الأثر على الناتج المحلي

يعكس أثر مجموعة من السيناريوهات الاقتصادية الكلية والجزئية على النظام المالي. بالإضافة إلى القدرة على تحديد مواطن الضعف لكل بنك من البنوك، فإن اختبارات الضغط بالأسلوب التنازلي مهمة للغاية في قياس القوة والمتانة على مستوى النظام، وذلك من خلال تصميم نماذج تعكس ترابط المؤشرات الكلية وتحديد المصادر المحتملة للمخاطر النظامية.

أثبت تطبيق إطار عمل اختبارات الضغط الجديد جدواه.

شهد العام 2020 تطبيق إطار العمل الجديد لاختبارات الضغط في بنك الكويت المركزي المبني على الأسلوب التنازلي. ويمكن هذا النموذج الجديد، الذي يستوحي بعض الرؤى من الأزمة الحالية، من وضع سيناريوهات محتملة عديدة، ويرفع من الاستخدام الأمثل للبيانات التفصيلية مع إمكانية ترجمة الآثار اللاحقة للصدمة الأولية. وأثبت الإطار المحسن إمكانية تطبيقه ومواكبته للبيئة الاقتصادية المتغيرة بسبب الأزمة، حيث أظهرت النتائج فاعليته في تصنيف وتحديد مخاطر الائتمان ومخاطر المحفظة الاستثمارية وأثر مخاطر أسعار الفائدة على البنوك.

سيناريوهات مطورة مع التركيز على العوامل الاقتصادية المحلية.

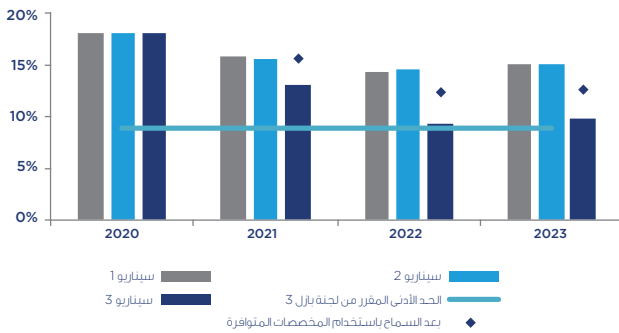
اشتملت عملية وضع السيناريوهات على ثلاثة سيناريوهات

كما يتضح من معدل كفاية رأس المال في عام 2022 (شكل 4.21) 4، ومازال معدل كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى لمتطلبات لجنة بازل والبالغ نسبته 8%، على الرغم من أن تجاوزه (انخفاض المعدل إلى أقل من 8%) كان وشيكاً في السنة الثانية من السيناريو الثالث. لذلك، فإن السماح للبنوك باستغلال المخصصات الاحترازية المكونة لاستيعاب الصدمات غير المتوقعة من شأنه أن يرفع معدل كفاية رأس المال بمتوسط نقطتان مئويتان في كل سنوات السيناريو الثالث.

وأخيراً، تستمر السيولة على مستوياتها الجيدة في كل سنوات السيناريو الأول والسيناريو الثاني، في حين تواجه البنوك مشكلات سيولة في السيناريو الأكثر شدة فقط نتيجة لظهور الآثار اللاحقة والمترتبة على تجاوز الحد المطلوب لهذه الاختبارات (شكل 4.22). كما تظل قدرات الإقراض عند مستويات قوية في جميع السنوات لكافة السيناريوهات، حيث أن الحد الأقصى للإقراض ما زال أقل بكثير من 100% مما يضمن للبنوك قدرة كافية على أداء دورها في تمويل الأنشطة الاقتصادية.

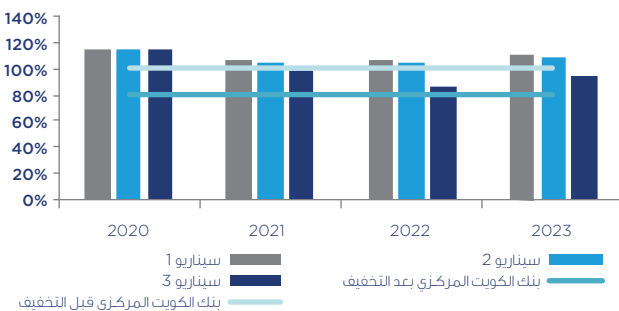
4.21

معدل كفاية رأس المال تحت سيناريوهات الضغط



4.22

مقياس صافي التمويل المستقر تحت سيناريوهات الضغط



الإجمالي سلبي ويستمر لفترة ثلاث سنوات، مع احتمال أن يكون تأثيره بعيد المدى على القطاعات الاقتصادية.

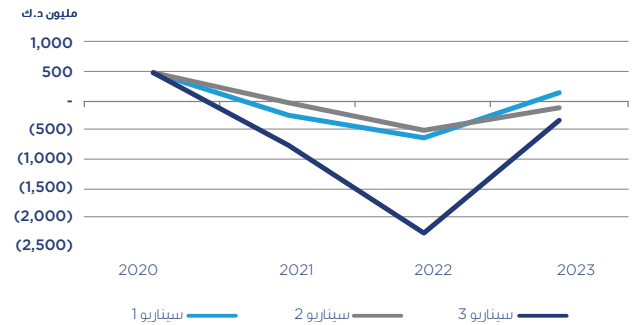
يفترض السيناريو الأخير حدوث صدمة عالمية واسعة النطاق، وهو ما يشهده العالم حالياً بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا، حيث تمتد آثار التراجع الاقتصادي على كل من العرض والطلب مما قد يؤدي إلى هبوط حاد في أسعار النفط وقيم الأصول للسنوات الأربع القادمة، المتغيرات الكلية الرئيسية في هذا السيناريو تتمثل في تراجع الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات النفط والإنفاق الحكومي مع ارتفاع معدلات البطالة، ويتوقع أن يكون الأثر على الناتج المحلي الإجمالي سلبي للغاية.

هذا وقد أظهرت النتائج أهمية قطاع العقار في الاقتصاد المحلي، حيث أدت الصدمة في هذا القطاع إلى تأثير أكبر على أرباح البنوك من الصدمة على مستوى الدولة في سيناريو تصاعد العجز المالي (شكل 4.20). وجاء الأثر في السيناريو الأول شديد نتيجة لتزايد القروض غير المنتظمة، مع انكشاف البنوك المرتفع نسبياً تجاه قطاع العقار. وكان الأثر في السيناريو الثاني ممتداً بشكل أكبر حيث يؤثر تراجع النمو في القروض، بسبب تراجع النمو الاقتصادي، على أرباح البنوك، ويمكن ملاحظة أن النتائج في السيناريو الثاني تبدو أضعف وطأة من الأول حيث أن الصدمة جاءت على مستوى النظام ولم تكن محددة على قطاع تركز عليه البنوك (قطاع العقار). وفي السيناريو الثالث، يؤدي تزايد القروض غير المنتظمة بمعدلات كبيرة إلى جانب الآثار اللاحقة إلى انخفاض شديد في الأرباح في عام 2022. تأتي جميع هذه الآثار في شكل تكاليف متزايدة للأموال، حيث تواجه البنوك التي تصل لحد متطلبات الملاءة³ سحب الودائع وارتفاع تكلفة التمويل قصير الأجل من البنوك الأخرى. وعلى الرغم من أن الافتراضات للقروض غير المنتظمة تتباين بين القطاعات، إلا أن التأثير يطول كل القطاعات بما في ذلك قطاع القروض الشخصية الذي طالما كان قوياً ومتماسكاً في السابق. وتعود الأرباح للارتفاع في السنة الثالثة من السيناريو مع تلاشي آثار الفيروس.

بالمثل، فإن الأثر على الملاءة أكثر شدة في السيناريو الأول،

4.20

صافي الأرباح تحت سيناريوهات الضغط



3 حد أدنى 11.5% لمعدل كفاية رأس المال، وهو حد خاص في اختبارات الضغط، يمثل المستوى الذي قد يزداد عنده إدراك السوق باحتمالية وجود مخاطر.

4 إن الاختلاف بين معدل كفاية رأس المال الظاهر في عام 2020 والمعدل المعروض في التقرير يأتي نتيجة تطبيق مُعامل ألفا بنسبة 100% للبنوك الإسلامية أثناء إجراء اختبارات الضغط، حتى تكون النتائج أكثر تحفظاً.

الفصل الخامس: الأسواق المحلية



تلعب الأسواق دوراً محورياً في الاقتصاد، ويُعد ضمان الاستقرار فيها أمراً مهماً لكسب ثقة المستثمرين والمحافظة على النمو الاقتصادي. هذا وفيما يتعلق بالاقتصاد الكويتي فإنه يعتمد بشكل أساسي على كل من سوق العقار وأسواق الأسهم حيث تهيمن تلك الأسواق على المشهد الاستثماري محلياً، ويهدف هذا الفصل إلى فحص كلا هذين السوقين، مع تسليط الضوء على تداعيات الاستقرار المالي الرئيسية التي قد تنشأ عنهما.

السوق العقاري¹

هذا وقد أدت الإجراءات الخاصة بتخفيف تدابير الإغلاق ومجموعة من العوامل الأخرى إلى استعادة سوق العقار لقوته خلال النصف الثاني من العام (الشكل 5.1). فعلى سبيل المثال، أضفى انتعاش أسعار النفط في نهاية الربع الثاني نظرة إيجابية على التوقعات الاقتصادية للبلاد مما ساهم بشكل غير مباشر في الحفاظ نسبياً على استقرار أسعار العقارات (الشكل 5.2). كما أثر قرار رفع تدابير الإغلاق على رفع مستوى الإنفاق الاستهلاكي لدى العديد من الأفراد، وبشكل خاص الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي الذين لم تتأثر رواتبهم بالجائحة، مما ساهم في استعادة تجار التجزئة لجزء كبير من العائدات السابق خسارتها أثناء فترة الإغلاق وبالتالي دعم قطاع العقارات التجارية وحمائته من الضغوطات المستمرة.

بالإضافة إلى ما تقدم، فقد ساهم قرار بنك الكويت المركزي بخفض سعر الخصم إلى مستوى متدن تاريخياً (نسبة 1.5%) في استعادة سوق العقار لقوته، حيث شجع ذلك الأفراد والشركات على الاقتراض لهذا الغرض. وأخيراً، فقد كان للقيود المفروضة على السفر للخارج دور في تنشيط سوق العقار من خلال قيام الأفراد بشراء منازل شاطئية كبديل عن السفر. حيث سجلت مبيعات المنازل الشاطئية في الربع الثاني من العام مستويات قياسية تركزت معظمها في مدينة صباح الأحمد البحرية.

هذا ومن المتوقع أن يحقق سوق العقار العديد من التطورات المستقبلية. حيث من المتوقع زيادة العرض في قطاع السكن

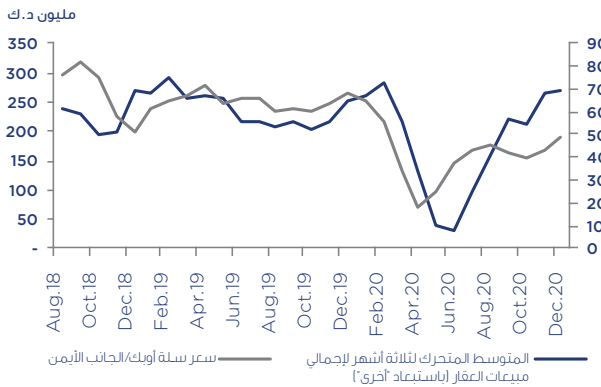
دفعت جائحة كورونا حكومة دولة الكويت إلى فرض تدابير إغلاق متفرقة خلال عام 2020، مما أثر على نشاط المؤسسات بشكل عام. وقد أدى ذلك إلى تراجع المعاملات العقارية بشكل ملحوظ، في ظل الضغوط الاقتصادية وتقلبات العمليات التشغيلية. وتعود التقلبات التي شهدتها سوق العقار خلال العام، وخصوصاً تلك الخاصة بالصفقات العقارية، إلى تقلبات العمليات التشغيلية بشكل أساسي، بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى. ويستعرض هذا الجزء من التقرير أداء سوق العقار خلال فترة الجائحة كما يوضح العلاقة بين القطاع المصرفي وسوق العقار.

على الرغم من البداية القاسية لسوق العقار في عام 2020، إلا أنه تمكن من استعادة الزخم في النصف الثاني من العام.

بدأت المعاملات العقارية العام بصورة اعتيادية، ولم تلقي الجائحة بظلالها على السوق إلا في نهاية الربع الأول من العام. وقد أدت تدابير الإغلاق التي استمرت حتى نهاية الربع الثاني إلى تقليص أو توقف أنشطة بعض الأطراف المشاركة في السوق العقاري.

5.1

5.2 مبيعات العقار وأسعار النفط



1 توضيح: قامت وزارة العدل بتغيير الطريقة التي تنشر بها البيانات العقارية خلال عام 2020 الأمر الذي يتطلب قيامنا بإدخال بعض التعديلات تمثلت أساساً في معالجة القيم المتطرفة (outliers)، وعليه فقد تختلف البيانات المعروضة في التقرير الحالي قليلاً عن تلك المعروضة في تقارير الاستقرار المالي السابقة.

”

من المتوقع زيادة العرض في قطاع السكن الخاص بما لا يقل عن 45 ألف وحدة سكنية في السنوات القادمة وذلك في كل من منطقة حصة المبارك ومدينة المطلاع السكنية ومدينة جنوب سعد العبدالله.

“

شكلت مبيعات مدينة صباح الأحمد البحرية جزء كبير من مبيعات القطاع السكني.

أنهى قطاع العقار السكني العام بارتفاع في عدد الصفقات بنحو 2.9% مقارنةً بعام 2019، مقابل انخفاض في قيمة تلك الصفقات بنحو 4.1%. ويُعزى هذا الانخفاض في القيمة والارتفاع في العدد إلى ارتفاع عدد الصفقات التي تمت في مناطق أقل كلفة نسبياً (أساساً مدينة صباح الأحمد البحرية). كما كان لانخفاض الأسعار دور ملحوظ في انتعاش القطاع السكني، حيث استفاد بعض المستثمرين من هذا الانخفاض من خلال تحويل أموالهم من قطاع العقار الاستثماري إلى قطاع العقار السكني. وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن قطاع العقار السكني هو القطاع العقاري الوحيد الذي حقق نمواً إيجابياً في عدد المعاملات على أساس سنوي مما يشير جزئياً إلى ارتفاع الطلب على والثقة في هذا القطاع. كما قد يكون لمعدلات الفائدة المنخفضة تاريخياً أثر في زيادة الطلب على القطاع السكني.

وبالنظر إلى الأسعار على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية، ووفقاً لمؤشر العقار لبنك الكويت المركزي، فلم تشهد أسعار الوحدات والأراضي السكنية تقلباً بقدر ما شهدته الوحدات والأراضي الاستثمارية. مما يشير إلى الاستقرار النسبي في القطاع السكني على المدى الطويل.

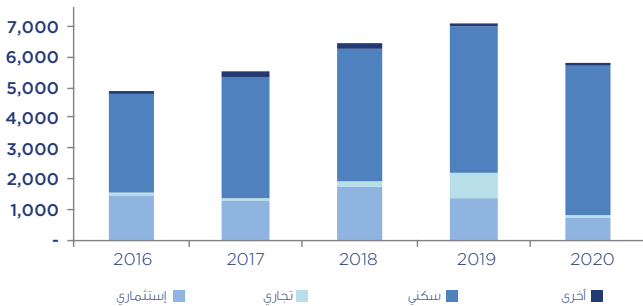
الخاص بما لا يقل عن 45 ألف وحدة سكنية² في السنوات القادمة وذلك في كل من منطقة حصة المبارك ومدينة المطلاع السكنية ومدينة جنوب سعد العبدالله.

الانخفاض المؤقت في المبيعات العقارية كان مدفوعاً بالقيود التشغيلية.

وبالنظر إلى مبيعات العقار بشكل عام، فقد تراجعت الصفقات العقارية من حيث القيمة والعدد بنحو 23% و18% على الترتيب مقارنةً بالوضع في عام 2019 (الشكل 5.3 و5.4). ولعل أهم ما لُوِظ في هذا الشأن أنه ومع حلول نهاية العام، شهدت مبيعات العقار ارتفاعاً بالقطاعات الرئيسية الثلاثة وعادت إلى مستويات قريبة من مستوياتها قبل الجائحة، كما انتعش النمو على أساس سنوي بعد رفع تدابير الإغلاق. مما يشير إلى أن الضغوط الاقتصادية لم تكن المحرك الأساسي للانخفاض المؤقت في المبيعات بل كان ذلك مدفوعاً بشكل رئيسي بالقيود التشغيلية.

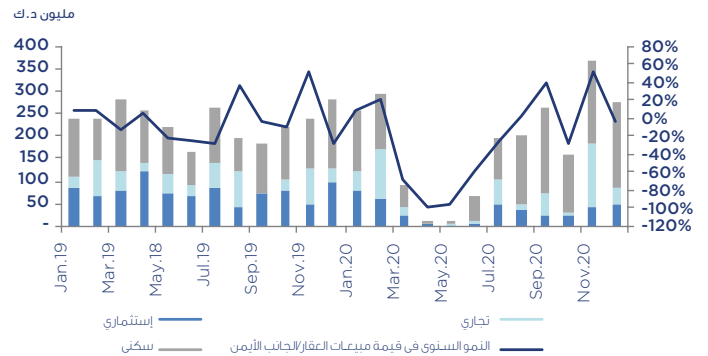
5.4

عدد الصفقات السنوية بحسب القطاع



5.3

قيمة مبيعات العقار الشهرية والنمو السنوي



2 المؤسسة العامة للرعاية السكنية وإدارة أبراج حصة.

شهد قطاع العقار التجاري خلال عام 2020 صفقات عقارية ذات قيمة مرتفعة نسبياً.

يُعد قطاع العقار التجاري ثالث أكبر قطاع من حيث القيمة والعدد. وقد شهد هذا القطاع ثبات نسبي في المعاملات العقارية حتى نهاية العام، حيث كان هناك تراجع طفيف في إجمالي المبيعات بنحو 0.7%، على الرغم من انخفاض إجمالي عدد الصفقات بشكل ملحوظ وبنسبة 85.6%، الأمر الذي يعكس أن المعاملات العقارية التي تمت في هذا القطاع خلال العام كانت قليلة نسبياً ولكنها ذات قيمة مرتفعة. لم يمكن ربط تلك الملاحظة بتداعيات الأزمة حيث شهد قطاع العقار التجاري العديد من التقلبات التاريخية، وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن عام 2019 يُعد عاماً استثنائياً بالنسبة للمعاملات العقارية التجارية، سواء من حيث القيمة أو العدد، حيث جاء الارتفاع الملحوظ في هذا القطاع نتيجة لارتفاع عدد المعاملات منخفضة القيمة التي تركزت في منطقة صباح الأحمد. لكن هذا العام (2020) كان مختلفاً، حيث سجل قطاع العقار التجاري في شهري فبراير ونوفمبر قيمة معاملات تُعد الأعلى منذ عام 2017. وقد تركزت صفقات شهر فبراير في عدد من المباني الواقعة في منطقتي شرق والضحج وأراضي في منطقة الجهراء، في حين تركزت صفقات شهر نوفمبر في الأراضي التجارية المباعة في منطقة الجهراء.

على الرغم من المخاطر التي صاحبت القطاع الاستثماري أثناء الجائحة لا يزال لدى القطاع جاذبية من قبل بعض المستثمرين في ظل أسعار الفائدة المتدنية تاريخياً.

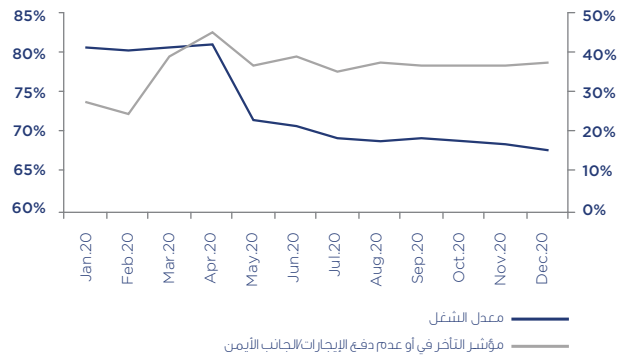
كان لتداعيات الجائحة أثر سلبي على قطاع العقار الاستثماري، حيث انتهى العام بانخفاض في كل من مبيعات وعدد صفقات العقار الاستثماري بنسبة 55.6% ونسبة 46.9% مقارنةً بالعام السابق. وقد يرجع هذا الانخفاض إلى تحفظ بعض المستثمرين من الاستثمار في مثل هذا القطاع حيث عادة ما يلجأ المستثمرون في الأوضاع الضاغطة إلى نقل أموالهم واستثمارها في أصول ذات مخاطر منخفضة. وبالرغم من المخاطر المصاحبة لقطاع العقار الاستثماري أثناء الجائحة، إلا أن أسعار الفائدة المتدنية تاريخياً تمكنت من جذب مجموعة من المستثمرين لذلك القطاع، هذا وإن كان قطاع العقار الاستثماري يُعد أكثر تقلباً من قطاع العقار السكني، إلا أن أسعار كل من الأراضي والمباني في القطاع كانت جيدة نسبياً حتى نهاية عام 2020، حيث تراجعت الأسعار بشكل طفيف في النصف الأول من العام وانتعشت في نهايته.



سجلت مبيعات المنازل الشاطئية في الربع الثاني من العام مستويات قياسية تركزت معظمها في مدينة صباح الأحمد البحرية.

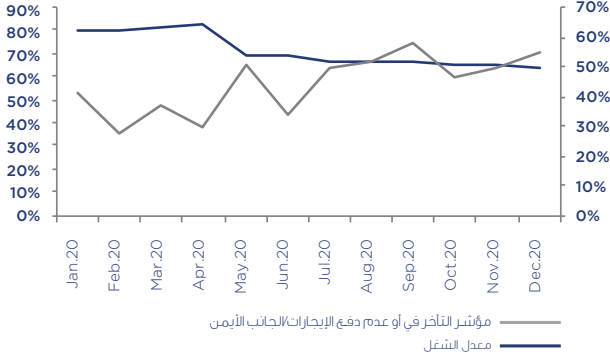
5.5

بيانات الإيجار للعقارات الاستثمارية



5.6

بيانات الإيجار للعقارات التجارية



التخفيف من حدة المشكلة. ومع ذلك، يتعين المتابعة عن كثب للوقوف على ما إذا كان سيكون للمتغيرات السابق الإشارة لها أثر هيكل على الإيجارات.

ارتفع عدد الوحدات الاستثمارية التي قدمت خصومات للمستأجرين بنسبة 161% على أساس سنوي، وقد بلغت أقصاها في مايو 2020، حيث شكلت الوحدات التي قدمت خصومات ما نسبته 36% من إجمالي الوحدات المشغولة في ذلك الوقت. وبشكل عام، لم يطرأ تغيير كبير على قيمة الإيجارات التعاقدية للوحدات الاستثمارية، وقد ارتفعت قيمتها بنسبة 3.2% خلال العام.

من جانب آخر تشير بيانات شركة أجار إلى أن معدل شغل الوحدات التجارية انخفض بنحو 21.8% في عام 2020، ليصل إلى نحو 64% في نهاية العام (الشكل 5.6). كما ارتفعت نسبة الوحدات المصنفة كمتأخرة أو غير مدفوعة لتبلغ 55%. ويعكس ذلك أثر تداعيات الجائحة الاقتصادية على الشركات والمؤسسات التجارية. هذا وقد ارتفعت نسبة الوحدات التي قامت بتقديم خصم للمستأجرين على مدى العام، حيث بلغت أقصاها في الربع الثاني من العام عند 16% وشهدت بعد ذلك

كان لتداعيات الجائحة أثر على تحصيل الإيجارات العقارية.

وفقاً لعينة من شركة أجار³، فقد انخفض معدل شغل الوحدات الاستثمارية بمقدار 12 نقطة مئوية على أساس سنوي، ليصل إلى نحو 67% في نهاية العام (الشكل 5.5). وقد صاحب ذلك ارتفاع بنسبة 61% على أساس سنوي في عدد الدفعات المتأخرة عن السداد والدفعات التي لم تسدد بعد (غير المدفوعة)، علماً بأن ذلك الارتفاع انخفض قليلاً في النصف الثاني من العام. وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن متوسط الإيجار الشهري للوحدات المصنفة كمتأخرة أو غير مدفوعة قد كان أقل بنسبة 18% من متوسط الإيجار الشهري للوحدات العقارية⁴، الأمر الذي يتضح منه أن الوحدات ذات الإيجار المنخفض كانت أكثر عرضة لمشاكل التحصيل.

وبصورة عامة، حافظت العقارات الاستثمارية على أداءها الجيد نسبياً رغم مغادرة 134 ألف وافد⁵ البلاد خلال هذا العام (يمثل ما نسبته 4% من إجمالي الوافدين)، وذلك في ضوء أن معظم هؤلاء الوافدين كانوا من ذوي الدخل المنخفض. كما كان للطبيعة الدورية لعقود الإيجار ومرونة بعض الملاك دور في

تشير العينة التي تم تحليلها إلى انخفاض معدل شغل الوحدات الاستثمارية والتجارية ليصل إلى نحو 67% و 64% على الترتيب في نهاية العام.

3 منصة لتحصيل الإيجارات وإدارة الممتلكات في الكويت، تضمنت العينة عقارات استثمارية في كل من السالمية وحولي والغروانية وعقارات تجارية في شرق والمرقاب وبنيد القار والقبلة والفحيحيل والجارية.

4 يعكس الشقق السكنية ضمن القطاع الاستثماري.

5 الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

”

بلغ إجمالي القروض العقارية، سواء الموجهة للشركات أو الأفراد أو للتشييد، نحو **25.7** مليار دينار في نهاية عام **2020**، ما يشكل **47.3%** من إجمالي محفظة القروض لدى البنوك.

“

25.7 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2020، ما يشكل 47.3% من إجمالي محفظة القروض لدى البنوك مقابل نحو 46.5% عن عام 2019 (الشكل 5.7). وقد ظلت هذه النسبة ثابتة إلى حد ما على مدار الخمس سنوات الماضية.

وفيما يتعلق بالقروض العقارية المباشرة، فقد سجلت تلك القروض نمو بنسبة 7.8% على أساس سنوي لتصل إلى 11.6 مليار دينار كويتي. ومن الجدير بالذكر أنه، وباستثناء عام 2019، فقد سجلت القروض العقارية خلال عام 2020 أعلى معدل نمو سنوي منذ عام 2014. ويُعزى هذا جزئياً إلى سعر الفائدة المنخفض تاريخياً. وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي للقروض العقارية المباشرة، فإن الجزء الأكبر من هذه القروض تركز في القروض الممنوحة محلياً (الشكل 5.8). وعلى وجه الخصوص، فقد شكلت القروض العقارية المحلية ما نسبته 85% و77% من إجمالي القروض العقارية لدى البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية على الترتيب. وبالنظر إلى محفظة القروض العقارية في البنوك الإسلامية، فيلاحظ أن 44% من هذه القروض موجهة لقطاع العقار الاستثماري. ومن ناحية تركز القروض العقارية المحلية في البنوك التقليدية، فقد تركزت تلك القروض في قطاع العقار التجاري بنسبة 55%.

وفيما يتعلق بجودة تلك المحفظة، تجدر الإشارة إلى ارتفاع قيمة القروض غير المنتظمة بالقطاع العقاري بنسبة 48.5% لتصل إلى 379.2 مليون دينار كويتي (الشكل 5.9). وقد يرجع ذلك الارتفاع إلى انخفاض إيرادات ملاك العقار، وخصوصاً العقار الاستثماري، وفقاً لما سبق الإشارة إليه لدى تحليل بيانات شركة أجار. هذا وعلى الرغم من انخفاض قيمة القروض الممنوحة لقطاع الإنشاءات بنسبة 2.6% (تبلغ 2.6 مليار دينار كويتي)، إلا أن القروض غير المنتظمة المقابلة لها ارتفعت بنسبة 127.9% لتصل إلى 165.1 مليون دينار كويتي، في ظل تعليق العديد من المشاريع نظراً لإغلاق المطارات وتأثيرها على الأيدي العاملة في هذا المجال. وأخيراً، ارتفعت قيمة القروض السكنية بنسبة 7.8% لتصل إلى 11.4 مليار دينار كويتي، بينما تراجع القروض غير المنتظمة المقابلة لها بنسبة 4.9% لتبلغ 150.4 مليون دينار كويتي. على الرغم من الارتفاع الطفيف في القروض غير المنتظمة بالقطاع العقاري، إلا أن نسبة القروض غير المنتظمة بشكل عام ظلت ضمن مستويات متدنية تاريخياً.

تراجع تدريجي لتصل إلى 2% في نهاية العام. وبصورة عامة، فقد انخفضت قيمة الإجراءات التعاقدية التجارية بنسبة 11.1% على أساس سنوي، وقد كان الانخفاض حاد ومستمر في الربع الثاني من العام.

على الرغم من أن العينة التي تم استخدامها قد لا تعكس بشكل كامل سوق العقار وتقيدهاته، إلا أنها توفر مؤشراً جيداً لأداء قطاعي العقارات الاستثمارية والتجارية.

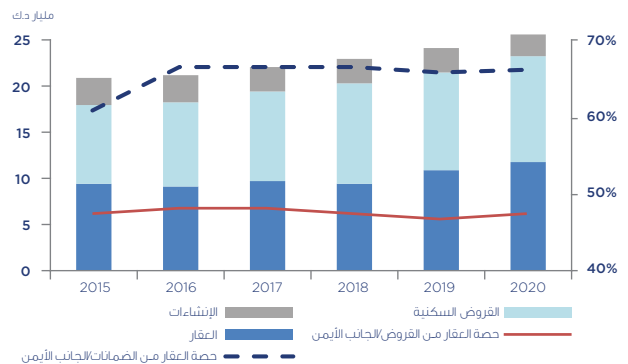
على الرغم من ارتفاع القروض غير المنتظمة بالقطاع العقاري، إلا أن نسبة القروض غير المنتظمة بشكل عام ظلت ضمن مستويات متدنية تاريخياً.

لدراسة العلاقة المتشعبة بين قطاعي البنوك والعقار، فإنه من الضروري تحليل انكشافات البنوك المختلفة على سوق العقار، والتي تتمثل أساساً في القروض والاستثمارات والضمانات العقارية.

يمكن تقسيم القروض العقارية إلى فئتين، قروض مباشرة وأخرى غير مباشرة. حيث تعتبر القروض الموجهة لغرض شراء العقارات قروض مباشرة، في حين تعتبر القروض الممنوحة بغرض الإنشاء والقروض الإسكانية⁶ قروض غير مباشرة. هذا وقد بلغ إجمالي القروض العقارية المباشرة وغير المباشرة نحو

5.7

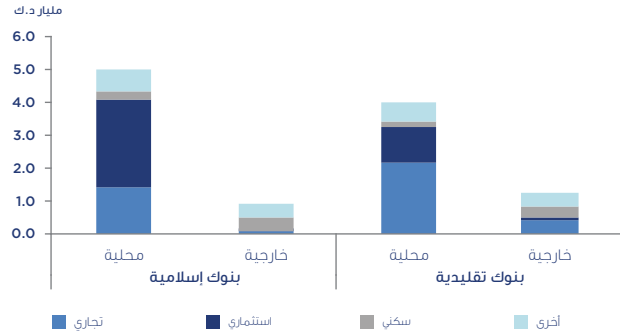
انكشاف البنوك للقروض العقارية



6 القروض الإسكانية هي قروض شخصية مرتبطة براتب الفرد. وتبعاً لذلك، تختلف هذه القروض في طبيعتها عن القروض العقارية والإنشائية من حيث تأثير ضغطها على البنوك.

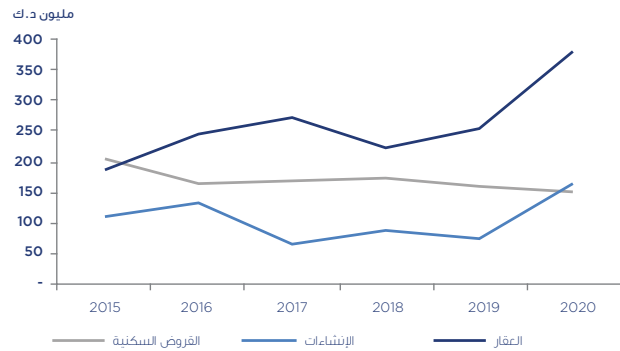
5.8

تركز القروض العقارية في البنوك الكويتية (2020)



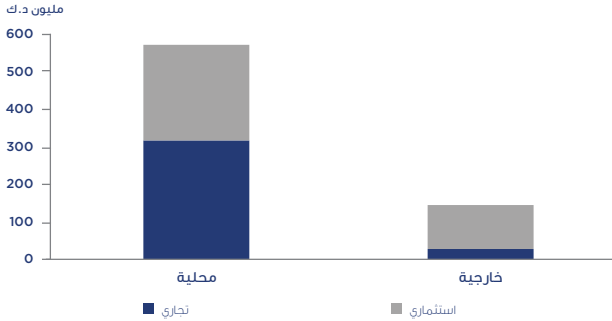
5.9

قروض العقار (القروض غير المنتظمة)



5.10

استثمار البنوك الإسلامية في العقار التجاري مقابل مشاريع العقار الاستثمارية (2020)

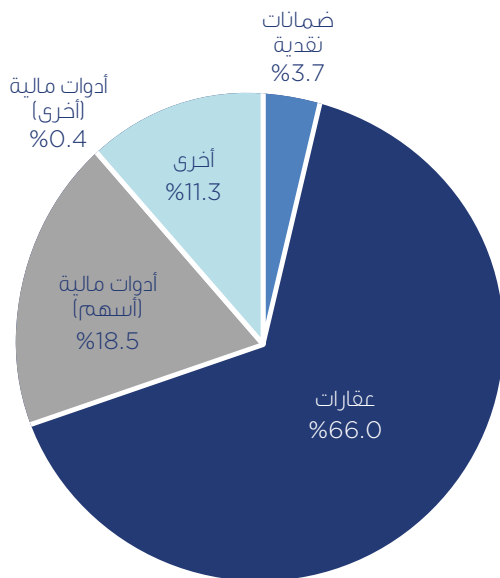


بشكل عام هناك ثقة وقبول لدى القطاع المصرفي في الأصول العقارية كشكل من أشكال الضمانات.

بالنسبة للضمانات، فقد شكّلت الضمانات العقارية ما نسبته 66% من إجمالي ضمانات لدى البنوك في عام 2020 (الشكل 5.11)، مما يشير إلى الثقة بسلامة الأصول العقارية وإمكانية الاعتماد عليها، الأمر الذي يعكس أهمية التقييم العقاري الجيد لتلك الضمانات للحد من مخاطر الائتمان المحتملة. ويقوم بنك الكويت المركزي بمراقبة القيم العقارية وقيم الضمانات والقروض العقارية المباشرة وغير المباشرة مراقبة حثيثة وبشكل مستمر من خلال إجراء اختبارات الضغط المختلفة.

5.11

إجمالي الضمانات حسب النوع



من جانب آخر وفيما يتعلق بالاستثمار المباشر بالعقار، فتجدد الإشارة إلى أنه يُسمح للبنوك الإسلامية المحلية بالاستثمار المباشر في القطاع العقاري. هذا وقد شكّلت الاستثمارات العقارية المحلية ما نسبته 80% من الاستثمارات العقارية لدى البنوك الإسلامية (الشكل 5.10) الأمر الذي يعكس دعم التنمية الاقتصادية المحلية. وكمزيج من التفصيل، تملك البنوك الإسلامية ما يعادل 311 مليون دينار كويتي في العقارات التجارية المحلية و256 مليون دينار كويتي في العقارات الاستثمارية المحلية. ويعتبر هذا التنوع القطاعي صحياً بالنسبة للاستثمارات المحلية. أما فيما يخص استثمارات البنوك الإسلامية العقارية في الخارج فقد بلغت نحو 116 مليون دينار كويتي في العقارات الاستثمارية و28 مليون دينار كويتي في العقارات التجارية.



بورصة الكويت

طرح قطاع جديد للمستثمرين من خلال إدراجات جديدة.

شهد السوق خلال العام شطب ست شركات من قطاعات مختلفة وإدراج شركتين جديدتين، ليرتفع إجمالي عدد الشركات المدرجة إلى 171 شركة من 163 شركة في العام السابق (شكل 5.13). وحقق إدراج الشركتين الجديدتين، وهما شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه وشركة بورصة الكويت للأوراق المالية نجاحاً باهراً في عروض الاكتتاب العام في السوق الأول، حيث تجاوز الاكتتاب الحد المقرر بنحو 1.27 ضعف و8.5 أضعاف على الترتيب. هذا واستمر قطاع الخدمات المالية في هيمنته على السوق من حيث عدد الشركات المدرجة، يليه قطاع العقارات والقطاع الصناعي. وبالنسبة لقطاع البنوك، وأخذ في الاعتبار عددها المحدود مقارنةً بإجمالي عدد الشركات المدرجة (11 بنكاً من إجمالي 171 شركة مدرجة) بالإضافة إلى ضخامة حصة القطاع من إجمالي رأس مال السوق (57.2%)، فإن أثر تقلب سعر سهم إحدى البنوك أو القطاع المصرفي ككل يؤثر بشكل حاد على المؤشرات العامة المرجحة بالقيمة السوقية، مما له تداعيات على استقرار السوق.

لقد كان العام 2020 عاماً مليئاً بالتحديات بالنسبة لأسواق الأسهم حيث شهدت تقلبات وضغوط تشغيلية حادة إثر تداعيات الأزمة الراهنة، ورغم أنها ليست بمنأى عن الاندماح اليقين الذي حل بالأفاق الاقتصادية، إلا أن بورصة الكويت أثبتت مرونتها وقدرتها على ضمان استمرارية التشغيل مع تحقيق تدفقات أجنبية قياسية في ظل إضافة بورصة الكويت لمؤشر (MSCI) للأسواق الناشئة.

قادت البنوك انخفاض إجمالي القيمة السوقية.

بلغ رأس مال السوق في بورصة الكويت 32.2 مليار دينار بنهاية عام 2020، بتراجع بلغت قيمته 3.6 مليار دينار، أي ما يعادل 9.8% على أساس سنوي (شكل 5.12)، حيث قاد انخفاض القيمة السوقية للبنوك، وهو القطاع المهيمن على السوق من حيث الحجم، إجمالي الانخفاض. وتقلصت حصة البنوك من إجمالي رأس مال السوق بنحو 3.4 نقاط مئوية، تصب في معظمها لفائدة قطاع الاتصالات وقطاع المرافق المطروح مؤخراً (0.9 نقطة مئوية لكل منهما). وكما أشرنا أعلاه، فقد شهد العام 2020 تشكيل قطاع المرافق مع إدراج شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه، مما أتاح للمستثمرين فرصة للاستثمار في أول محطة مستقلة للطاقة في الكويت.

”
بلغ رأس مال السوق في بورصة الكويت **32.2** مليار دينار بنهاية عام **2020**، بتراجع بنحو **3.6** مليار دينار، أي ما يعادل **10%** على أساس سنوي، حيث قاد قطاع البنوك المهيمن على السوق من حيث الحجم هذا الانخفاض.

“

كما بدأ واضحاً في بعض الدول الأخرى. وبالتالي، فإن هاجس تكون فقاعة في الأسعار يعد باحتمالية أقل نسبياً.

تبع الانخفاض الحاد في السوق تعافي محدود.

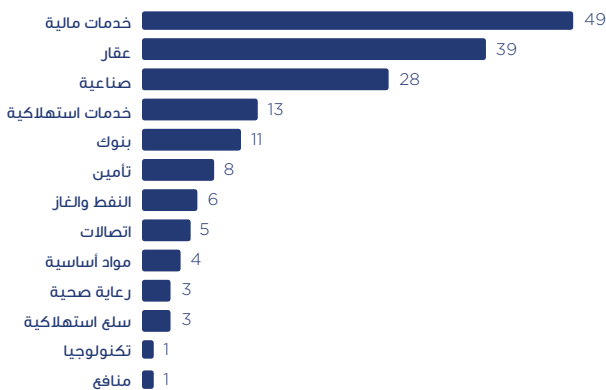
رغم تراجعها في بداية يناير، ثم العودة لاحقاً لأدائه القوي خلال عام 2020 مدفوعاً بالنتائج التي حققتها في العام السابق، ما لبث سوق بورصة الكويت أن شهد انخفاضاً حاداً نتيجة تداعيات جائحة كورونا التي طالت كل أسواق العالم، لينخفض مؤشر السوق العام المرجح بالقيمة والذي يشمل كل الأسهم المدرجة بنسبة 30.5%، من مستوى 6,393 نقطة في 19 يناير 2020 إلى 4,444 نقطة في 18 مارس من العام (شكل 5.15). ثم بدأ السوق في استعادة تعافيه من شهر مارس لتضييق الفجوة إلى النصف في شهر أكتوبر وبمقدار 14.8% أقل من أعلى مستوى لشهر يناير 2020 وذلك بفضل توقعات المستثمرين بالدخول في مؤشر (MSCI) للأسواق الناشئة. ومع نهاية العام، تلاشى هذا الارتفاع جزئياً مسجلاً إغلاق سنوي بانخفاض ليبلغ 5,546 نقطة (-11.7%).

ظلت مستويات الأسعار ضمن نطاق معقول نسبياً.

تأتي بورصة الكويت في المرتبة الرابعة بين نظيراتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث إجمالي رأس مال السوق بحوالي 97 مليار دولار أمريكي (شكل 5.14). باستثناء المملكة العربية السعودية وقطر، لا تتعدى معدلات رأس مال السوق إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نسبة 100%، مما قد يشير إلى انخفاض مخاطر التقييمات المتضخمة وأو انخفاض توقعات نمو السوق. وبالنسبة لسوق المملكة العربية السعودية، فإن الارتفاع الكبير (أو بالأحرى الأعلى عالمياً) لمعدل رأس مال السوق إلى الناتج المحلي الإجمالي يُعزى بشكل أساسي إلى عملاق القطاع النفطي أرامكو، والتي تمثل حوالي 2 تريليون دولار أمريكي من إجمالي رأس مال السوق السعودي البالغة 2.4 تريليون دولار أمريكي. بصفة عامة، تشير هذه التقييمات إلى أن أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم تشهد نشاطاً مدفوعاً بوفرة السيولة الناتجة عن التدابير النقدية والمالية.

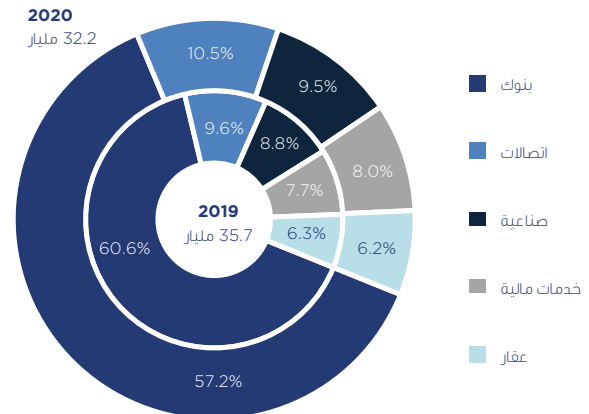
5.13

عدد الشركات في بورصة الكويت



5.12

حصة القطاع بحسب القيمة السوقية



انخفض مؤشر السوق العام والذي يشمل كل الأسهم المدرجة بنسبة 30.5%، من أعلى مستوى له خلال العام عند 6,393 نقطة في 19 يناير 2020 ليصل إلى أدنى مستوى له عند 4,444 نقطة في 18 مارس 2020.

متوسط قيمة التداول اليومي، فإن هذه الأسهم القيادية تمثل شريحة جاذبة مقارنةً بنظيراتها. ويتميز أسهم لا تنتمي للسوق الأول، يهدف المؤشر الجديد لمعالجة النظرة الأحادية للسوق والتي تستند على تصنيف الأسهم من حيث انتمائها للسوق الأول أو عدمه.

ساهمت الأحداث غير المتوقعة في زيادة حدة التقلبات.

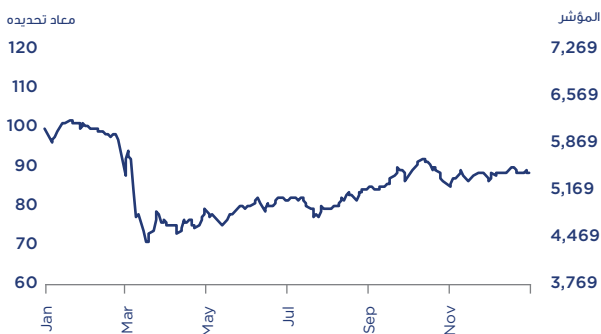
اتسم العام بتأثير الأخبار السلبية وتغير توقعات التعافي على زيادة التقلبات فضلاً عن أثر حالة انعدام اليقين على توجهات المستثمرين مما انعكس على التذبذب الشهري لأداء السوق (الشكل 5.17). فقد كانت الأخبار المحيطة بشأن المركز المالي للحكومة والإعلان عن الأرباح الربع سنوية أقل من التوقعات بمثابة الرياح العكسية التي أثرت على المستثمرين، في حين شكّل التفاؤل بتدفقات أجنبية نتيجة إضافة بورصة الكويت

كان السوق الأول، والذي يعتبر سوق النخبة حيث يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة، هو المحرك الرئيسي للتعافي، في حين اتسم تعافي السوق الرئيسي⁷ بالضعف النسبي مقابل انخفاض أقل بالأساس مقارنةً بالسوق الأول (الشكل 5.16). وكان الأداء العام للسوق الرئيسي أفضل نسبياً من السوق الأول مسجلاً تراجعاً بنسبة 7.3% في حين سجل السوق الأول تراجعاً بنحو 13.3%. وجدير بالذكر أن الأسهم المدرجة في السوق الأول أكثر سيولة وأكثر تداولاً من تلك المدرجة في السوق الرئيسي، لذلك من الممكن أن تحدث تقلبات حادة في أسعار أسهم السوق الرئيسي نتيجة للتداول ضيق النطاق والذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند مقارنة أداء القطاعين ككل أو الأسهم الفردية بين القطاعين.

وجدير بالذكر أنه في فبراير 2020، أطلقت بورصة الكويت "مؤشر السوق الرئيسي 50"، وهو مؤشر وزني للسوق الرئيسي والذي يتكون من أعلى 50 شركة من حيث السيولة. وبحسب

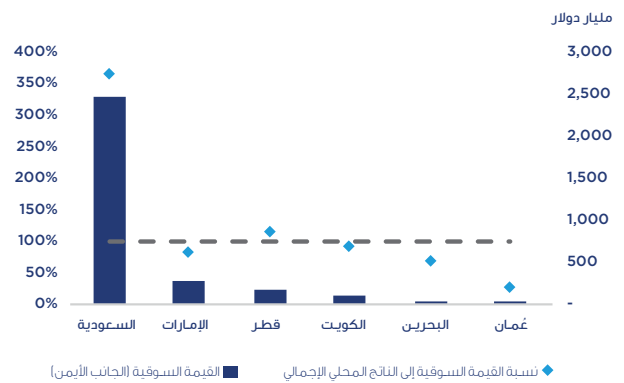
5.15

مؤشر السوق العام لبورصة الكويت



5.14

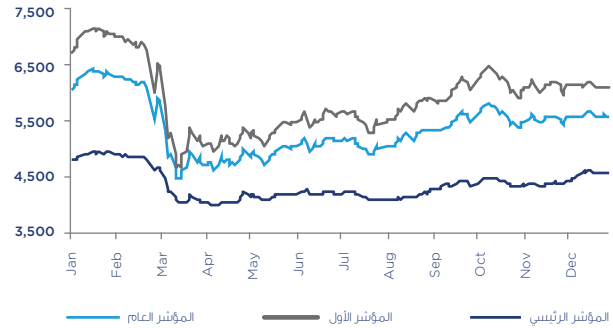
القيمة السوقية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



7 يعد توقف «سوق المزايدات»، أصبح السوق الرئيسي هو السوق الذي تُدرج ضمنه الشركات التي لا تستوفي متطلبات السوق الأول.

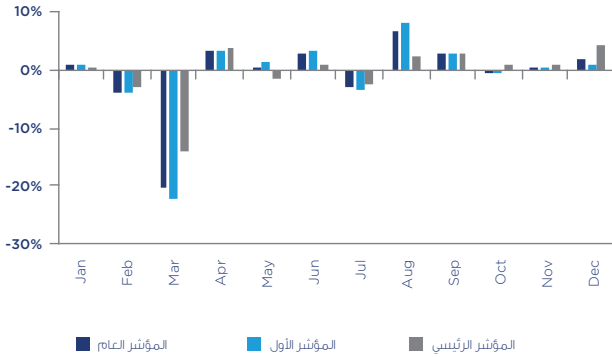
5.16

مؤشرات بورصة الكويت



5.17

العوائد الشهرية



في النصف الثاني من العام، سجلت الأسعار تعافي قوي.

على الرغم من الانخفاض الحاد في الأسعار إثر الأزمة (الجدول 5.1)، عكست مؤشرات السوق الرئيسي قوة نسبية حيث دفع المستثمرين نسبة أعلى لكل وحدة من الأرباح خلال الربع الأول. وخلال النصف الثاني من عام 2020، انتعشت الأسعار في ظل تراجع أرباح بمقدار أقل من المتوقع، مما دعم الثقة بالتوازي مع التوجه لملاذ آمن للاستثمار. ونتيجة تسجيل الشركات المدرجة في السوق الرئيسي لخسائر أكبر نتيجة المعدل السالب لمعدل السعر إلى الربحية، في حين حافظ معدل السعر إلى القيمة الدفترية على اتجاهه التصاعدي.

لمؤشر (MSCI) للأسواق الناشئة دعماً للسوق. وبلغت التقلبات السنوية في المؤشر العام 23.3% في عام 2020 مقارنةً بما نسبته 9.3% في عام 2019.

ساهمت الأحداث المحلية في حالات التذبذب الواضحة خلال العام. ففي 10 يونيو 2020، تم إلغاء يوم كامل من التداول في حدث غير مسبوق يهدف تخفيف أثر انتشار معلومات غير دقيقة بشأن إعلان البنوك عن توزيعات أرباح لعام 2020. ورغم هذا الإلغاء، فقد انخفض المؤشر العام بنسبة 1.4% و 2.7% في أيام التداول اللاحقة. وكان لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى أمير البلاد آنذاك صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه في التاسع والعشرين من شهر سبتمبر 2020 أثر في انخفاض المؤشر العام بنسبة 2.2%. ولكن انعكست كل هذه الخسائر بعد إعادة فتح السوق في 4 أكتوبر 2020 إثر انتقال سلس للسلطة.

”

كان الأداء العام للسوق الرئيسي أفضل نسبياً من السوق الأول مسجلاً تراجع بنسبة **7.3%** في حين سجل السوق الأول تراجعاً بنحو **13.3%**. وجدير بالذكر أن الأسهم المدرجة في السوق الأول أكثر سيولة وأكثر تداولاً من تلك المدرجة في السوق الرئيسي.

“

”

رغم تأثر كل القطاعات بالجائحة، إلا أن مسار التعافي كان متبايناً بينها. وكما هو مشهود عالمياً، فقد أظهرت القطاعات الأقل اعتماداً على التعامل المباشر مع المستهلكين مؤشرات صلابة أفضل نسبياً من تلك المعتمدة على التعامل المباشر.

“

تأتي بورصة الكويت خلف نظيراتها الإقليمية.

رغم أن بورصة الكويت كانت من أعلى البورصات الإقليمية أداءً بنهاية عام 2019، إلا أنها تراجعت في عام 2020 لتأتي خلف نظيراتها الخليجية (الشكل 5.19). فقد كان تعافي بورصة الكويت من انهيار الأسعار جراء الجائحة أقل من نظيراتها الإقليمية، حيث شكلت التوترات السياسية عائقاً أمام الإصلاحات الاقتصادية الملحة لمواجهة العجز المالي المتفاقم. هذه الأسباب، إلى جانب التوقعات بأكبر تراجع في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في المنطقة، قد تكون سبباً في تراجع ثقة المستثمرين في الأسواق الكويتية. هذا وقادت السوق السعودية المنطقة بأقوى عائد سنوي بنسبة 4%، تليها قطر التي نجحت في إنهاء العام بارتفاع 0.1%. وبالنظر إلى الأداء دون المستوى لبورصة الكويت، بعد عام شهد نمو بنسبة 23.7%، يتضح أن الضعف النسبي للسوق المحلي قد يُعزى إلى حركة تصحيحية تتبع الارتفاع الحاد في الأسعار خلال الفترة الماضية من جانب، وترجمة للمخاوف آتفة الذكر من جانب آخر.

جدول 5.1

نسب القيمة

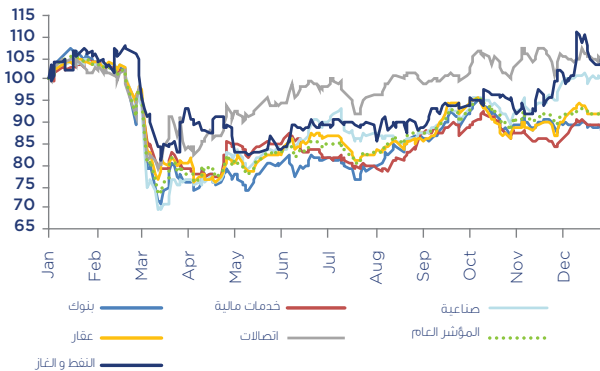
2020	السوق الأول		السوق الرئيسي	
	السعر/الربحية ²	السعر/القيمة	السعر/الربحية	السعر/القيمة
الربع الرابع	21.17	1.97	-	0.90
الربع الثالث	20.23	1.97	-	0.87
الربع الثاني	11.87	1.64	17.01	0.79
الربع الأول	10.19	1.42	11.12	0.77

كان التعافي متبايناً بين القطاعات.

رغم تأثر كل القطاعات بالجائحة، إلا أن مسار التعافي كان متبايناً بينها. وكما هو مشهود عالمياً، فقد أظهرت القطاعات الأقل اعتماداً على التعامل المباشر مع المستهلكين مؤشرات صلابة أفضل نسبياً من تلك المعتمدة على التعامل المباشر. ففي الكويت، قاد قطاع الاتصالات مسار التعافي على المستوى الكلي للسوق، ونجح في تحقيق معدل التعادل على أساس سنوي في يوليو 2020، وبلغ شهر أكتوبر 2020 تمكّن القطاع من الحفاظ على مستويات أعلى من مستويات بداية العام (الشكل 5.18). كما تمكّن القطاع الصناعي من تعويض الخسائر، لينتهي العام بمستوى سعري مُقارب لما كان عليه في بداية العام مدفوعاً بتحسّن النشاط الاقتصادي. وبينما كانت البنوك من بين القطاعات الأسوأ أداءً في ظل تأثر الأرباح بارتفاع مستوى المخصصات، إلا أن تلك المصّدات تمكّنها من امتصاص أي تدهور آتّماني قد ينتج عن امتداد الأزمة، وهذا وفاقم انخفاض الأرباح الشك بشأن قدرة البنوك على دفع توزيعات أرباح، ولبعزز هذا الوضع أثر أحداث 10 يونيو 2020 المشار إليها آنفاً.

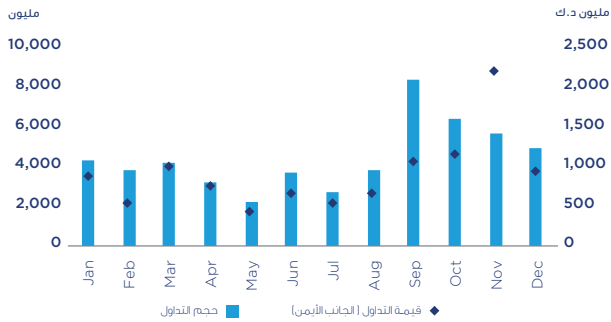
5.18

الأداء بحسب القطاع (المؤشرات معاد تحديدها)



أعلى تداول يومي تم تسجيله في 30 نوفمبر بقيمة 961 مليون دينار، نتيجة للتدفقات الأجنبية بعد إضافة بورصة الكويت لمؤشر (MSCI).

5.20 حجم التداول مقابل قيمة التداول

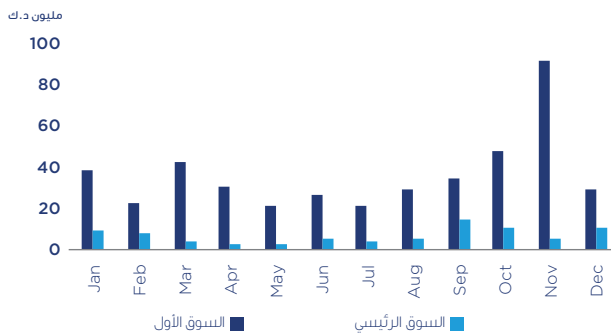


شهد السوق الرئيسي زيادة في التداول خلال الفترة حتى تاريخ الانضمام (الشكل 5.21).

ارتفاع التدفقات الأجنبية لمستويات غير مسبوقة.

استمراراً للتوجيه الذي بدأ في منتصف عام 2018، استهل المستثمرون الأجانب العام بعمليات شراء كبرى (الشكل 5.22). وما لبث أن تبدل الحال في بداية انهيار السوق العالمية في مارس وتحوّل المستثمرون الأجانب لمراكز بيع في شهر يونيو. أما في الشهر الذي دخلت فيه الكويت في مؤشر مورغان

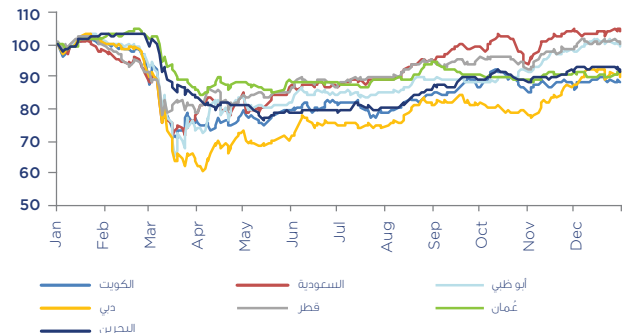
5.21 متوسط قيمة التداول اليومي



تحسن النشاط مع توقع المستثمرين لتدفقات أجنبية نتيجة انضمام بورصة الكويت في مؤشر (MSCI) للأسواق الناشئة.

بلغ متوسط حجم التداول الشهري للعام الحالي 4.3 مليار سهم (الشكل 5.20)، بارتفاع بلغت نسبته 33% عن العام السابق (3.3 مليار سهم). تزامن ارتفاع حجم التداول في سبتمبر 2020 مع توقعات المستثمرين بتدفقات أجنبية نتيجة انضمام بورصة الكويت لمؤشر (MSCI) للأسواق الناشئة في 30 نوفمبر 2020، ولكن تلاشت هذه القفزة خلال الأشهر التالية، لتبدو الزيادة في النشاط وكأنها وليدة لحظتها بسبب حماسة المستثمرين وليس انعكاساً لنمو حقيقي في السوق. أما من حيث قيمة التداول، فقد سجل شهر نوفمبر أعلى قراءة في عام 2020 وصلت إلى 2.2 مليار دينار كويتي. وأعلى تداول يومي تم تسجيله في 30 نوفمبر بقيمة 961 مليون دينار كويتي، نتيجة للتدفقات الأجنبية بعد إضافة بورصة الكويت لمؤشر (MSCI). ويبدو واضحاً تباين التوجهات بين الحجم والقيمة خلال شهري أكتوبر ونوفمبر حتى يوم الانضمام للمؤشر، حيث انخفض حجم التداول وارتفعت القيمة خلال هذين الشهرين. وقد تشير هذه التغيرات إلى تفضيل المستثمرين للأسهم القيادية، حيث استفادت هذه الأسهم من ترسخها للانضمام. ورغم تحول التدفقات الأجنبية إلى قطاع السوق الأول، فقد

5.19 أداء أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (معاد تحديدها)



وبيت التمويل الكويتي وبنك بويان، فقد حققت تلك البنوك زيادة تتماشى مع رأس المال السوقي لها، بواقع 4.3 و2.7 و1.6 نقاط مئوية على الترتيب. ويبدو أن البنك الأهلي المتحد والبنك التجاري الكويتي لم يستفيدا من زيادة الاستثمار الأجنبي، بسبب إدراجهما في السوق الرئيسي. ومن منظور الاستقرار المالي، فإن الزيادة في ملكية الأجانب في البنوك خلال عام 2020 يُعد مؤشراً إيجابياً بشكل عام، حيث أن قاعدة المستثمرين المتنوعة جغرافياً تحد من تأثير السوق الذي قد يحدث في أي أزمة محلية.

ظل انكشاف البنوك على بورصة الكويت ضمن الحدود المقبولة.

تثير الأمور المعروضة سابقاً بشأن سوق الأسهم عدة تساؤلات حول العواقب المحتملة بالنسبة للنظام المالي الكويتي، حيث تنكشف البنوك الكويتية على الأسهم مباشرة من خلال القروض المقدمة لغرض شراء الأسهم والاستثمارات

ستانلي للأسواق الناشئة، شهدت بورصة الكويت نتائج قياسية بقيمة 406 ملايين دينار كويتي بالنسبة لصادفي التدفقات الأجنبية، وهو ما يمثل 64% من إجمالي قيمة التداول خلال شهر نوفمبر.

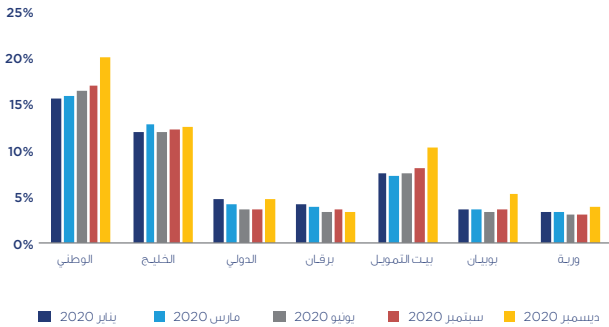
ورغم الأداء دون المستوى نسبياً، واصلت البنوك الهيمنة على قيمة التداول مع تغير بسيط عن السنة السابقة (الشكل 5.23). ويمثل أعلى ثلاثة قطاعات 82% من إجمالي قيمة التداول، حيث تمثل البنوك 61% من إجمالي قيمة التداول رغم أن القطاع يتكون من 11 سهم فقط. وهو ما قد يجسد جانب ضعف لعمق السوق، ما قد يضعف ديناميكية اكتشاف الأسعار وكفاءة السوق.

استفادت البنوك من قاعدة مستثمرين أكثر تنوعاً.

باستثناء بنك برقان والبنك التجاري الكويتي والبنك الأهلي المتحد، استمر المستثمرون الأجانب في زيادة حصتهم من ملكية البنوك الكويتية (الشكل 5.24).⁸ أما بنك الكويت الوطني

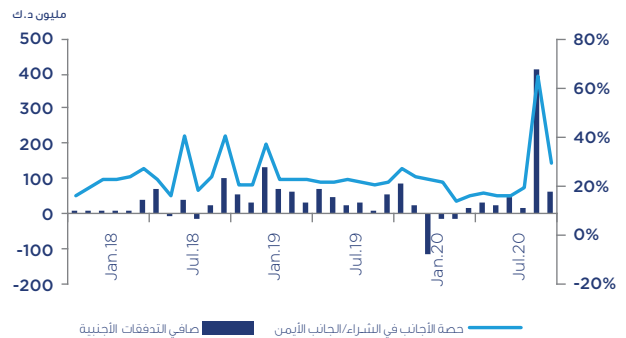
5.24

ملكية الأجانب في البنوك



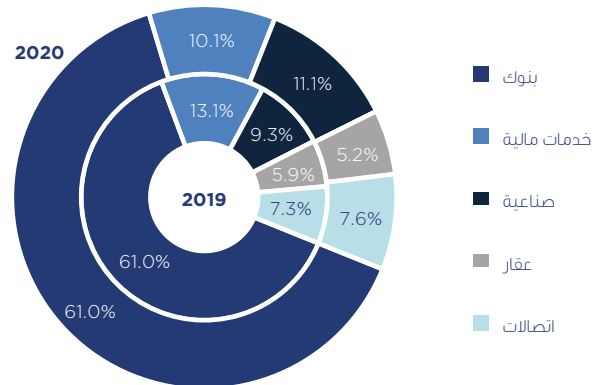
5.22

صافي التدفقات الأجنبية إلى بورصة الكويت



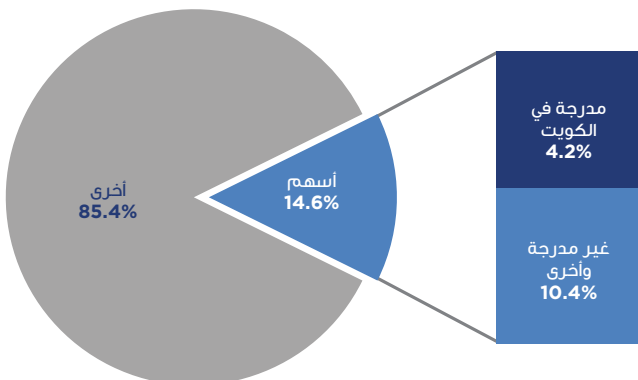
5.23

حصة القطاع بحسب قيمة التداول



5.25

توزيع الاستثمارات



⁸ تم استبعاد البنك التجاري الكويتي والبنك الأهلي الكويتي والبنك الأهلي المتحد بسبب حصة الملكية الأجنبية الضئيلة (أقل من 1%).

على زيادة رأس المال، حيث يؤدي انخفاض أسعار أسهمها إلى زيادة الكلفة.

استمرار قوة ومتانة البنوك في مواجهة صدمات الأسهم المحتملة.

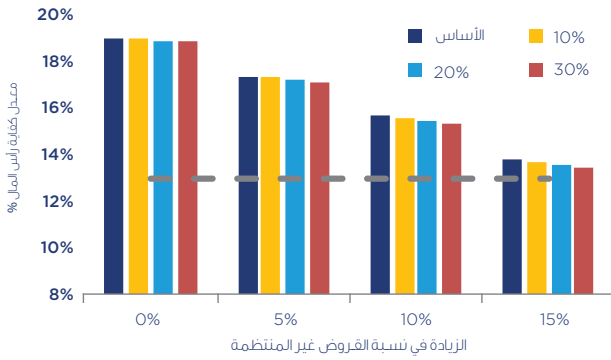
لتقييم الأثر المحتمل لأي صدمة في أسعار الأسهم المحلية، تم إجراء تحليل للسيناريوهات المحتملة تأخذ في الاعتبار القروض غير المنتظمة وشدة تدهور أسعار الأسهم كمتغيرين رئيسيين. وكشفت النتائج قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمة بأريحية، وكان الأثر على معدل كفاية رأس المال ضئيلاً للغاية (الشكل 5.27). من جهة أخرى، كان لافتراضات تزايد معدل القروض غير المنتظمة أثر أكثر شمولاً على البنوك من افتراضات صدمات أسعار الأسهم، حيث انخفض معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي إلى 13.5% في السيناريو الأكثر شدة. وما يزال معدل كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المقرر بموجب متطلبات بنك الكويت المركزي وهي نسبة 13%. وفي حال افتراض استغلال المخصصات التحوطية، فإن الأثر ينخفض إلى مستوى لا يذكر حيث لا يسفر عن تغير في معدل كفاية رأس المال، في سيناريو يفترض تزايد معدل القروض غير المنتظمة بنسبة 5%، ولبصل المعدل إلى 15.5% في السيناريو الأكثر شدة.

في الأسهم، وهذه الانكشافات المباشرة تمثل 2.3% فقط من إجمالي الأصول المصرفية، في حين لا تتجاوز القروض المستخدمة للاستثمار في بورصة الكويت 1.4% من إجمالي قروض القطاعات، وجدير بالذكر أن المتطلبات الرقابية الحالية تحد من انكشافات البنوك المفروضة لبورصة الكويت، حيث يبلغ الحد الأقصى للحد المقبول للقروض لغرض شراء الأسهم 25% من إجمالي رأس مال البنك أو 10% من إجمالي القيمة الدفترية لمحظة القروض أيهما أقل.

تمثل استثمارات البنوك في الأسهم 15% من محفظتها الاستثمارية، نصفها تقريباً (7%) مدرجة في بورصة الكويت (الشكل 5.25). كما تنكشف البنوك على الأسهم بشكل غير مباشر من خلال الضمانات المقدمة مقابل القروض. وفي هذا الصدد، تشكل الأسهم المدرجة في بورصة الكويت 12% من إجمالي الضمانات لدى البنوك وحيث تمثل أسهم البنوك الحصة الأكبر (الشكل 5.26). من الجدير بالذكر أن التركيز النسبي للضمانات في البنوك المدرجة في بورصة الكويت (4.7% من كل الضمانات) قد يثير للوهلة الأولى مخاوف، حيث أن هذا الارتباط قد يفاقم من مخاطر التعايب النظامية. وفي سيناريو أزمة يفترض قيام البنوك بالتحفظ على الضمانات وتسجيلها في حال تعثر العميل، فإن التبعات قد تدفع سوق الأسهم عموماً إلى التراجع حيث تشكل البنوك حصة تبلغ 60% من رأس مال السوق، كما أن هذه التبعات قد تحد من قدرة البنوك المحلية

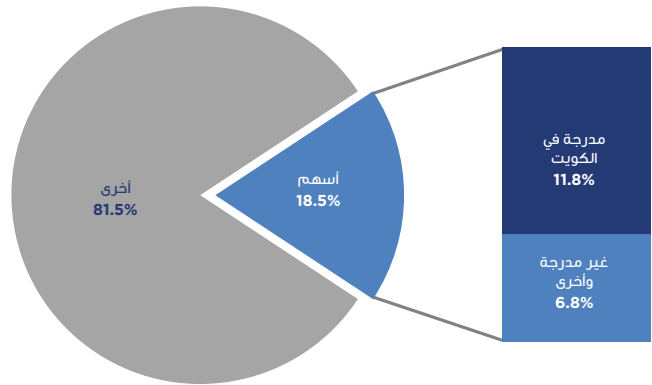
5.27

تأثير صدمة الأسهم على معدل كفاية رأس المال



5.26

توزيع الضمانات



الفصل السادس:

نظم الدفع والتسوية



في عام 2020، تغير أسلوب الحياة الاجتماعي على مستوى العالم خلال فترة زمنية قصيرة، حيث لُوِظَ التقدم السريع في تطبيق تقنيات مختلفة على نطاق واسع ساعدت الأفراد على تلبية احتياجاتهم تجنباً لمخاطر الإصابة بالعدوى. لمزيد من المعلومات حول سلوكيات المستهلكين خلال أزمة فيروس كورونا، يمكن الرجوع للمرفق (6.1).

وعلى الرغم من استمرار تطبيق وتطوير حلول الدفع الإلكترونية¹ على نطاق أوسع، إلا إن انتشار الجائحة قد ساعد على تسريع ذلك، ويتناول هذا الفصل من التقرير توجهات نظم الدفع الإلكتروني، بما في ذلك نظم الدفع والتسوية بين البنوك.

النقدية قدر المستطاع، ويوضح (شكل 6.3) عدد المعاملات التي تمت من خلال بوابة (كي-نت) للمدفوعات الإلكترونية حيث ارتفعت تلك المعاملات بشكل غير مسبوق بنسبة 89.2% خلال عام 2020. ومن الجدير بالذكر أن استخدام أجهزة نقاط البيع قد تراجع بنسبة طفيفة بلغت 5.4% بسبب تدابير الإغلاق المفروضة التي منعت الجمهور من استخدام بطاقتهم المصرفية في المتاجر الفعلية.

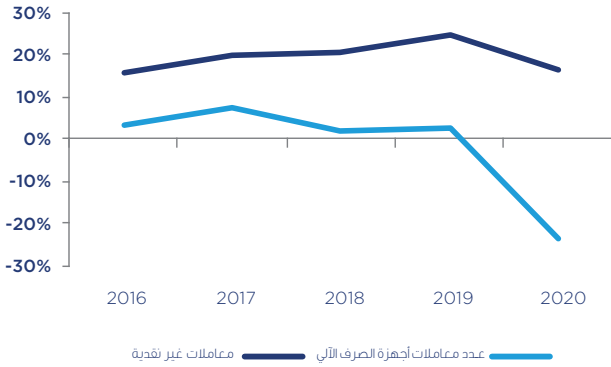
وعلى عكس النمو في حجم المعاملات، سجلت قيمة معاملات الدفع الإلكتروني تراجعاً ضئيلاً بنسبة 1.1% خلال عام 2020 مقارنةً بنمو 7.1% في العام السابق (شكل 6.4). وكما سبق الإشارة، فقد كانت تدابير الإغلاق هي السبب الرئيسي لهذا

على الرغم من أن أزمة كورونا أثرت على معاملات أجهزة الصراف الآلي، إلا أن المعاملات غير النقدية تصاعدت بشكل ملحوظ.

ارتفع عدد معاملات الدفع الإلكتروني على أساس سنوي بنسبة 6.7% خلال عام 2020، مقارنةً بنسبة 18.3% المسجلة في السنة السابقة (شكل 6.1). ويعود هذا التراجع بصورة أساسية إلى انتشار فيروس كورونا وتدابير الإغلاق المفروضة، وكان الأثر أكبر بالنسبة لمعاملات أجهزة الصراف الآلي المتمثلة في السحب النقدي حيث انخفضت بنحو 23.6% خلال عام 2020 (شكل 6.2)، في حين سجلت المعاملات غير النقدية² معدل نمو بنسبة 16.6%، نتيجة لرغبة الجمهور في تجنب المعاملات

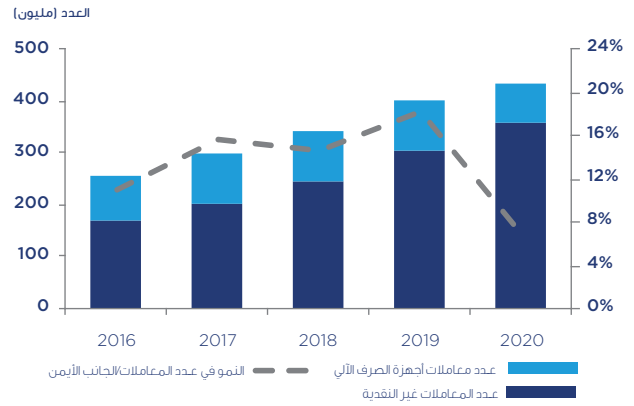
6.2

معدل النمو في المدفوعات الإلكترونية (بحسب العدد)



6.1

استخدام المدفوعات الإلكترونية (عدد المعاملات)



ارتفعت المدفوعات عبر الإنترنت بمعدل تاريخي بلغ 89.2% من حيث العدد و120.8% من حيث القيمة.

1 تتمثل المدفوعات الإلكترونية في وسائل الخدمات المصرفية الإلكترونية الثلاث الرئيسية في الكويت وهي: أجهزة الصراف الآلي، وأجهزة نقاط البيع، والبوابة الإلكترونية لشركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة «بوابة (كي-نت) للمدفوعات الإلكترونية».

2 تشمل المعاملات غير النقدية معاملات أجهزة نقاط البيع (وهو نظام يسمح بتنفيذ وتسجيل المعاملات بين المستهلك والتاجر) والبوابة الإلكترونية لشركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (بوابة (كي-نت) للمدفوعات الإلكترونية) لتمكين الجمهور والمؤسسات بتحصيل الأموال من خلال الإنترنت، ويتم تنفيذ المعاملات عبر هذه البوابة باستخدام بطاقة الخصم فقط.

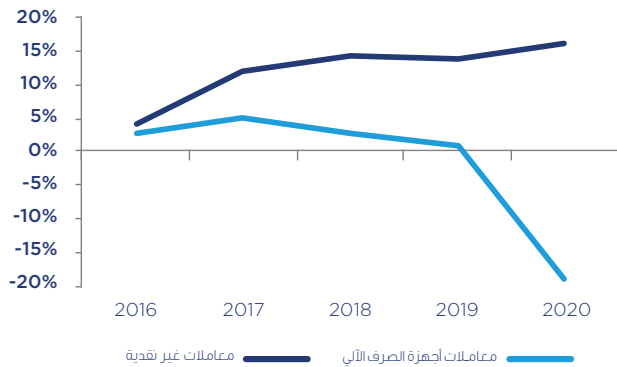
انعكست الظروف التي حتمتها الجائحة في تغيرات وتطورات في البنية التحتية.

تراجع عدد أجهزة الصرف الآلي في الكويت للمرة الأولى خلال عقد من الزمن بنسبة 1.5% (نحو 40 جهازاً) خلال عام 2020 مقارنةً بنسبة نمو بلغت 12.5% في العام السابق. وعلى النقيض، ارتفع عدد أجهزة نقاط البيع بنحو 10.7% خلال العام مقارنةً بنسبة 9.1% خلال عام 2019. وترتبط معدلات النمو هذه بموضوع الساعة والتوجه العام نحو تطبيق تقنيات الدفع الإلكتروني. ومن المثير للاهتمام الانخفاض المشهود في عدد البطاقات البلاستيكية المصدرة³ للمرة الأولى خلال عقد من الزمن بنحو 1.2%. أي نحو 58 ألف بطاقة (شكل 6.7). ورغم أن التراجع في النمو كان مستقراً طوال السنوات الخمس الماضية، إلا أن تدابير الإغلاق المفروضة خلال عام 2020 كان لها أثر في تسريع وتيرة هذا التراجع.

كما تراجعت قيمة معاملات أجهزة الصرف الآلي بنسبة 18.9% خلال ذات العام في حين ارتفعت قيمة المعاملات غير النقدية بنسبة 15.8% (شكل 6.5). وساهم النمو في معاملات الدفع الإلكتروني من خلال بوابة (كي-نت) بنسبة 120.8% في زيادة قيمة المعاملات غير النقدية خلال عام 2020. ويدل هذا النمو الإيجابي في معاملات الدفع الإلكتروني من خلال بوابة (كي-نت) على زيادة قبول وثقة الجمهور في المدفوعات الإلكترونية ونظم الدفع الإلكتروني كوسيلة آمنة للمشتريات عالية القيمة. وكما ذكرنا أيضاً، فقد شهد العام 2020 تسارعاً في تطبيق التكنولوجيا الذي ينعكس في حصة معاملات الدفع الإلكتروني بحسب القيمة، حيث ارتفعت حصة المدفوعات غير النقدية بنحو 9% خلال عام 2020 على حساب أجهزة الصرف الآلي (شكل 6.6). وانعكس هذا التوجه في البنية التحتية المتطورة والتحديثات على النظم ذات الصلة.

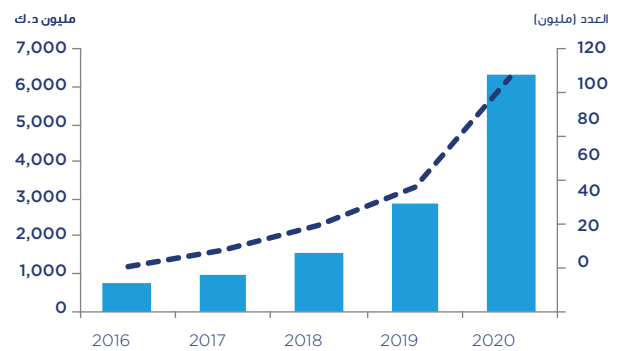
6.5

معدل النمو في المدفوعات الإلكترونية (بحسب القيمة)



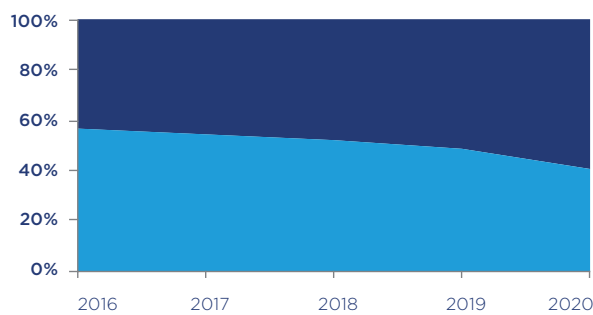
6.3

معاملات بوابة الدفع الإلكترونية (كي-نت)



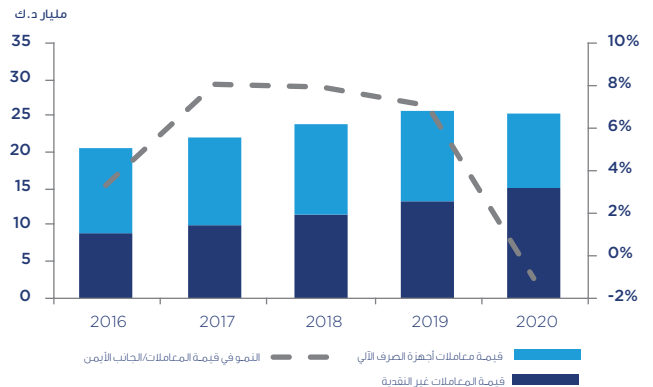
6.6

حصة المدفوعات الإلكترونية (بحسب القيمة)



6.4

استخدام المدفوعات الإلكترونية (قيمة المعاملات)



3 تشمل بطاقات الخصم والبطاقات الائتمانية المصدرة خلال السنة.

للمرة الأولى، تجاوزت قيمة معاملات الدفع الإلكتروني قيمة المعاملات الورقية.

412 فرعاً في عام 2019 (شكل 6.8). وكان خمسة فروع من الستة التي أغلقت خلال العام تعود لبنوك تقليدية. ومع ذلك، فإن هذا التراجع قد يتحول إلى ارتفاع في السنوات القادمة مع الانتهاء من بناء مناطق سكنية جديدة التي سوف تتطلب إنشاء فروع بها لخدمة قاطنيها.

لأول مرة، تجاوزت قيمة المدفوعات الإلكترونية قيمة المعاملات الورقية.

للمرة الأولى خلال عقد من الزمن، تجاوزت قيمة معاملة الدفع الإلكتروني قيمة المعاملات الورقية (من خلال الشيكات)، وذلك بسبب فترة الحظر الكلي، التي وصلت مدتها ثلاثة أشهر، وامتداد فترة الإغلاق. ويشير النمو المستمر إلى نجاح حلول الصيرفة الإلكترونية في تقديم معاملات بديلة عن المعاملات الورقية عند الحاجة، وخصوصاً عبر بوابة (كي-نت) التي تؤكد الثقة العالية في الدفع الإلكتروني. وعلى الرغم من القيود المذكورة والتراجع الناتج عنها، فإن المعاملات الورقية ما تزال تمثل معظم قيمة المعاملات بنسبة 41.5% من الإجمالي في عام 2020، مقارنة بنسبة 53.5% في 2019. إلا أنه من حيث العدد، فإن المعاملات الورقية تمثل 0.7% فقط من إجمالي المعاملات في عام 2020 بتراجع من 1.24% في عام 2019 (شكل 6.9).

خدمات جديدة تبسط الممارسات التقليدية.

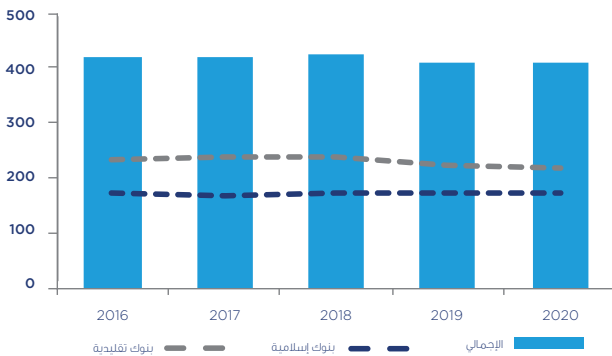
بالعادة، تصل معاملات أجهزة الصرف الآلي ذروتها خلال عطلات العيد⁴، وبسبب الجائحة وإجراءات التباعد الاجتماعي، قام بنك الكويت المركزي، وبالتعاون مع البنوك الكويتية وشركة (كي-نت) بطرح تطبيق "عيدتي" كبديل رقمي لتقديم العيادي النقدية. تم تقديم هذه الخدمة للمرة الأولى في عام 2020 خلال عيد الفطر كمحفظة إلكترونية تسمح للجمهور بإرسال واستلام الأموال إلكترونياً بطريقة سهلة وسريعة. وكان تطبيق هذه الخدمة مثال آخر للتحول إلى المعاملات غير النقدية. وخلال فترة أربعة أيام، تم تنفيذ نحو 51 ألف معاملة من خلال التطبيق بإجمالي قيمة 1.9 مليون دينار.

في ظل زيادة إمام عملاء البنوك بالتكنولوجيا، تراجع الحاجة إلى فروع للبنوك.

مع زيادة الثقافة التكنولوجية لدى الجمهور واستخدامها على نطاق واسع، ونتيجة للإنجازات التي حققتها البنوك في مجال تطوير تطبيقاتها على الهواتف، تضاءلت الحاجة تدريجياً لإنشاء فروع للبنوك. بالتالي، تراجع عدد فروع البنوك خلال عام 2020، حيث انخفض إجماليها بنسبة 1.0% ليصل إلى 408 فرعاً مقابل

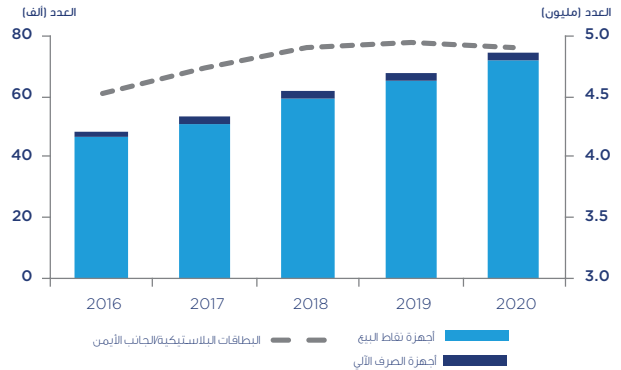
6.8

الفروع المصرفية في الكويت



6.7

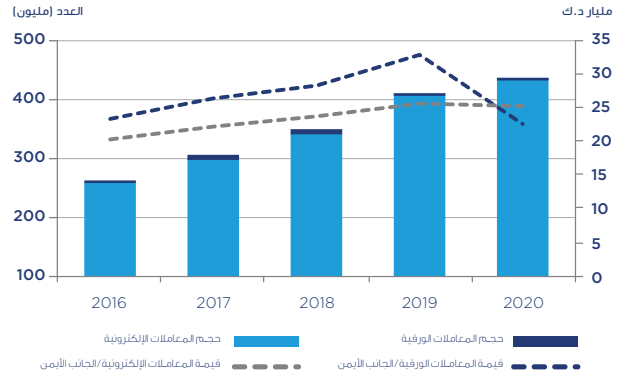
البنية الأساسية للمدفوعات الإلكترونية في الكويت



4 عادة ما يقوم الأفراد بسحب مبالغ نقدية وتقديمها كعيادي لأطفالهم وذويهم احتفالاً بالمناسبة.

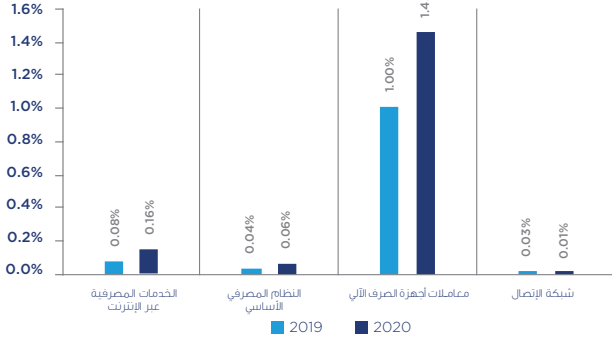
6.9

المعاملات الورقية مقارنةً بالمدفوعات الإلكترونية



6.11

التعطيل المفاجئ في النظام



في عام 2020، وصل إجمالي عدد المعاملات إلى 5.1 مليون معاملة، بنسبة نمو 34.7% وهو المعدل الأعلى للنمو على أساس سنوي منذ عام 2015. أما من حيث القيمة، فقد شهد عام 2020 تراجعاً بنسبة 14.9% في قيمة المعاملات التي تم تنفيذها من خلال نظام كاسب (شكل 6.10)، وذلك يعود بصورة أساسية إلى تداعيات انتشار جائحة فيروس كورونا.

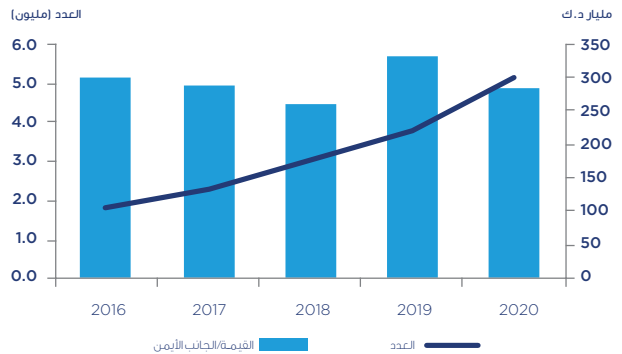
ظل تعطل النظام ضعيفاً عند النظر إلى الاضطرابات التي تسبب فيها الوباء.

يتولى بنك الكويت المركزي مهام الإشراف على مزاولي أعمال الدفع الإلكتروني للأموال ووكلائهم⁵، حيث يقوم بإجراء تدقيق الجودة ومراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية مثل تعطل لنظم (شكل 6.11). وبالنسبة لعام 2020، ورغم الزيادة الطفيفة في حالات التعطل المفاجئ في معظم الأنظمة، إلا أن هذه الزيادة محدودة للغاية إذا ما أخذنا في الاعتبار الاضطرابات التي تسببت بها الجائحة، وتؤكد هذه الأرقام الثقة في البنية التحتية لنظم الدفع.

ويتجلى أهمية الدور الإشرافي لبنك الكويت المركزي في التدفلات الاستباقية التي تهدف لتحسين أمن وأمان وفاعلية البنية التحتية للمدفوعات، ومن ثم حماية المستهلك والمساعدة في المحافظة على الاستقرار المالي في دولة الكويت.

6.10

المدفوعات من خلال نظام كاسب



5 لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى المرفق 5.1 من تقرير الاستقرار المالي لعام 2018.

المرفق (6.1): الإنفاق الاستهلاكي وسط جائحة كورونا

محلات الأغذية والصيدليات. وفي حين أن أولئك العاملين في القطاعات التي تتعامل مع المستهلك مباشرة قد تكبدوا خسارة في الدخل، إلا أن حدة الانخفاض في الإنفاق كانت أكثر بكثير من حدة الخسارة، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى شح فرص الإنفاق وسط القيود المفروضة على التنقل.

يؤكد الانتعاش السريع في الإنفاق الاستهلاكي الذي بدأ في يونيو هذا الاستنتاج، كما يمكن تفسيره استناداً لعدد من العوامل هي: أولاً، ارتفع الإنفاق بمجرد رفع حظر التجول الكامل نتيجة الطلب المكبوت على السلع لدى الأفراد الذين احتجزوا في المنازل لأسابيع ولم يشترتوا غير حاجاتهم الأساسية. ثانياً، كما أن درجة معينة من الإحلال/الانتقال من الاستهلاك الأجنبي إلى الاستهلاك المحلي لعب دوراً أيضاً. فقد قضت شريحة كبيرة من السكان القادرين على السفر إجازاتهم الصيفية في البلاد نظراً لإغلاق المطارات، وبالتالي أنفقت المزيد في الكويت. ثالثاً، أسهم عدم تأثر نسب التوظيف - على الأقل بالنسبة للمواطنين العاملين في القطاع الحكومي - بالانكماش الاقتصادي الناجم عن الوباء في دعم الاستهلاك المحلي. رابعاً، نتج عن الإغلاق

في ظل تأخر بيانات الحسابات القومية القياسية إلى حد كبير، فإن تحليل بيانات بديلة ذات دورية متكررة (High Frequency Data) يساعد في التحديد الكمي لأثر جائحة فيروس كورونا على الإنفاق الاستهلاكي بطريقة أكثر سرعة وتفصيل. يمكن اعتبار بيانات المدفوعات أحد تلك المصادر القيمة ويمكن استخدامها كمؤشر للاستهلاك المحلي. في الكويت، تغطي البيانات الواردة من (كي-نت)¹ كلاً من قيم وعدد المعاملات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع وبوابة (كي-نت) للدفع عبر الإنترنت². ويستند هذا المرفق إلى هذه البيانات لدراسة اتجاهات الاستهلاك المحلي.

تشير الدلائل إلى ثلاث مراحل متباعدة للإنفاق الاستهلاكي منذ تفشي أزمة فيروس كورونا في الكويت: (1) تباطؤ تدريجي في الإنفاق تحول إلى انهيار سريع تزامناً مع شدة إجراءات الإغلاق المفروضة، (2) انتعاش حاد مدفوع بطلب مكبوت مباشرة بعد إلغاء حظر التجول الكامل وتخفيف تدابير التباعد الاجتماعي، (3) تباطؤ الإنفاق ليصل إلى مستويات ما قبل الجائحة تقريباً. يستمد هذا النمط بوضوح خاصة في بيانات أجهزة نقاط البيع. فمقارنة بالعام السابق، بدأت قيم وعدد المعاملات المنفذة عام 2020 بالانخفاض بعد فترة وجيزة من إعلان الحكومة تعليق المدارس والأنشطة التجارية في 12 مارس وفرضها لحظر تجول جزئي بعد ذلك بأسبوع (الشكل أ). على أساس سنوي، تهاوى نمو قيم وعدد المعاملات في بداية الحظر الكلي الذي دام 3 أسابيع اعتباراً من 10 مايو، على الرغم من ارتفاع الإنفاق الحاد لفترة وجيزة قبل دخول الحظر حيز التنفيذ مباشرة والذي عكس الشراء المدفوع بالخزير الملاحظ في جميع أنحاء البلاد. وبحلول الأسبوع الأخير من شهر مايو، تراجع القيمة الإجمالية لمعاملات نقاط البيع بنسبة حادة وغير مسبوقه بلغت 87.3% مقارنةً بذات الفترة من عام 2019.

لقد كان الانهيار في الإنفاق حتى مايو 2020 مدفوعاً بشكل أساسي بفرض قيود على التنقل وليس نتيجة لانخفاض حاد في الدخل. فعلى الرغم من أن المستهلكين قد قلصوا الإنفاق على الكماليات واكتنزوا الضروريات خلال الفترة من مارس إلى مايو، إلا أن السبب الرئيسي لذلك كان إغلاق معظم المتاجر باستثناء

أ معاملات بوابة الدفع الإلكترونية خلال عام 2020 متوسط تداول 7 أيام، نمو سنوي



1 شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية المشتركة (كي-نت).

2 بوابة الدفع الإلكتروني تم إطلاقها في عام 2004 بحيث تسمح للمؤسسات العامة والخاصة بجمع الأموال لمنتجاتها وخدماتها عبر الإنترنت.

كما يتضح من بيانات بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بـ (كي-نت)⁴، والأهم من ذلك أن قيمة وعدد المعاملات تُظهران اتجاهًا تصاعديًا معتدلًا، بصرف النظر عن الموسمية الواضحة فيها (الشكل ب). وهذا على النقيض من الاتجاه الملاحظ من بيانات نقاط البيع أعلاه أو أجهزة الصرف الآلي الموضحة أدناه. يشير النمو الإجمالي القوي في المعاملات القائمة على بوابة الدفع الإلكتروني إلى تزايد التسوق عبر الإنترنت في الكويت وزيادة شعبيته، وهو اتجاه زادت جائحة فيروس كورونا زخمًا.

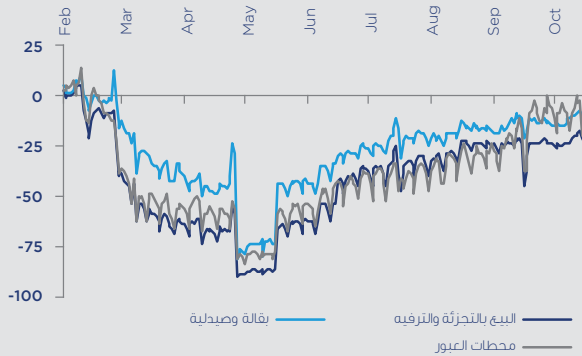
وليس بغريب أن بوابة الدفع الإلكتروني، بحكم طبيعتها، قد استفادت من القيود المفروضة من الحكومة على التنقل والهادفة إلى الحد من انتشار المرض. وفي حين تأثر استخدام كل من أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع بشكل بالغ نتيجة عمليات الإغلاق وفرض حظر التجول، زاد استخدام بوابة الدفع الإلكتروني مع إقبال الناس بشكل متزايد على التسوق عبر الإنترنت. على سبيل المثال، تكشف بيانات التنقل المأخوذة من جوجل (Google Mobility Data) أن التنقل الجسدي في الكويت بدأ في الانخفاض، مقارنةً بمستويات ما قبل الوباء، بعد فترة وجيزة من تعليق السلطات لبعض الأنشطة في أوائل مارس 2020 (الشكل ج). كما تبين تناسب تذبذب البيانات مع شدة القيود المفروضة على التنقل. خلال فترة الإغلاق الكامل على مستوى البلاد، والذي دام لمدة 3 أسابيع في مايو، تراجع التنقلات إلى

والقيود المفروضة على السفر اضرار قسري كبير بين أولئك الذين لم تتأثر وظائفهم بالجائحة، مما عزز قدرتهم على الإنفاق³. وأخيرًا، كان لتدابير وسياسات الدعم الاقتصادي واسعة النطاق وتأجيل استحقاق دفع الأقساط والنمو القوي في القروض الشخصية (مدفوعة بمعدلات فائدة منخفضة قياسيًا) إسهام كبير في انتعاش الاستهلاك.

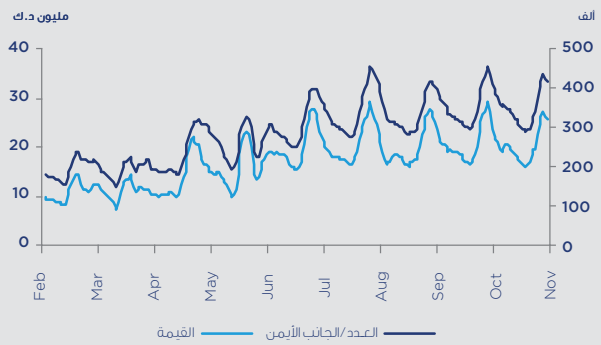
ومع ذلك، بدأ الإنفاق الاستهلاكي يفقد قوته خلال الفترة من سبتمبر إلى نوفمبر بمجرد تلاشي موجة الإنفاق الأولية، حيث أن انعدام اليقين المتزايد بشكل عام وفقدان الوظائف الذي وشيكًا في القطاع الخاص، خاصة في قطاع السفر والضيافة الذي تضرر بشدة، قد يكون عاملاً في انخفاض معنويات المستهلكين. وعلى الرغم من التباطؤ الأخير، استمرت معاملات نقاط البيع في تحقيق نمو إيجابي على أساس سنوي خلال الربع الرابع. من المبكر تحديد ما إذا كان هذا الاتجاه مستدامًا أم لا، خاصة مع تلاشي أثر كل من تأجيل الأقساط المستحقة والسياسات المخففة، وبدء فقدان الوظائف جراء إخفاقات الأعمال التجارية الناجمة عن أزمة فيروس كورونا، فضلًا عما قد ينتج من الجهود الحكومية لمعالجة الاختلال الديموغرافي. كما سيؤدي استئناف السفر الدولي إلى عكس تأثير الإحلال في توجيه الصرف الذي سبق تسليط الضوء عليه، مما سيثبط الإنفاق المحلي.

وعلى الرغم من ذلك، ظل الاستهلاك المحلي مرئيًا

ج التنقل الجسدي أثناء جائحة كورونا



ب معاملات بوابة الدفع الإلكترونية خلال عام 2020 متوسط تداول 7 أيام



3 أحد الأدلة على ارتفاع المدخرات القسرية هو النمو الصحي في ودائع القطاع الخاص لهذا العام.

4 بيانات المدفوعات عبر الإنترنت المستخدمة في هذا المرفق هي تلك التي تتم من خلال البطاقات المدبنة (Debit Cards) فقط.

عمليات سحب الأموال. كما لم تتعاف قيم معاملات أجهزة الصرف الآلي بدرجة تعافيها بالنسبة لنقاط البيع. تعكس هذه الاتجاهات انخفاض استخدام النقد لأغراض المعاملات لتجنب مخاطر العدوى. ولكن، وكما هو موضح في المرفق 3، فإنه على الرغم من تراجع الطلب على المعاملات النقدية بشكل واضح، إلا أن مستويات النقد المتداول لا تزال مرتفعة تاريخياً. وفق ما سبق، إن كان لانعدام اليقين الناجم عن جائحة كورونا أثر فعلاً، فقد كان باتجاه تعزيز جاذبية النقد كمستودع للقيمة.

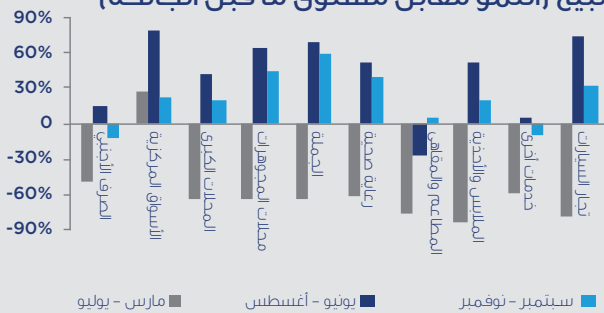
بعد أن ناقشنا مرونة الاستهلاك المحلي باستخدام البيانات الإجمالية لنقاط البيع وبوابة الدفع الإلكتروني، فإن تحليل البيانات على مستوى القطاع يوفر لمحات إضافية ويكشف عن تباين جوهري عبر القطاعات وعبر الفترات الزمنية. فعلى سبيل المثال، تشير بيانات نقاط البيع المفصلة إلى أن أغلب القطاعات الرئيسية شهدت انكماشاً حاداً في الإنفاق خلال الأشهر الثلاثة الأولى (مارس - مايو)⁵ من تفشي فيروس كورونا في الكويت (الشكل 6). وسجل الصرف الأجنبي (بما في ذلك التحويلات المالية وصرف العملات) والذي يشكل أكبر حصة من عمليات نقاط البيع من حيث القيمة، أقل انخفاض بنسبة 49% مقارنةً بمستويات ما قبل الوباء خلال فترة يناير إلى فبراير، بينما شهدت جميع القطاعات الرئيسية الأخرى تراجعاً حاداً في الإنفاق بمتوسط 70%. وكانت محلات السوبر ماركات

مستوى قياسي، بانخفاض فاق 75% مقارنةً بمستويات ما قبل الوباء. كما انخفضت زيارات مرافق البيع بالتجزئة والتزففيه على وجه الخصوص بشكل حاد وغير مسبوق وبنسبة 89%. كما انخفضت زيارات محلات البقالة والصيدليات بشكل حاد في ظل اشتراطات مقيدة للحركة بدرجة كبيرة كزيارة واحدة في الأسبوع ومن خلال الحجز المسبق⁶. وفي حين تعافت التنقلات لاحقاً من أدنى مستوياتها المسجلة في مايو، إلا أنها كانت لا تزال منخفضة مقارنةً بمستويات ما قبل الوباء التي عكسها بيانات يناير وفبراير. ومن ناحية أخرى، سجلت المعاملات من خلال بوابة الدفع الإلكتروني على وجه الخصوص، ومن خلال نقاط البيع كذلك ولكن بدرجة أقل، نمواً قوياً على أساس سنوي. وتعد هذه علامة أخرى على تزايد زخم المدفوعات الرقمية في الكويت.

تكشف بيانات قيمة وعدد المعاملات التي تمت من خلال أجهزة الصرف الآلي عن نمط مشابه إلى حد ما للنمط الذي أظهرته نقاط البيع، رغم وجود فروقات واضحة (الشكل 4). أولاً، أن التقلبات أكبر في عمليات السحب من أجهزة الصرف الآلي، حيث أن ذلك يعكس جزئياً أوقات دفع الرواتب، والتي تحدد بدورها بعض أنماط السحب النقدي. والأهم من ذلك، أن النمو السنوي في عدد المعاملات ظل سالباً في الغالب، حتى تلك الفترات المسجلة في سبتمبر 2020 وما بعد، مما يشير إلى التراجع الواضح في إقبال الناس على

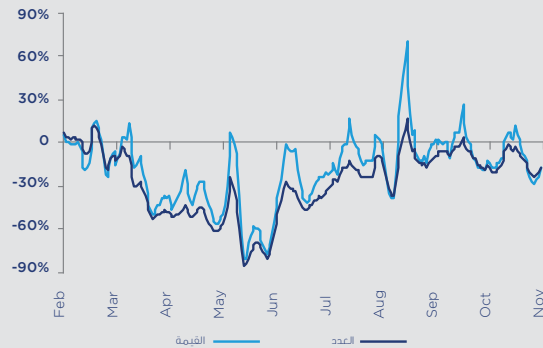
هـ

التوزيع القطاعي للإنفاق من خلال أجهزة نقاط البيع (النمو مقابل مستوى ما قبل الجائحة)



د

معاملات أجهزة الصرف الآلي خلال عام 2020 متوسط تداول 7 أيام، نمو سنوي



5 بدلاً من الربع التقليدي (أبريل - يونيو). تم استخدام الفترة من مارس إلى مايو لأنها تمثل على نحو أفضل مسار إجراءات التباعد الاجتماعي التي فرضت في الكويت (وتأثيرها على الإنفاق).

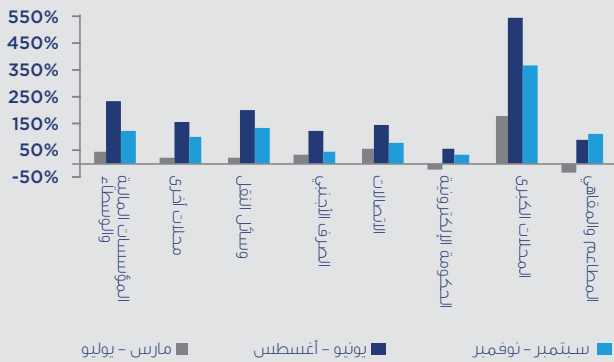
6 يُظهر الشكل (هـ) النمو في المبيعات مقارنةً بمتوسط ما قبل الجائحة (من يناير إلى فبراير 2020). وتم ترتيب القطاعات التسعة الرئيسية تنازلياً بدءاً من اليسار استناداً إلى حصتها في إجمالي المبيعات من خلال أجهزة نقاط البيع. وتشكل هذه القطاعات التسعة مجتمعة أكثر من 76% من إجمالي معاملات نقاط البيع في عام 2020. يمكن الرجوع إلى الجدول (أ) لمعرفة التوزيع القطاعي لإجمالي مبيعات نقاط البيع خلال العام.

الذين سجلوا انخفاضاً بنسبة 16% و32% على الترتيب، إلا أن كلاهما تعافى في الفترة اللاحقة، وبينما تباطأت مبيعات جميع القطاعات خلال الفترة من سبتمبر إلى نوفمبر، تمكنت "المطاعم والمقاهي" من تحقيق مبيعات أفضل مقارنةً بفترة يونيو - أغسطس، في إشارة إلى أن القطاع تمكن أخيراً من التكيف مع المعطيات الجديدة من خلال تقديم خيارات التوصيل للمنازل بشكل متزايد، وهو ما يؤكد نموه المبيعات للمطاعم والمقاهي على بوابة الدفع الإلكتروني بدرجة تفوق نموها عبر أجهزة نقاط البيع.

إن العرض السابق لا يسلط الضوء على تغيير تفضيل المستهلك للتسوق عبر الإنترنت فحسب، بل يشير أيضاً إلى أن كلاً من الشركات الخاصة والجهات الحكومية ستستفيد من إتاحة منتجاتها وخدماتها عبر الإنترنت، حيث أنه حتى في خضم أزمة صحية واقتصادية لم يسبق لها مثيل، فقد تبين أن الإنفاق من خلال القنوات الإلكترونية أكثر مرونة مقارنةً بنقاط البيع. وفي حين أنه من غير الواضح كيف ستتغير سلوكيات المستهلكين عند عودة الحياة إلى مجراها الطبيعي، إلا أنه من المرجح استمرار بعض العادات التي تشكلت أثناء الوباء منها زيادة استخدام التسوق عبر الإنترنت، وقد ينتهي المطاف بالقطاعات التي تفشل في مواكبة تطور تلك السلوكيات بخسارة زبائنها.

ويمكن أن تساعد المقارنة بين حصة مختلف القطاعات

9 التوزيع القطاعي للإنفاق من خلال بوابة الدفع الإلكترونية (النمو مقابل مستوى ما قبل الجائحة)



(الجمعيات) الاستثناء الوحيد بنمو نسبته 14%، حيث استمر الإنفاق على الضروريات بلا هوادة، بل أن الإقبال عليها ارتفع بسبب إغلاق المطاعم وزيادة توجه الأسر إلى طهي الوجبات في المنزل.

بدأت الفترة من يونيو إلى أغسطس برفع حظر التجول الكامل وتخفيف إجراءات التباعد الاجتماعي. ونتيجة لذلك، ارتفع الإنفاق في جميع القطاعات، مدفوعاً بالطلب المكبوت. وفي حين كان التعافي إيجابياً، فقد كان متواضعاً نسبياً في كل من "القطاعات الأخرى" (بارتفاع 6%) و"الصرف الأجنبي" (15%)، في حين بلغ متوسط النمو في القطاعات الأخرى 63%. هذا واستمرت معاناة "المطاعم والمقاهي" في ظل متطلبات التباعد الاجتماعي حيث ظلت مبيعاتها منخفضة بنسبة 26% مقارنةً بمستويات ما قبل الوباء، حيث استمر انخفاض مبيعاتهم بسبب تجنب بعض المستهلكين تناول الطعام في الخارج لدواعٍ صحية ووقائية، ومنع المطاعم من استقبال الزبائن (وهو ما سُمح به لاحقاً، مع خفض الأعداد المسموح باستقبالها داخل المطعم).

خلال الفترة من سبتمبر إلى نوفمبر، ومع تخفيف إجراءات التباعد الاجتماعي بشكل أكبر، سجلت معظم القطاعات نمواً صحياً، على الرغم من أن بوادر تباطؤ الزيادة في الإنفاق كانت واضحة. كما تعافى الإنفاق على المطاعم والمقاهي أخيراً، حيث شهد نمواً بلغ 6%) للمرة الأولى منذ بداية تفشي الوباء. ومن ناحية أخرى، سجل كل من "الصرف الأجنبي" و"الخدمات الأخرى" انكماشاً ملحوظاً، حيث يشير الانخفاض في "الصرف الأجنبي" إلى ظروف سوق العمل الصعبة للقوى العاملة المقيمة.

تظهر بيانات معاملات القطاع لبوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بـ (كي-نت) صورة مختلفة تماماً (الشكل و) 7. فعلى عكس معاملات نقاط البيع، سجلت معظم القطاعات نمواً قوياً على منصة بوابة الدفع الإلكتروني حتى خلال الفترة من مارس إلى مايو 2020، وهي فترة الإغلاقات الجزئية والكلية التي شهدت تراجع حاد في المبيعات، مما يؤكد مرة أخرى الأهمية المتزايدة للتسوق عبر الإنترنت في الكويت.

وقد شهدت "المتاجر الكبرى" بشكل خاص نمواً ممتازاً، حيث أن ارتفاع الإنفاق عبر الإنترنت تجاوز نسبة 230% خلال الفترة من مارس إلى مايو مقارنةً بمستوى ما قبل الجائحة. وقد كان قطاعي "المطاعم والمقاهي" و"المعاملات الحكومية الإلكترونية" (EGOV) الوحيدين

7 يُظهر الشكل (و) النمو في المبيعات مقارنةً بمتوسط ما قبل الوباء (من يناير إلى فبراير 2020). مثلت ثمانية قطاعات رئيسية موضحة هنا مجتمعة أكثر من 94% من إجمالي معاملات بوابة الدفع الإلكتروني في عام 2020. يمكن الرجوع إلى الجدول (أ) للتوزيع القطاعي لتلك المعاملات.

متزايدة للتحول الرقمي، حيث استحوذت المعاملات الحكومية المختلفة عبر الإنترنت حالياً على 10% من قيمة معاملات بوابة الدفع الإلكتروني. وسيؤدي توفير المزيد من الخدمات عبر الإنترنت إلى تقليل الحاجة إلى زيارة المكاتب الحكومية، مما سيقفل من ظاهرة تزامن المراجعين فيها ويوفر الوقت الثمين للأفراد. كما سيزيد من سهولة الحصول على وتحسين كفاءة الخدمات.

ورغم أن أثر جائحة كورونا كان كارثياً على الحياة والمجيا في كل مكان، إلا أنها أتاحت فرصة أمام الشركات والحكومات لتوسيع تواجدها الرقمي. ومن لا يواكب موجة الرقمنة المتصاعدة، قد لا يجد له محلاً في المستقبل.

من إجمالي المبيعات من خلال أجهزة نقاط البيع وبوابة الدفع الإلكتروني على تحديد الأعمال التجارية التي سنكسب بوجه خاص إذا ما عززت وجودها عبر الإنترنت (الجدول أ). على سبيل المثال، استحوذت المعاملات ذات العلاقة بالصرف الأجنبي على 20% من إجمالي معاملات نقاط البيع في عام 2020، في حين أن حصتها من المعاملات عبر بوابة الدفع الإلكتروني لم تتجاوز 11%. وبالمثل، فإن محلات السوبرماركت التي استحوذت على 14% من قيمة معاملات نقاط البيع كانت شبه غائبة عن بوابة الدفع الإلكتروني، بحصة ضئيلة بلغت بنسبة 0.1% (غير مبينة في الجدول). ويكشف هذا عن إمكانات النمو لمثل هذه الأعمال التجارية من خلال زيادة الاستثمار في منصات التسوق عبر الإنترنت وخدمات التوصيل للمنازل. ويبدو أيضاً أن الحكومة تبذل جهوداً

الجدول أ

الحصة من إجمالي مبيعات أجهزة نقاط البيع ⁸	الحصة من إجمالي المبيعات من خلال بوابة الدفع الإلكتروني
20%	مؤسسات مالية ووسطاء 27%
15%	قطاعات أخرى 17%
13%	نقل 12%
7%	صرف أجنبي 11%
5%	الحكومة الإلكترونية 10%
5%	الاتصالات 8%
4%	محلات كبرى 6%
4%	المطاعم والمقاهي 3%
3%	محلات الإلكترونيات 2%
3%	خدمات الأعمال 1%

”

من لا يواكب موجة الرقمنة المتصاعدة، قد لا يجد له محلاً في المستقبل.

“

8. تعكس القيم الموجودة في العمود حصة كل قسم رئيسي من إجمالي قيم مبيعات نقاط البيع من يناير إلى نوفمبر 2020.

www.cbk.gov.kw